المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة فصلية

العـدد ٢٧٧، المجلّـد ٣٣، خريف ٢٠٢٠

المشـرق العـربي .. إلـى أيـن؟

ملف خاص: القضية الفلسطينية وأبعاد صفقة القرن

منتدى الفكر العربي

المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة فصليّة
منتدى الفكر العربيّ
عمّان - الأردنّ

Al Muntada

A Cultural Journal
Published every four months by
The Arab Thought Forum (ATF)
Amman - Jordan

العدد (٢٧٧)

المجلّد ٣٣؛ خريف ٢٠٢٠

رئيس التحرير
د. محمد أبو حمّور

مدير التّحرير
كايد هاشم

التّحرير اللغوي
محمد سلام جميعان

التصميم والإخراج الفنّيّ
ميساء خلف

لوحة الغلاف
للتشكيليّة الأردنية
غدير سعيد حدادين

الهيئة الاستشاريّة للمجلّة

أ. د. عدنان بدران
الأردنّ (الرئيس)
د. صلاح الدّين الزين
السودان
أ. د. صلاح جرّار
الأردنّ
د. عبد الحسين شعبان
العراق
دة. وجيهة البحارنة
البحرين
د. يوسف الحسن
الإمارات

اعتُمِدَت مجلّة «المنتدى»، ضمن قاعدة بيانات وملخّصات الدوريّات العلميّة العالميّة، في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في شيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّرات العلميّة المتّبعة لدى مركز المراجع الإسلاميّة الدوليّة، بحسب ما أقرّته المنظمة الإسلاميّة للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.

الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (٢٠٠٣/١٣/د)

إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرةٍ حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكّمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداث مهمّة يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمة للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A٤)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهة أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانِه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوع المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوْضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمتِه.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكّمة في المجلّة (ص ١٩٣)

منتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦- ٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦- ٩٦٢+)

Arab Thought Forum (Atf)

P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962- 6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962- 6) 5331197

E- mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*
facebook.com/atf.jordan

المحتويات

المنتدى

العدد (٢٧٧) - خريف ٢٠٢٠

- **مدخل** (رئيس التحرير) ٥

- **محور العدد: المشرق العربي ... إلى أين؟**
  ملف خاص: «القضية الفلسطينية وأبعاد صفقة القرن»

- **قطوف دانية:** أحادية الحلّ والمشهد العقلاني
  (سمو الأمير الحسن بن طلال) ٩
  (١) القضية الفلسطينيّة في خطابات المغفور له الملك الحسين بن طلال (١٩٥٣-١٩٩٩م)
  (أ.د. علي محافظة) ١٧
  (٢) القضية الفلسطينية و«صفقة القرن»
  (د. نادية سعد الدين) ٣١
  (٣) مستقبل الدور الأوروبي تجاه القضايا العربيّة الراهنة
  (د. غازي فيصل حسين) ٤٧

- **دراسات ومقالات**
  - أبعاد الوعي العربي ومواقع التواصل الاجتماعي
  د. محمد أبوحمّور ٦٥
  - العرب ... والعولمة التي في طور الاحتضار
  المهندس سمير حباشنة ٧١
  - الدّين والتّدين: مرونة التحدي والاستجابة في عصر الجائحة
  د. الصادق الفقيه ٧٩
  - متطلبات الإصلاح التعليمي لتحقيق التنمية
  الزبير مهداد ٩٧
  - الثورة الرقمية وتأثيرها على تشكيل الوعي الأفريقي (كينيا أنموذجاً «مبادرة Ushahidi»)
  د. عبير الفقي ١١٧

- **اقتصاد وتنمية**

- قراءة في إخفاقات مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي
(أ.د. حميد الجميلي) ١٤٥

- الآثار الاقتصادية الأولية والمستقبلية لجائحة كورونا في المنطقة العربية (الاقتصاد الأردني أنموذجاً)
(د. عدلي قندح) ١٦٩

- **كتب ومراجعات ونقد**

- عن كتبهم بأقلامهم («جوانب منسيّة من الحضارة الأندلسية» أ.د. صلاح جرّار، «المدينة العربية والحداثة» أ.د. خالد زيادة، «فلسفة القانون: السِّجال بين جمود النصّ وطفرات الواقع» أ.د. ماغي عبيد) ١٨٣

- قراءة في كتاب «الأمن العربي في عالم متغير»
(قراءة وتعليق: يوسف عبدالله محمود) ١٨٩

المشرق العربي .. إلى أين؟

د. محمد أبو حمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
(رئيس التحرير)

يتضمن هذا العدد ملفاً خاصاً حول التطورات خلال السنوات الماضية في المشرق العربي، وخاصة بشأن القضية الفلسطينية وأبعاد صفقة القرن وضم إسرائيل المزيد من أراضي الضفة الغربية إليها. ويشكل هذا الملف حلقة أولى من محور شامل بعنوان «المشرق العربي .. إلى أين ؟» سنتابعه في الأعداد القادمة بإذن الله.

كما يأتي هذا الملف في نطاق سلسلة من الأنشطة الفكرية بادر بها منتدى الفكر العربي في إطار إسهامه في بحث القضايا المصيرية للأمّة وشعوبها، وقد كان المنتدى في مقدمة المؤسسات الفكرية العربية التي نبهت إلى خطورة «صفقة القرن» منذ بوادرها الأولى في سنة ٢٠١٧ وأوائل سنة ٢٠١٨ ، عندما بدأت وكالات الأنباء تتناقل أخباراً عن السعي لإلغاء وكالة الأمم المتحدة للاجئين «الأونروا» كمقدمة لتفريغ قضايا الحل النهائي، ومن بينها قضية اللاجئين، من مضمونها، وأن الرئيس الأميركي ترامب يعتزم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فأصدرنا نداءً في ٢٠١٨/١/١٨ أشرنا فيه إلى ما ينطوي عليه هذا الاعتراف من مساس بمبادىء القانون الدولي الإنساني الذي كان للولايات المتحدة الأميركية نفسها دور القيادة في صناعته ابتداءً من «مدونة ليبر» التي صاغها الرئيس أبرهام لينكولن، فضلاً عن مخالفة الموقف الرسمي الأميركي الذي ظل ثابتاً لعقود طويلة من الزمن على أن القدس هي أرض محتلة ولا يجوز تغيير وضعها القانوني إلا باتفاق بين أطراف النزاع، عدا ما صدر من قرارات للأمم المتحدة بشأن وضع القدس القانوني، والوضع بالنسبة للأراضي التي احتلتها إسرائيل بما فيها القدس الشرقية عام ١٩٦٧، والذي اعتُبِرت فيه إسرائيل بوضع السلطة القائمة بالاحتلال، وبالتالي فالقانون الدولي والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار (٢٠٠٤/٧/٩) تؤكد أن هذه الأراضي ما تزال محتلة.

وفي ٢٠١٨/٢/٢٠ عقد المنتدى برعاية ومشاركة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم -حفظه الله ورعاه- ندوة حوارية حول «مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربي»، تناولت جوانب مختلفة من أبعاد هذا المستقبل في ما يتعلق ابتداءً بثوابت العلاقة الأردنية – الفلسطينية في بعديها التاريخي والسياسي، وكذلك المقومات المستقبلية لهذه العلاقة، وقضية القدس في إطارها القانوني والواقعي، إلى جانب مسألة اللاجئين وحق العودة، وقضايا الطاقة والمياه والبيئة الإنسانية.

لقد أكد سمو الأمير الحسن بن طلال المعظّم حينها أن إقامة دولة فلسطينية غير محددة المعالم وناقصة السيادة لن يرضي الفلسطينيين، ولن يرضي أحداً. كما دعا إلى تأسيس مرصد متخصص بالشؤون الفلسطينية يسهم في إيجاد حالة متقدمة من التفاعل مع التحديات الحقيقية التي تواجه الفلسطينيين، وأن ينصبَّ الهدف على تعزيز صمودهم.

وأكدت نتائج هذه الندوة على مساندة موقف القيادة الأردنية الهاشمية في مواجهة الترتيبات الأميركية-الإسرائيلية، التي تستهدف إلغاء حل الدولتين، كما تستهدف المصالح الوطنية الأردنية باعتبارٍ الأردن هو الأقرب إلى فلسطين، وأن كل حلّ غير عادل وغير شامل سيكون مُضرّاً بهذه المصالح كما يضرّ بالإخوة الفلسطينيين، وكذلك التأكيد على الموقف القومي العربي الموحَّد في رفض الحلول التي لا تستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

تلاحقت الأحداث طوال الفترة الماضية مع إعلان «صفقة القرن»، وضم الجولان لإسرائيل، والإعلان عن ضم غور الأردن ومساحات من الأراضي في الضفة الغربية، في الوقت الذي يعاني فيه الوضع العربي من التمزق والضعف، مما يبدو معه الأمر يحتاج إلى مبادرة عربية لتنسيق المواقف ولو في حد أدنى لمواجهة الصفقة، ورغم أن الأردن وفلسطين هما في المقدمةٍ من هذه المواجهة، فإن موقفهما تعزّزه وحدة الصف لدى الجانبين شعبياً ورسمياً في رفض هذه الصفقة، ومساندة الفلسطينيين وصمودهم على أرضهم، وفي الوقت نفسه أن تعمل القوى الوطنية بمختلف أطيافها على توحيد جهودها في التعاضد لتأكيد رفض كل ما يترتب على صفقة القرن، والحفاظ على الثوابت الأردنية والفلسطينية، ومساندة القيادة الأردنية في رفض الوطن البديل والتوطين ورفض التنازل عن القدس، وتفنيد الحجج التي يتخذها أرباب الصفقة لتمرير مشروعهم أمام العالم بالوسائل الدبلوماسية والقانونية، وشرح أخطار الصفقة كونها تهدد مستقبل المنطقة والعالم عبر نسفها للاتفاقيات والجهود السلمية.

محور العدد: المشرق العربي ... إلى أين؟

ملف خاص: «القضية الفلسطينية وأبعاد صفقة القرن»

أحادية الحلّ والمشهد العقلاني

الحسن بن طلال

يستند الموقف الأردني الفلسطيني خصوصاً والعربي عموماً في ما يتعلق بما يسمّى بـ «صفقة القرن»على موجِبات المنطق والضمير ومقاييس النزاهة والشرعية الدولية، وليس إلى تأويلات أُحادية ضيقة، كما هو الحال لدى الجناح الإسرائيلي المتنفِّذ.

يقوم الموقف الإسرائيلي على نقد أُسس اتفاقات السلام في معاني المحتوى السياسي المُعلن لهذه الصفقة كما عبَّر عن ذلك خطابا رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في واشنطن بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠، واللذان يُستبان منهما -رغم الاختلافات اللغوية بين الخطابين- أن الصفقة تنقض الأسس التي يقوم عليها مبدأ السلام الشامل والعادل والدائم. وهذا ما يُفرِغ العملية السلمية من مضامينها، ويجعلها مجردة من أي أسانيد في الاتفاقات السابقة والقانون الدولي، وبالتالي نقض مشروع السلام الذي تقدّمت به إدارة الرئيس جورج بوش الأب عام ١٩٩١، وتحييد مبادرة السلام العربية التي أقرّتها قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، وذلك بدلاً من الدعوة لاستكمالها والبناء عليها.

إنَّ حصار السلام في زوايا من القلق، وانتفاء القدرة على إبقائه واستمراريته بالحيلولة دون حلّ الدولتين، وعدم حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في أرضه وفي دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفرض الأحادية في تقرير الحلول، كل ذلك سينقل المنطقة والعالم إلى المزيد من

التوتر، ويُبرز محاذير ضرب الاستقرار في اتجاهات تخدم أجندات التطرف والإرهاب، وضياع الفرص الحقيقية لإقامة مجتمعات مدنية في الإقليم تُصان حقوقها في التنمية والكرامة الإنسانية.

لقد ظل الأردن بقياداته المتعاقبة يسعى إلى إحقاق السلام منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وفي الوقت نفسه بقي محافظاً على نهج الوضوح الذي لا لَبْس فيه نحو السلام المبني على فكرة حل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية، وتعايشهما من خلال مفاوضات ثنائية تستند إلى قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، والاعتراف بكرامة الشعب الفلسطيني وممارسته لحقوقه المشروعة في تقرير مصيره على أرضه وترابه المستقل.

وفي ما يتعلق بمستقبل العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين الفتية، فإن هذا يتم تحقيقه ضمن مسار تفاوضي بين دولتين شقيقتين تجمعهما علاقات وطيدة وثوابت ومصالح استراتيجية مشتركة. فوفقاً لقواعد القانون الدستوري، فإنه يشترط عند ترتيب أي علاقات ثنائية تتعلق بالإدارة والحكم أن تكون الدولتان المعنيتان قائمتين وتتوافر فيهما عناصر قيام الدولة المتمثلة بالشعب، والإقليم الواضح المعالم، والسلطة السياسية العليا التي تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وبالسيادة الكاملة على جميع أنحاء الإقليم وعلى الأفراد على قدم المساواة.

بعد توقيع اتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو، والتي تبعها اتفاق الأردن وإسرائيل في عام ١٩٩٤، أرسل شقيقي الملك الحسين بن طلال –رحمه الله– رسالة إلى حكومته أكد فيها حق الشعب الفلسطيني في أن يتمتع بكامل السيادة على أراضيه ومقدراته.

ولما كانت بنود رسالة الدعوة التي وُجِّهت إلى الدول العربية وإسرائيل للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ تشير إلى أن قيام الدولة الفلسطينية كان سيحصل خلال خمس سنوات، فقد نبّه الملك الحسين حينئذٍ إلى أنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي التي ستتولى التفاوض من أجل تحقيق هدف إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

إلا أن هذا الترتيب لم يكن يعني عدم قيام الأردن بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل لضمان أن تكون نتائج ذلك السلام متناسقة ومُعتَبِرة للمصالح الأردنية العليا تجاه إحلال السلام نفسه، ومبنية على استشراف المستقبل حيث الاستقلال المتكافئ بين المملكة الأردنية الهاشمية الدولة الناجزة ودولة فلسطين المستقبلية، إلى جانب تأكيد المسؤولية الأردنية التاريخية تجاه القدس الشريف ورعاية الهاشميين للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، وترسيم الحدود بين الأردن وفلسطين، ومسألة اللاجئين، والترتيبات الأمنية، والمياه الجوفية، والتبادل التجاري مع دولة فلسطين.

عندما التأم مجلس النواب الأردني بعد إعلان وحدة الضفتين بممثلين عن الضفة الغربية في نيسان/إبريل عام ١٩٥٠، اشترط هذا المجلس ألّا يخل قرار الوحدة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. فالوحدة بين الضفتين كما صوّت عليها نوّاب الشعب الأردني والممثلون الشرعيون عن عرب فلسطين، لا تخرج عن كونها إجراءً وقتياً لمواجهة التهديدات التوسعية الصهيونية. فالوحدة كما وصفها أخي الحسين -رحمه الله- كانت مؤقتة ومشروطة، وتهدف إلى تمكين الأشقاء الفلسطينيين من إدارة شؤونهم الداخلية. فهي لم تكن بديلاً عن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي وافق عليها المجتمع الدولي، وعزّزها بقرار قبول عضوية دولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

إن الأردن بقبوله هذه القرارات الأممية منذ صدورها حتى يومنا هذا، أرسل رسالة دولية مفادها أن وحدته مع الضفة الغربية كانت لمصلحة الجانب الفلسطيني. فهو اعتبر الضفة الغربية وديعة لديه يجب أن تُحتَرَم، وتُعزَّز بالمعنى القانوني الذي يُفرّق بين الوديعة والحق في الملكيّة، وذلك من منطلق المسؤولية التاريخية التي حرص حكام الأردن عليها، وتناقلوها في ما بينهم للحفاظ على الحق الفلسطيني، وتوفير الشروط الملائمة لضمان السلم والاستقرار والأمن الحقيقي في المنطقة على أساس التنمية المتكاملة للإقليم.

وما كان قرار الأردن في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٨٨ بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية إلّا توطئة لإحلال السلام الفلسطيني

الإسرائيلي المقبول من كليهما، وإفساح المجال أمام الجانب الفلسطيني لممارسة مسؤولياته نيابة عن الشعب الفلسطيني، وذلك حسب مقررات القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤.

يُعتَبر الشعب الأردني كما قررته المادة الأولى من الدستور جزءاً من الأمة العربية، وهذا الحكم يستتبع بالضرورة أن تحترم كل من القيادة والشعب القرارات التي تصدر عن القمم العربية، والتي من ضمنها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ومع أنّ البعض قد وصف الموقف الأردني حينذاك بأنه كان متردداً في قبول ذلك القرار، إلا أن ذلك لا ينفي اعتقاد الأردن بأنّ الخلاف مع إسرائيل هو خلاف عميق عربي قومي-صهيوني قومي، وليس فلسطينياً إسرائيليا فحسب. ومع هذا، فقد قَبِل الأردن بذلك القرار مع أن الضفة الغربية قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الأردنية في عام ١٩٥٠، حيث اعتُبِرَت في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أراضي أردنية محتلة. فالقانون الأردني قد ملأ الفراغ التشريعي في الضفة الغربية في فترة ما بعد وقف العمل بالقوانين العثمانية والبريطانية، إلى أن بدأ تطبيق النظام القانوني والإداري الإسرائيلي في الضفة الغربية، وذلك على المستوطنين الإسرائيليين الذين تم توطينهم فيها.

لا يملك الأردن إلّا أن يظلَّ وفيّا تجاه الحقوق الفلسطينية المشروعة، يدافع عنها، ويتصدر خطابه في ذلك المحافل الدولية والإقليمية، والاجتماعات الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف كافة .

لقد استثمر الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل لكي يحافظ على الأماكن المقدسة ويحفظ هويتها، وليدافع عن الفلسطينيين الذين كانوا مواطنين أردنيين، وعن كرامة الفلسطينيين التي كانت تتعرض باستمرار للانتهاك من قبل المحتل الإسرائيلي.

إنَّ الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس مثبتة من ناحية تاريخية ودينية وعقائدية، فهي تعود في أصولها إلى عام ١٩٢١، عندما بويع الشريف الحسين بن علي – رحمه الله – وصيا على مدينة القدس، واستمرت

المبايعة في عهد الملوك الذين تعاقبوا على الحكم في الأردن، مروراً بقرار الوحدة بين الضفتين التي تم فك ارتباطها القانوني والإداري في عام ١٩٨٨. إلا أن الأردن لم يتخلَ عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس حماية لها من عبث المستعمر، وتأكيداً على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين كما تقرر ذلك في القرارات والمواثيق الأممية.

وعندما اقتضى الأمر أن يجري الأردن اتصالات بالجهات الفاعلة كافة منعاً لانتشار المستعمرات الاستيطانية وتسمينها تمهيداً لإلحاقها بالضم الذي يتحدثون عنه اليوم، وبهدف الحفاظ على الشعب الفلسطيني وكرامته ودعم صموده وبقائه على ترابه الوطني، فقد كان الأردن -وما يزال- يقوم بدورالمدافع الأول عن هذه الحقوق سعياً لوقف التجاوزات والانتهاكات الإسرائيلية . فالموقف الأردني في هذا الإطار كما هو منذ عقود، ثابت راسخ لا يتغير، قائم على أساس وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ضمن مفهوم حل الدولتين، وذلك على الرغم من الضغوطات الكبرى التي يتعرض لها الأردن في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية.

وخلال السنوات الأربع الأخيرة، تشكَّلت تحديات كبرى للأردن وفلسطين على السواء متمثلةً بنمو التطرف الاستعماري والعقائدي الصهيوني، مدعوماً بحالة من أعاصير الأحداث سادت في الوطن العربي، حيث عملت تداعياتها على تفتيت عضده، وتفريق صفوفه، وأثقلت كاهل اقتصاداته، وشتّتت كثيراً من أهله، وهمّشت دوره على الساحة الإقليمية والدولية. وهكذا تضافرت الظروف الإقليمية والدولية لكي تزيد في الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية على الأردن، والذي يُعدّ أهم عناصر الاستقرار الإقليمي في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

وفي ظل العزم على تحقيق النجاح أردنياً في السيطرة على وباء كورونا وتجاوز تداعيات هذه الجائحة، جاءت تبعات «صفقة القرن» لتقول إنّ السلام يُفْرَضَ فرضاً ولا يُتَفق عليه عبر مفاوضات بين الأطراف المعنية. هذا على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد وجوب حلّ المنازعات بطريقة سلميّة من خلال سعي أطراف النزاع أنفسهم وبشكل مباشر لحلّه بادئ ذي بدء عن طريق

المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. وهذا ما لم يتحقق في المقترح الأميركي الأخير الذي تم بغياب التمثيل الفلسطيني رغم كونه الطرف الأساسي في النزاع، والذي قدم حلولاً وخرائط تلغي عملياً قيام دولة فلسطينية مستقرة ودائمة. فالموضوع الفلسطيني وحتمية إقامة دولة مستقلة لم يكونا مدار بحث في «صفقة القرن».

ومع ثقتنا التامّة بأن الشعب الفلسطيني لن يقبل بهذه الصفقة، وبأن الظروف الراهنة للعرب لن تبقى على حالها، وأن أصواتاً كثيرة ووازِنة في العالم ما تزال تطالب بحلّ سلمي عادل وقيام دولتين قابلتين للحياة والاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني؛ فإنه يجب التأكيد بأن الأردن وفلسطين وسائر المشرق العربي الذي يشكّل عمقاً تكاملياً متكافئاً ومتكافلاً مع أشقائنا في مجلس التعاون الخليجي ومصر الشقيقة، قد تعرضوا لكثير من الضغوطات منذ عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. فهذا العمق يشكل حاجزاً جيوسياسياً بين أقطاب الصراع القومي العربي والقومي الصهيوني، وبذلك فإن الأردن هو النافذة الشرقية لفلسطين ومركز الأحداث السياسية التي تجري من حوله.

إنَّ القضية الفلسطينية كما عبَّر عنها الرئيس الأميركي هنري ترومان ليست قضية تعني أوروبا أو هي فلسطينية فحسب، بل أميركية أيضاً. وهذا ما يظهر جلياً اليوم، حيث إنه وبعد مرور ٧٥ عاماً على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد غدت الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف في دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على قائمة أولويات الناخب الأميركي والأوروبي على حد سواء .

كما أن قضية اللاسامية التي ولدت في دولة غربية مسيحية في العصر الحديث قد ألقت بظِلالها على مجلس الأمن، الذي يعجز عن تحقيق حل سلمي عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على الرغم من أنه يملك الآليّات والوسائل القانونية لاتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتسوية المنازعات الدولية بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أصبحت الدول اليوم تتردد في استخدام مصطلح «نزاع» عند تقديم أي شكوى إلى مجلس الأمن، ذلك لكون ميثاق الأمم المتحدة يحظر صراحة على الدولة الطرف في النزاع أن تشترك في التصويت على أي مقترح لحله

أو تسويته، فيتم استخدام مصطلحات أخرى لهذه الغاية بهدف تجنّب تطبيق هذا الحكم القانوني. وهذا الواقع الأممي يبرر غياب التفكير في إنشاء مركز دولي أو إقليمي لفض النزاعات قبل وقوعها، أو الحيلولة دون تفاقمها في حال حدوثها. فالجهد الذي بذل في صنع الحروب ليس هو كالجهد الذي يبذل في صنع السلام.

لقد تعرض المشرق العربي في الآونة الأخيرة إلى أزمات لا يعلم إلا الله وحده كيف تنتهي، لأن النزعة للاقتتال الخارجي والداخلي لا تأخذ بعين الاعتبار كيف تنتهي الحروب. وتذكرني مرة أخرى بالقرارين الدوليين (٢٤٢) و(٣٣٨) في إشارتهما إلى الانسحاب مقابل السلام، والقرارات الأممية اللاحقة لهما والتي أكدت وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة على أرضه غير القابلة للتصرف، وذلك على أسس واضحة بأن هذا الشعب المناضل سيحقّق مراده، ليس فقط في ممارسة حقوقه الأساسية، وإنما في إقامة دولته المستقلة ومؤسساته الوطنية ومجتمعه المدني في ظروف من الحرية والاستقلال.

إنّ الأردن الذي أسهم بسماحة وسموّ في التخفيف من آثار الحروب الإقليمية، وفي تحمّل أعباء اللجوء القسري التي أفرزتها صراعات الربيع العربي، كان على الدوام حلقة وصل ثقافية وحضارية بين الإسلام والغرب، وبين العرب والعجم والترك والفُرس، والمبادر إلى دعوات السلام والوئام. فلا يجوز أن يظل عُرضة للتهديد انصياعاً للتطرف العقائدي في إسرائيل من جهة، وصراع الثقافات والحضارات المجانبة للفكر التحريري من جهة أخرى، والتي لا تفضل الحوار وتستبدله بلغة الأمر الواقع، حاملةً شعار أن «القوة هي الحقيقة». هذا كله في سبيل تحقيق نبوءات عن نهاية العالم وخرافات ورؤى متعصّبة لا يقبلها العقل ولا الواقع التاريخي .

فأي دين سماوي يسمح بانتهاك أرض الأنبياء والرُّسل، ومهد الدعوة للسلام والتآخي، وموئل المستضعفين والمشردين، في أن يكون كبش فداء تلبية لنزوات من ينادون بالاستيطان والعنصرية والحروب ؟

إنَّ المجتمع الدولي مدعو إلى أن يصنع السلام والاستقرار ويواجه هذا الاختبار بمشروعية البدايات في عام ١٩٤٨ بمعنى إقامة دولتين، وليس فقط

دولة إسرائيلية كما انفرد في تكوينها ديفيد بن غوريون الذي فرض الاعتراف في مبادرة أحادية الجانب للاستقلال، والتي تسعى إلى إلغاء عقل الجانب الآخر، أي الجانب الفلسطيني ليقبل بسياسة الأمر الواقع الذي لا يُنهي الصراع ولا المسألة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، بقدر ما يجعلها تتجذَّر في المنطقة والعالم.

لقد كان بن غوريون يرى في الدول العربية فضاءً رحباً يجب استغلاله لبناء دولة إسرائيل القوية وتوسيع حدودها على حساب هذه الدول، فهي دول ضعيفة ومنقسمة على نفسها ولا يمكن أن تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل . في المقابل، فإن الرؤى التي نادى بها كل من الملك فيصل الأول وحاييم وايزمان كانت مختلفة، فقد اتفقا في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ في فرساي على وجوب اتخاذ أقصى ما يمكن من سبل التعاون لإقامة الدولة المتنوعة، التي تشمل القوميات والمعتقدات كافة، كما هو الحال أصلاً في مهد الحضارات فلسطين وبلاد الشام وجزيرة العرب وبلاد ما بين النهرين.

إن من يسعى إلى السلام يجب أن يُقدَّر وليس أن يتعرض لضغوطات، وكما قال المثل العربي، «صديقُك من صدَقَك لا من صدّقك».

القضية الفلسطينيّة في خطابات المغفور له الملك الحسين بن طلال*

(١٩٥٣-١٩٩٩م)

أ.د. علي محافظة**

تعد خطب رؤساء الدول وتصريحاتهم وبياناتهم من الوثائق المهمة التي يعتمدها الباحثون في التاريخ الحديث والمعاصر، فبالإضافة إلى ما تلقيه من أضواء على الأحداث السياسية والمشكلات التي تمر بها كل دولة، والتحديات التي تواجهها، فإنها تعطي صورة واضحة عن نموها الاقتصادي وتطورها الاجتماعي وحياتها الثقافية. كما تساهم في التعرف على هموم الدولة الداخلية والخارجية وقضاياها القومية والدولية وتطلعاتها نحو المستقبل.

وخطب الملك الحسين بن طلال منذ توليه سلطاته الدستورية في الثاني من أيار/ مايو ١٩٥٣، حتى وفاته رحمه الله، في السابع من شباط/فبراير ١٩٩٩، سِجل حافل بالأحداث التي عاشتها المملكة الأردنية الهاشمية خلال حكمه، وعرض للمواقف الرسمية منها. وتتضمن تحليلاً واعياً لها وسرداً دقيقاً للظروف التي واكبتها، وبياناً لتجربته في العمل السياسي، وما أصابها من تقدم وتعثر، ومعالجة للعلاقات بين الدول العربيّة، وما اعتراها من قوة وضعف، وتشنج وانفتاح، وتضامن وتفكيك. وقد اتسمت هذه الخطب بالتوكيد على ضرورة وحدة العرب أمام قضاياهم المصيرية، باعتبار الوحدة العربية طريق النصر والعزة والحياة الأفضل. واحتوت هذه الخطب على دفاع الحسين عن قضايا العرب بعامة وقضية فلسطين بخاصة، في المحافل الإقليمية والدولية وعلى الصعيدين الوطني والقومي، كما تبرز هذه الخطب الدور الفعّال للأردن في المجتمع الدولي.

---

* محاضرة ألقيت في اللقاء الذي نظمه منتدى الفكر العربي عبر الاتصال المرئي صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٦/٣.

** أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة الأردنية، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

في دراستي لخطب المرحوم الملك الحسين ومكانة القضية الفلسطينية فيها، وجدت أن هذه القضية قد مرت بخمس مراحل في خطابات الحسين هي التالية:

أولاً: مرحلة ما بين تولي الحسين سلطاته الدستورية وقيام منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٥٣-١٩٦٤

لا نعرف مدى معرفة الحسين بالقضية الفلسطينية وتطورها في مراحل دراسته الثانوية في كلية فكتوريا بالإسكندرية أو في كلية هارو في لندن أو دراسته العسكرية في الكلية العسكرية الملكية في ساند هيرست Sand Hurst في بريطانيا. ولا نعلم إذا كان جده المرحوم الملك عبد الله بن الحسين، الذي كان يتوسم فيه أن يكون خليفته على العرش الأردني، قد أطلعه على بعض جوانب هذه القضية، خاصة وأنه كان يرافقه في جولاته على الضفة الغربية، في عطلاته الدراسية، ومنها جولته الأخيرة التي اغتيل فيها عند دخوله المسجد الأقصى يوم الجمعة ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١. لا نعثر في مذكرات الحسين ولا في المؤلفات التي تناولت حياته معلومات عن هذا الموضوع.

وكان أول خطاب للحسين تناول فيه الموقف الأردني الرسمي من القضية الفلسطينية هو خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمّة الأردني في ١٩٥٣/١١/١ الذي بيّن فيه «**أن قضية فلسطين تحتل المكان الأول في قلوب العرب، حكومات وشعوباً وأفراداً.**» وأن الحكومة الأردنية أخذت زمام المبادرة في إبقاء هذه القضية حيّة. وبذلت مجهوداً لدى الجامعة العربية، وتوصلت في اجتماع اللجنة السياسية الذي عقد في عمّان، إلى حشد الجهود القومية للقيام بما يترتب على الأمّة من واجبات، وتنفيذ ما عليها من التزامات نحو ذلك الجزء المغتصب من الوطن العربي. وأكد الحسين في هذا الخطاب أن هذه القضية ستظل «**في المكان الأول من اهتمامنا حتى يعود الحق إلى نصابه، ويتحرر الوطن العزيز من مغتصبيه. وإننا لنؤمن أنه لا حل لهذه القضية إلا بما يحقق الأماني القومية، معلنين أن لا صلح مع اليهود، ولا تفريط في حقوق اللاجئين في ديارهم وأملاكهم.**»

وتناول الحسين في هذا الخطاب الاعتداءات الإسرائيلية على قرى الحدود في الضفة الغربية في عام ١٩٥٣. وأعرب عن حزنه واستنكاره لهذه الاعتداءات، وعن مساعي الحكومة الأردنية لدى الدول العربية الشقيقة لوضع الخطط الموحدة لحماية الحدود ومجابهة العدوان، ونحن بانتظار ما سيسفر عنه بحث هذا العدوان في المحافل الدولية.»

لخص هذا الخطاب الموقف الأردني الرسمي خلال هذه المرحلة من القضية الفلسطينية ومن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة طوال الخمسينات وحتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤. وشرح الحسين العدوان الإسرائيلي وقيام الكيان الصهيوني بهذه الكلمات في خطابه في عيد الاستقلال ويوم الجيش في ١٩٥٤/٥/٢٥ «**والذي جرى هو أن أناساً من جميع أنحاء العالم غزوا الوطن، وشردوا أهله ثم أخذوا يزعمون أنهم يريدون السلم. وقد دخلوا جميع وسائل الدعاية، ليظهروا بمظهر مسالمين. والواقع ينقض مزاعمهم. إنهم يستهينون بالقرارات الدولية، ويعتدون على القرى الآمنة، ويهددون بالتوسع، ويفاخرون بالقوة، ولكنها القوة المحتلة.**»

والتزم الحسين، خلال هذه المرحلة، بالموقف العربي الموحد من القضية الفلسطينية. يقوم الموقف العربي آنذاك على الوقوف في وجه العدو اليهودي الذي سعى ويسعى إلى استدراج الأردن والدول العربية الأخرى المعنية للدخول في محادثات منفردة مباشرة أو غير مباشرة لإبرام الصلح معه.

وأنشأ الأردن في سنة ١٩٥٤ الحرس الوطني كرديف للجيش العربي الأردني والمرابط على الحدود مع إسرائيل. وعبّر الحسين مراراً عن اعتزازه بالحرس الوطني «الدرع القوي والسياج المتين الواقف في وجه العدو ويحول دون تحقيق أطماعه.»

ولما عرض حلف بغداد على الأردن سنة ١٩٥٥ وقَاومه الشعب الأردني بشدة وحال دون الانضمام إليه، أكد الحسين التزامه بالقضية الفلسطينية. ورفع شعار: «**الأردن خط الدفاع الأول عن دنيا العرب**».

وبعد تعريب قيادة الجيش العربي الأردني في الأول من آذار/مارس ١٩٥٦، أصبح الحسين يتحدث عن القضية الفلسطينية بصفته القائد الحقيقي للأردن، وازدادت حماسته في الدفاع عن القضية الفلسطينية. وتبنى الحسين الشعار الذي نادى به القوميون العرب في الخمسينات من القرن الماضي: «**الوحدة العربية طريق تحرير فلسطين**». وكرر هذا الشعار في خطاباته آنذاك.

ولما اختلف الحسين مع حكومة سليمان النابلسي سنة ١٩٥٧ على مبدأ أيزنهاور الذي قبل به الحسين ورفضته حكومة النابلسي رفع الحسين شعار: «**القضية الفلسطينية هي قضية الأردن الأولى**». وفي الوقت نفسه أعلن حربه على الشيوعية. ووقف في وجه الدعاية القومية المصرية يقول: «**يجب أن يكون إيماننا بالأمة، ولا بالأفراد، الأمة التي نحن منها ولها.**»

وشرع الحسين بنقد المواقف العربية من القضية الفلسطينية منذ مطلع سنة ١٩٦٠، ووصفها بالمواقف المرتجلة القائمة على التفرقة والتي تحركها النزوات والأطماع الشخصية، واعتبار القضية سلعة في نظر بعضهم، ووسيلة للكسب في نظر بعضهم الآخر. وأخذ على الدول العربية التقدمية غياب التخطيط الشامل الواعي لتحرير فلسطين، والصمود أمام العدو المتفوق عسكرياً.

وسخر الحسين من الكيان الفلسطيني الذي كانت تدعو إلى إنشائه مصر وسورية. واعتبر الدعوة إلى إنشاء هذا الكيان نوعاً من التهرب من المسؤولية العربية نحو قضية فلسطين، وعدّها تهديداً لوحدة الضفتين. ولم يتردد في الدفاع عن وحدة الضفتين التي فرضتها الضرورة القومية من أجل الدفاع عن النفس والدفاع عن المقدسات. واعتبرها أنجح وحدة بين قطرين عربيين.

وقدم الحسين سنة ١٩٦٢ خطة أردنية لتحرير فلسطين في عهد وزارة وصفي التل الأولى، شارك فيها الملك الحسين ووصفي التل وأكرم زعيتر والدكتور حازم نسيبة. لكن هذه الخطة لم ترَ النور بسبب الخلافات بين الحكام العرب. ولكنه ما لبث أن قدم مخططاً لإنقاذ فلسطين في خطابه الموجه إلى مؤتمر الطلبة العرب الثاني عشر في الولايات المتحدة الأمريكية الذي عَقد في ١٩٦٣/٨/٢٥.

ثانياً: مرحلة قيام منظمة التحرير الفلسطينية وتنافسها مع الأردن على تمثيل الشعب الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤

كان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من قرارات مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وكلّف أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية بذلك. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس في ١٩٦٤/٥/٢٨، وافتتحه الملك الحسين. وأعلن المجلس قيام المنظمة وانتخب أحمد الشقيري رئيساً للجنتها التنفيذية، والمباشرة فوراً بفتح معسكرات التدريب للفلسطينيين القادرين على حمل السلاح.

عاشت المنظمة والحكومة الأردنية شهر عسل قصير في علاقاتهما سنة ١٩٦٤. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٥، طلب الشقيري من الحكومة الأردنية إنشاء قوات عسكرية من فلسطينيّ الأردن، واقتطاع (٥) في المئة من رواتب الفلسطينيين العاملين في الإدارة الأردنية. رفضت الحكومة الأردنية الطلبين لمعارضتهما للسيادة الأردنية على الضفة الغربية. واتهم الشقيري الأردن بالتقصير بعد العدوان الإسرائيلي على قلقيلية في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، واستغل الشقيري العدوان الإسرائيلي على قرية السموع في محافظة الخليل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، فشنَّ حملة تحريض ضد الأردن، واندلعت المظاهرات في مدن الضفة الغربية وتوترت العلاقات بين المنظمة والحكومة الأردنية، وبلغت أوجها بسحب اعتراف الأردن برئاسة المنظمة.

وفي أوج الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية اندلعت أزمة بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٦٧ أدت إلى سحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود بينهما، وإغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية في أيار/ مايو ١٩٦٧. وفي هذه الأزمة قرر الحسين الوقوف إلى جانب مصر، على الرغم من اقتناعه بأن ميزان القوى في صالح العدو الإسرائيلي. ووقع معاهدة دفاع مشترك مع مصر في ١٩٦٧/٥/٣٠ وتصالح الحسين مع أحمد الشقيري الذي عاد معه من القاهرة على الطائرة نفسها.

أسفرت حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ عن هزيمة كبرى لجيوش مصر وسورية والأردن واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء المصرية والضفة الغربية وهضبة الجولان السورية، وظهور العمل الفدائي الفلسطيني بقوة على الساحة الأردنية. كما كان من نتائج هذه الحرب سيطرة حركة «فتح» الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩. وأصبح رئيس حركة فتح ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة.

ظل التعاون والتنسيق قائماً بين فصائل العمل الفدائي والجيش الأردني حتى معركة الكرامة التي خاضها الجيش والفدائيون في مواجهة الغزو الإسرائيلي للضفة الشرقية في آذار/مارس ١٩٦٨. بعد النصر الذي حققه الجيش والفدائيون في هذه المعركة ادّعى كل فريق أن دوره هو الأهم في إحراز النصر وتطور الخلاف حتى بلغ ذروته في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وقد بيّنت خطابات الحسين في هذه السنوات من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠ طبيعة العلاقة بين الحكومة الأردنية والفصائل الفدائية.

أدرك الحسين منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حرص الفلسطينيين على إبراز هويتهم الوطنية، وتأييد الدول العربية للمنظمة. ورأى أن مستقبل العلاقة بين الأردن وفلسطين، بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي عن الضفة الغربية، لا بد أن يكون إحدى الصيغ التالية:

إما الصيغة الوحدوية الاندماجية التي كانت قائمة بين الضفتين قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وإما اتحاد فيدرالي في إطار مملكة عربية تضم دولة فلسطين وعاصمتها القدس، ولها حاكمها ومجلس وزرائها ومجلس نوابها ومحاكمها القضائية، ودولة الأردن وعاصمتها عمّان ولها مجلس وزرائها ومجلس نوابها ومحاكمها القضائية. وللمملكة رئيس واحد هو الملك، ومجلس وزراء اتحادي ومجلس نواب اتحادي وعاصمة اتحادية هي عمّان. أما الصيغة الثالثة فهي قيام دولة فلسطين المستقلة. وقدم الحسين مشروع المملكة العربية المتحدة في خطاب وجهه إلى الشعبين الأردني والفلسطيني في ١٩٧٢/٣/١٥، بعد خروج العمل الفدائي من الأردن بثمانية أشهر. قوبل المشروع بموجه من الاحتجاج العربية وسخط في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية. ورفض المجلس الوطني الفلسطيني المشروع. واستغرب الحسين حدة رد الفعل الفلسطينية والعربية.

وجاءت حرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ مفاجأة للحسين، لأنه لم يستشر فيها. وكانت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر والأردن وسورية قد أعيدت قبل بدء الحرب بثلاثة أسابيع، بعد انقطاعها مدة (١٧) شهراً. ولما طُلب من الحسين أن تشارك القوات الأردنية في الحرب اليوم الثالث من بدايتها، اعتذر عن عدم المشاركة، لعدم توفر الطائرات المقاتلة والصواريخ للتصدي للطائرات الإسرائيلية. ولكن مع تطور الهجوم الإسرائيلي على الجبهة السورية تقدم اللواء المدرع أربعون إلى الجولان السوري وشارك في القتال إلى جانب القوات السورية الشقيقة.

فتحت حرب تشرين ١٩٧٣ باب المحادثات على تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. وعقد مؤتمر قمة الجزائر في ١٩٧٣/١١/٢٦، وارتفعت فيه أصوات تطالب بمنح م.ت.ف حق تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر السلام القادم. لم يقبل الحسين بهذا المطلب، لأنه لا يجوز من الناحية القانونية أن تُنزع من الأردن صفة تمثيل مواطنيه. وأرسل الحسين مبعوثين إلى الرياض ودمشق وبيروت لشرح وجهة نظره، وإرجاء بحث هذا الموضوع إلى ما بعد تحرير الضفة الغربية.

وجاء مؤتمر قمة الرباط في ١٩٧٤/١٠/٢٦ حيث دافع الحسين عن وجهة نظره بشأن الاعتراف بـ م.ت.ف ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني بخطاب قومي بيّن فيه مخاطر إحلال المنظمة محل الأردن على الضفة الغربية، غير أن القادة العرب لم يعيروا اهتماماً للموقف الأردني وقرروا الاعتراف بـ م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كان لهذا القرار أثره على الحياة السياسية في الأردن. فالمجلس النيابي المنتخب سنة ١٩٦٧ فيه نواب يمثلون الضفة الغربية لم يعد له سلطة. وكان لا بد من تعديل الدستور بحيث يمنح الملك سلطة تأجيل الانتخابات النيابية. وهذا ما جرى في ١٩٧٤/١١/٢٣.

واستمر تأجيل الانتخابات حتى ظهرت فكرة المجلس الوطني الاستشاري سنة ١٩٧٨ التي ظلت قائمة حتى سنة ١٩٨٤. وعادت الحياة النيابية إلى البلاد بعد ذلك.

ثالثاً: مرحلة ما بين الاعتراف بـ م.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وقرار فك الارتباط بالضفة الغربية ١٩٧٤-١٩٨٨

اتسمت هذه المرحلة بزيارة السادات لإسرائيل وما تلاها من مفاوضات أدت إلى إبرام اتفاقيتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية سنة ١٩٧٩. فاجأت زيارة السادات لإسرائيل في ١٩٧٧/١١/٢٠ الحسين وجميع القادة العرب مثلما فاجأت إسرائيل نفسها. وقوبلت رسمياً وشعبياً في معظم البلاد العربية بالشجب والاستنكار. في خطاب الحسين ١٩٧٧/١١/٢٨ إشارة إلى الخلافات العربية، وتحذير من القرار المنفرد الذي اتخذه السادات، ومن مقاطعة مصر والاتهامات بالخيانة. ودعا القادة العرب إلى التحلي بالحكمة والتمسك بالمصلحة القومية العليا والعمل العربي المشترك، ووحدة الصف.

أسفرت اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عن تقارب بين الأردن و م.ت.ف. بلغ مرحلة التفاوض في أعقاب اغتيال السادات في ١٩٨١/١٠/٦، وعرض مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لحل النزاع العربي-الإسرائيلي في ١٩٨٢/٩/١. اجتمع القادة العرب في فاس في ١٩٨٤/٩/٦ للرد على مبادرة ريغان وأقروا مشروعاً عربياً للسلام.

دارت مباحثات الحكومة الأردنية مع م.ت.ف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ حول التحرك المشترك ضمن قرارات قمة فاس. وأيد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر في شباط/ فبراير ١٩٨٣ التعاون بين م.ت.ف. والأردن. ووقف الأردن إلى جانب المنظمة في خلافها مع سورية وليبيا في أيار/ مايو ١٩٨٣. وتواصل الحوار الأردني مع م.ت.ف في سنوات ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥، منطلقاً من مبدأ استقلال القرار الفلسطيني وضرورة حمايته. زار ياسر عرفات عمّان في ١٩٨٤/٩/٢٧ وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشرة في عمّان في ١٩٨٤/١١/٢٢. وأدى الحوار مع م.ت.ف إلى اتفاق العمل المشترك في ١٩٨٥/٢/١١ للسير في طريق الحل السلمي العادل الشامل.

أفضت مباحثات الحسين مع ريغان في واشنطن من ٥/٢٨ – ١٩٨٥/٦/١ إلى الفشل. ولكن الحكومة الأمريكية وافقت على دعوة م.ت.ف للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، إذا أعلنت عن قبولها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وعن استعدادها للتفاوض مع إسرائيل. رفض عرفات العرض الأمريكي. وغضب الحسين من هذا الرفض، وقال في خطابه في ١٩٨٦/٢/١٩:

«ومن منطلق إدراكنا العميق لأهداف إسرائيل التوسعية، فقد كان من الطبيعي أن نعطي الأولوية لاستعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل بالحرب. ومن منطلق إخلاصنا ووفائنا لهدف استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد حاولنا، مع الشقيقة مصر، أن نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا السياسي على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية التي احتلت أراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الأمن بشأنها، على تأمين انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، على أن تواصل م.ت.ف. القيام بدورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل نيل حقوقه المشروعة التي تتجاوز مجرد انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة. لكن م.ت.ف رفضت هذا المنطق، مثلما رفضت القرار ٢٤٢، وجعلت من هذين الهدفين قاعدة موقفها السياسي في الساحتين العربية والدولية، وفي تعاملها مع الأردن بشكل خاص، انطلاقاً من الظنون».

عاد التوتر في العلاقات بين الأردن و م.ت.ف في سنوات ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨. وقابل الحسين الموقف المعادي للمنظمة بروح التسامح والتفهم. وعبر عن ذلك في خطاب افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الأردني في ١٩٨٦/١١/١ الذي أكد فيه «**أن الأردن ليس وكيلاً عن شعب فلسطين، وليس بديلاً عن م.ت.ف. وهو ملتزم بقرارات القمم العربية، وخاصة قمتي الرباط ١٩٧٤ وفاس ١٩٨٢. وسيدعم الأردن دوماً م.ت.ف. لاستعادة شعب فلسطين أرضه وحقوقه**».

ولما اندلعت الانتفاضة الأولى لأهل الضفة الغربية على الاحتلال الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. باركها الحسين، ورد ذكرها في خطبه للدفاع عن القضية الفلسطينية.

كان من الدوافع التي حدت بالحسين إلى اتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية البيان الذي صدر عن قيادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في صيف ١٩٨٨، الذي تضمن دعوة نواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني إلى الاستقالة والانضمام إلى شعبهم.

رأى الحسين في هذا البيان جحوداً أو نكراناً للجميل، بينما رأى مستشاره عدنان أبو عودة في البيان رغبة ملحة في الاستقلال، وشعوراً بالاعتزاز في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ولذا عرض على الحسين التخلي عن الضفة الغربية، وبعد مشاورات مع مجلس الأمن الأردني تم الاتفاق على إنهاء العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية في ١٩٨٨/٧/٣٠، في خطاب موجه إلى الشعب الأردني والأمة العربية.

اعتبر الحسين الانتفاضة ثورة على الاحتلال الإسرائيلي. وندّد بأصوات صدرت عنها تتهم الأردن بالرغبة في الهيمنة على أرض فلسطين والالتفاف على م.ت.ف. وبيّن لهم أن على الأردن التزاماً وطنياً وقومياً بدعم أهل الضفة الغربية، ناهيكم عن العلاقة الخاصة بين البلدين وأشار الحسين في خطبه إلى حساسية قيادة م.ت.ف.، ونظرتها إلى الأردن كمنافس لها منذ سنة ١٩٧٢. واحتوى خطاب الحسين في قمة الجزائر في ١٩٨٨/٦/٧ على شعور بالمرارة والإحباط.

كان لقرار فك الارتباط ردود فعل متباينة في الضفة الغربية في البلاد العربية والأجنبية. فقد رحبت م.ت.ف. بالقرار، وأرسلت وفداً إلى عمان برئاسة محمود عباس (أبو مازن) للتباحث مع الحكومة الأردنية حول نتائج القرار. وأصدر ياسر عرفات قراراً بسيادة م.ت.ف. على الضفة الغربية وقطاع غزة. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٢ وأعلن عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) لسنة ١٠٤٧. وقرر القبول بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وطالب بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس تحت إشراف الأمم المتحدة.

افتتحت سفارة لدولة فلسطين بعمّان، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً باستعمال اسم فلسطين في الأمم المتحدة. وانتخب المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع في تونس في ١٩٨٩/٤/٢ ياسر عرفات رئيساً لدولة فلسطين.

كان الحسين أول القادة العرب الذين نبهوا إلى مخاطر هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل على فلسطين والأردن. وكرر ذلك في خطبه التي ألقاها في مطلع التسعينات من القرن الماضي. وطالب القادة العرب بمساعدة مالية وعسكرية للأردن وفلسطين لمواجهة هذا الخطر.

رابعاً: مرحلة مفاوضات السلام لإبرام معاهدة وادي عربة ١٩٩١-١٩٩٤

بعد انتهاء عملية تحرير الكويت من الغزو العراقي، المعروفة بحرب الخليج الثانية، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عن مبادرة سلام جديدة بين العرب وإسرائيل تقوم على مقايضة الأرض بالسلام، وإبرام اتفاقيات أمنية مشتركة، والاعتراف بإسرائيل وحفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين. استجاب الحسين لدعوة الرئيس بوش لعقد مؤتمر للسلام في مدريد. واتفق على حضور الأردن لهذا المؤتمر بوفد أردني- فلسطيني مشترك. بعد انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول ١٩٩١، دارت المفاوضات بين وفد إسرائيل والوفد الأردني-الفلسطيني المشترك في واشنطن دون التوصل إلى اتفاق وتشكلت في هذه الاثناء حكومة جديدة في إسرائيل برئاسة إسحق رابين، وحكومة جديدة في الأردن برئاسة د. عبد السلام المجالي في ١٩٩٣/٥/٢٩، بعد مرور (١٩) شهراً على بدء المفاوضات مع إسرائيل.

صدر في هذه الأثناء إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي المعروف باتفاق أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣، فكان مفاجئاً للحسين وللمسؤولين الأردنيين، لأنه تمّ في مفاوضات سرية في العاصمة النرويجية دون علمهم. زار الحسين دمشق في ١٩٩٣/٩/١٥، واعتبر الاتفاق خروجاً على ما اتفق عليه بين الحكومة الأردنية

وم.ت.ف. وتراجع الحسين بعد ذلك، واعتبر الاتفاق خياراً فلسطينياً لا بد من احترامه. ومنحه هذا الاتفاق حرية الحركة مع الجانب الإسرائيلي. وهذا ما أكده الحسين في خطابه أمام مجلس الأمة في ١٩٩٣/١١/٢٣.

استؤنفت المباحثات بين الأردن وإسرائيل في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. وأفضت إلى توقيع معاهدة وادي عربة في ١٩٩٤/١٠/٢٦.

خامساً: مرحلة دفاع الحسين عن القضية الفلسطينية بين ١٩٩٤-١٩٩٩

مع إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل اتجه الحسين إلى الدفاع عنها على الصعد المحلية والعربية والدولية. ولم يتوان عن دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في مفاوضاتها مع إسرائيل. ففي محاضرته التي ألقاها أمام الاتحاد الأوروبي في مدينة ستراسبورغ في ١٩٩٥/٩/٢٥ قال:

«**ولكننا في عقد السلم مع إسرائيل وتقرير التعايش معها على أسس الثقة المتبادلة والأمن والتعاون، لم ننسَ أو نتجاهل الجزء الثالث المكمل للأراضي المقدسة، وهي الحقوق الفلسطينية المشروعة في الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني. إننا نؤمن بأن للشعب الفلسطيني حق المشاركة في عهد السلام الجديد هذا على أرضه، متمتعاً بذات القدر من الأمن والأمل بالرخاء والحياة الأفضل. وسنستمر في تقديم الدعم لهم لتحقيق كل أهدافهم المشروعة، وفي ممارسة جميع نشاطاتهم المشروعة.**» وأضاف بشأن القدس».

«ولا أصدق أن مشكلة القدس تشكل صعوبات لا يمكن حلها. فمدينة القدس الكبرى يمكن أن تكون عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية».

واغتنم الحسين انعقاد مؤتمر العمل الدولي الخامس والثمانين في جنيف في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧، لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في مفاوضاتها من إسرائيل فقال في خطابه في المؤتمر:

«والمطلوب الآن لتحقيق استمرار مسيرة السلام الكامل الشامل هو التوقف التام عن السياسات والممارسات النقيضة لقرارات الشرعية الدولية والمثيرة للقلق مثل سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبخاصة في القدس العربية، والتغيرات الديموغرافية التي تتناقض جملة وتفصيلاً مع الالتزام ببحث كل جزيئات هذه المواضيع في المفاوضات الجارية والنهائية، مما يهدد الآمال، ويزعزع الثقة بإمكانية تحقيق السلام الشامل والعادل».

ولدى تسلم الحسين لجائزة وسائل الإعلام الألمانية لعام ١٩٩٧ في مدينة بادن بادن في ١٩٩٧/٤/٢٥ بحضور رئيس الجمهورية الألمانية رومان هرتسوغ والمرحوم ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ: م.ت.ف. وشيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل قال الحسين:

«ولسنوات عديدة عرفت أخي الرئيس عرفات، وإنني متأثر بتشريفه لي هذه الأمسية بحضوره معنا وبكونه هنا. كان لديه أهدافه وغاياته وكذلك أنا. وافتقرنا مراراً إلى القدرة على التواصل وفهم بعضنا البعض. وكانت هناك مرات عديدة لم نرَ الأمور بنفس المنظار. ولكن هذا الرجل تعلم مثلما يتعلم العظماء من خلال الخبرة والتجربة. لقد حارب وناضل وتوصل إلى الاستنتاج الذي أشاركه به بأنه لأمر عقيم أن تقوم بأي شيء سوى الالتزام بالسلام، السلام ومستقبل أفضل للشعوب.. أستطيع أن أؤكد له بأنه ليس وحده سيحظى بدعمي الكامل، طالما حييت وبدعم بلادي».

وخلاصة القول، كانت قضية فلسطين لدى الحسين شغله الشاغل، والمسألة التي هيمنت على تفكيره طوال حكمه. وكثيراً ما أصيب بالإحباط، ولكنه ما يلبث أن ينهض من جديد يحدوه الأمل ويسعى إلى مستقبل أفضل، ويتكرر الإحباط وانتعاش الآمال دون الوصول إلى ما كان يطمح إليه من إقامة سلام عادل وشامل يعيد للفلسطينيين حقوقهم كشعب، وعودة اللاجئين منهم إلى ديارهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

والواقع أنه لم يسعَ مفكر أو سياسي أو زعيم أو رئيس دولة عربي إلى الدفاع عن قضية فلسطين في المحافل الدولية وفي لقاءاته برؤساء الدول ورؤساء وزارتها ووزراء خارجيتها وصحفييها كما سعى الحسين طوال أربعة عقود ونصف عقد من الزمن ولذا له -رحمه الله- قصب السبق في هذا الميدان لا يجاريه فيه أحد من العرب.

القضية الفلسطينية و«صفقة القرن»

د. نادية سعد الدين*

المقدمة

تدخل القضية الفلسطينية في هذه المرحلة من عمّرها التاريخي الممّتد زمناً عتيًّا منعطفاً مفصلياً حاسماً يتجاوز تبعات مأزقها الداخلي غير المسبوق، حدّ محاذير إحياء ما يسمى «صفقة القرن» الأمريكية بعدما وُلدت ميتة أمام الموقف العربي والدولي المضادّ لها، وذلك عبر تنفيذ الجزء الأخطر من مضمونها لضم زهاء ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية.

وفي الظاهر العام؛ قد لا يبدو المأزق الفلسطيني الراهن حدثاً غريباً على مسيرته الحافلة بمشاهد مماثلة، ولكنه يتسم هذه المرة بمشارب قاتمة نظير تراجع اهتمام الدول العربية والإسلامية بالقضية الفلسطينية لصالح الانشغال بالقضايا الداخلية، وابتعاد البعض عن المبادرة العربية للسلام، لعام ٢٠٠٢، فضلاً عن تحييد قرارات الشرعية الدولية، واستدارة الولايات المتحدة الأمريكية عن السياسة التقليدية للإدارات الأمريكية السابقة لصالح تبني المنظور الصهيوني لماهية الكيان الفلسطيني المستقبليّ.

وتستل الأزمة أبعادها الثقيلة من مسوغ إيراد «صفقة القرن»، أو ما يُعرف بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسلام، ضمن سياق المحاولات الأمريكية-الإسرائيلية الحثيثة، مؤخراً، لتصفية القضية الفلسطينية، في إطار ترتيبات إقليمية ودولية مرتبطة باشتراطات «عملية التسوية» بنسختها

---

* كاتبة وباحثة في العلوم السياسية (الأردن).

الخريطة التي نشرها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، باللغة العربية، توضح الدولة الفلسطينية في «صفقة القرن» بدون مدينة القدس المحتلة، وبحدود غير مترابطة وعبارة عن أجزاء متناثرة تربطها جسور وأنفاق

الجديدة المُمثّلة «بصفقة القرن»، وذلك عند ربطها بقرار الرئيس ترامب «الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي»، ونقل سفارة بلاده إليها عشية ذكرى «النكبة» في ١٥ أيار (مايو) ٢٠١٩، ومن ثم إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، في ظل المشهد الإقليمي العربي المضطرّب.

وبالرغم من مسعى الاحتلال الإسرائيلي لإحاطة الغموض والضبابية بخطة ضم غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات في الضفة الغربية قبل نهاية ٢٠٢٠، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها القوى والفصائل الوطنية، ترى أن سلطات الاحتلال ماضية قدماً في تنفيذ مخططها ولكن دون ضجّة إعلامية وسياسية، تحسباً من ردود الفعل العربية والدولية المضادّة.

ومن شأن فرّض «صفقة القرن»، بما يشمل تنفيذ خطة الضّم الإسرائيلي، أن يؤدي إلى تقويض حل الدولتين، الذي حظي بإجماع المجتمع الدولي، وتدمير عملية السلام برمتّها، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، وفي المحصلة؛ غياب أسس الأمن والاستقرار في المنطقة.

أولاً: «صفقة القرن» في مهبّ المجهول

استبقت إدارة الرئيس ترامب الإعلان الرسمي عن ما يُعرف «بصفقة القرن»، التي عكفت على إعدادها منذ العام ٢٠١٧ لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي، بتنظيم مؤتمر البحرين الذي عقد في المنامة تحت عنوان «السلام من أجل الإزدهار»، في ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٩، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي وعدد من الدول العربية، بالإضافة إلى حضور الاتحاد الأوروبي ومؤسسات مالية دولية؛ ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعدد من ممثلي الشركات ورجال الأعمال بالمنطقة والعالم.

بيد أن «مؤتمر البحرين»، الذي افتتحه كبير مستشاري البيت الأبيض وصهر الرئيس ترامب، جاريد كوشنير، لم ينجح في استقطاب الدعم الإقليمي والدولي المنشود «لصفقة القرن»، إزاء الطرح الباهت وغير المنطقي للشق الاقتصادي

من الخطة الأمريكية التي عرّضت استثمارات بقيمة ٥٠ مليار دولار من أجل إقامة ١٩٧ مشروع أعمال وبنية تحتية، بإدارة مصرف تطوير متعدد الأطراف، وبتمويل دول عربية ومستثمرين أثرياء من القطاع الخاص، وفق تصوّر الإدارة الأمريكية، بحيث ينقسم التمويل إلى ٢٦ مليار دولار كقروض، و١٣,٥ مليار دولار كمنح، و١١ مليار دولار يتم ضخّها في الاستثمار الخاص.

وطبقاً للخطة الأمريكية المطروحة؛ فإن الضخ الأكبر للاستثمارات سيُوجه نحو الضفة الغربية وغزة، بالإضافة إلى إنفاق ٩ مليار دولار في مصر، و٧ مليار دولار في الأردن، و٦,٣ مليار دولار في لبنان، بما يشمل ذلك إقامة عدد من المشاريع المحدّدة؛ مثل بناء معبر سفر يربط بين الضفة الغربية وغزة بطريق سريعة وربما سكة حديد، وتوسعة هائلة للمعابر الحدودية، وتطوير محطات الطاقة، وتحسين البنية التحتية لتعزيز السياحة، وإعادة بناء وتطوير المستشفيات الفلسطينية وعيادات الصحة، وإنشاء قاعدة بيانات لتسجيل ملكية الأراضي، وتحسين إمدادات المياه القابلة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإنشاء جامعة فلسطينية جديدة ضمن أول ١٥٠ جامعة عالمياً.

غير أن الصورة الزاهية التي جرى تسويقها عن فوائد الخطة على الفلسطينيين والمنطقة ككل سرعان ما كشفت عن وجهها القبيح؛ حيث تسعى الخطة الاقتصادية المتعلقة بصفقة القرن الأمريكية إلى إغراق الفلسطينيين بالديون، وفق قول أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، مصطفى البرغوثي، (في مقابلة تلفزيونية على القناة الألمانية Dw بتاريخ ١ تموز/ يوليو ٢٠١٩)، حيث أن مبلغ الخمسين مليار دولار سيتم تخصيصه لمدة عشر سنوات، أي بمعدل خمسة مليارات سنوياً فقط، في حين أن ٢٥ ملياراً من مبلغ الـ ٥٠ مليار دولار ستقدم كقروض بفوائد وليست منحاً، بما سيثقل كاهل الفلسطينيين بمزيد من الديون التي ترهقهم راهناً، بينما سيخصص مبلغ ١١ مليار دولار من القيمة الإجمالية من رأس المال الخاص الذي سيسعى للربح وليس لدعم الاقتصاد الفلسطيني، ومن المشكوك فيه أصلاً أن يمكن جمع هذا المبلغ، بينما حوالي ٤٤٪، أي حوالي أكثر من نصف الخمسين ملياراً (٢٨ ملياراً) لن تعطى للفلسطينيين؛ بل

ستصرف في الدول العربية المجاورة، وهي مصر والأردن ولبنان، بهدف توطين اللاجئين الفلسطينيين وتصفية حقوقهم الوطنية في العودة، ولإنهاء وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وهي في الواقع محاولة لسلب التبرعات التي تقدم حالياً للوكالة لدعم اللاجئين الفلسطينيين وتحويلها إلى أموال في خطة كوشنر لتصفية حقوقهم بعد إلغاء عمل الأونروا ووقف خدماتها الصحية والتعليمية والإغاثة الاجتماعية المقدمة لنحو ٦ ملايين لاجئ فلسطيني، منهم حوالي مليوني لاجيء مقيمين في الأردن.

وبذلك؛ فإن المنح المقترحة للفلسطينيين لن تتجاوز ثمانية مليارات دولار لعشر سنوات، أي بمعدل ٨٠٠ مليون سنوياً وهو ما تدفعه في المعدل الدول العربية والأوروبية للسلطة الفلسطينية حالياً، أي أن المساعدات الموعودة هي نفس المساعدات الموجودة ولكن سيتم تقييدها، وجعلها مشروطة بتنازل الفلسطينيين عن القدس وعن حقهم في الدولة وعن فلسطين بكاملها، بقبولهم لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية.

بينما ما طرحه كوشنر من مشاريع مقترحة لقطاع غزة موجّه في الأساس لفصله بالكامل عن فلسطين، مقابل ربطه بجزيرة سيناء، بحيث يصبح مشكلة مصرية، مما يفسر شمول الخطة لمصر، بالإضافة إلىالأردن ولبنان، بهدف توطين اللاجئين الفلسطينيين حيثما وجدوا وإلغاء حقهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم التي هُجِّروا منها بفعل العدوان الصهيوني عام ١٩٤٨.

ولأن ثمة صعوبة في إحداث التطوير الاقتصادي للفلسطينيين وهم لا يملكون السيطرة على الأرض والمياه والثروات الطبيعية والحدود والحركة التجارية؛ فإن خطة الرئيس ترامب لا تهدف إلى تحسين معيشة الفلسطينيين أو حل مشاكلهم الاقتصادية، بل إسقاط حقوقهم الوطنية المشروعة في التحرير وتقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة المستقلة، مثلما تشكل مساساً بحقوق الشعوب العربية في الأمن والسلام والاستقرار.

وإذا كانت «صفقة القرن» تعبّر في شقها الاقتصادي عن رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للسلام الاقتصادي الذي يتقدم الحل السياسي؛ فإن بنود الخطة الأمريكية التي أعلن عنها الرئيس ترامب رسمياً في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠ بحضور نتنياهو وغياب الجانب الفلسطيني، تعتبر الاقتراح الأكثر سخاءً الذي تم تقديمه من الإدارات الأمريكية المتعاقبة للكيان الإسرائيلي، والذي لا يمكن لأي زعيم فلسطيني القبول به.

وتستند الخطة، التي جوبهت برفضٍ عربيٍ ودولي واسع النطاق، على إقامة دولة فلسطينية رمزية لا تتعدى حكماً ذاتياً معنياً بالشؤون الحياتية للسكان فقط، ولكنها منزوعة السلاح وغير مسؤولة عن الأمن الموكول للاحتلال، بينما تقع عاصمتها في ضواحي القدس، حيث ستبقى المدينة موحّدة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، في حين تضع الخطة المسجد الأقصى المبارك، متضمناً المصلى القبلي، تحت السيادة الإسرائيلية، إذ تدعو على إبقاء الوضع الحالي وترفض مطالبة الفلسطينيين بالحرم الشريف، مع بقاءه تحت الإشراف الأردني، مقابل إناطة مهمة حماية الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة للاحتلال، بعيداً عن انتهاكاته المتواترة في المقدسات الدينية، الإسلامية والمسيحية.

ثانياً: مخطط الضّم الإسرائيلي في معركة المواجهة

لم تستكن المحاولات الأمريكية – الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية؛ حيث تقضي خطة الضم، التي تعهد نتنياهو في أيلول (سبتمبر) بتنفيذها، على أية إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، بعيداً عن تصريحات التأجيل أو الإلغاء التي تصدر حالياً والتي لا تعكس ما يجري فعلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتيح الخطة لسلطات الاحتلال ضم نحوٍ ثلثي مساحة الضفة الغربية، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت، فضلاً عن فرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية، بما يعني ضم أكثر من ٤٢٪ من مساحة أراضي الضفة، والتي تحوي زهاء ٦٠٠ ألف مستوطن، والكتل الاستيطانية الكبرى، مثل مستوطنة «معاليه أدوميم»، التي تشكل عصب المشروع الاستيطاني في القدس المحتلة.

ويسمح هذا المخطط لسلطات الاحتلال بضم ٦٨٪ من مساحة المنطقة المسمّاة «ج» في الضفة الغربية، وفق تصنيف اتفاق «أوسلو» المبرم عام ١٩٩٣، والتي تعد الأكثر غنىً بالموارد الطبيعية والاقتصادية والاستثمارية، بما تضمّة من ٨٧٪ من موارد الضفة الطبيعية و٩٠٪ من غاباتها و٤٩٪ من طرقها، بينما يُتاح للفلسطينيين استخدام أقل من ١٪ منها بحجة أن أراضيها «مناطق عسكرية» أو «مناطق خضراء» أو «أراضي دولة» أو «أراضي مستوطنات».

ويقع ٩٠٪ من غور الأردن ضمن تلك المناطق، المستهدفة بفرض السيادة الإسرائيلية عليها، حيث تضّم أقل من ١٥٠ ألف فلسطيني مقابل ٣١٠ آلاف مستوطن ضمن ١٢٤ مستوطنة و١٠٠ موقع استيطاني، بينما تزداد الصورة قتامة عند اقتطاع الاحتلال لنحو ٢٣٪ من الضفة الغربية كمناطق عسكرية مقفلة أو محميات طبيعية، ٤٤٪ منها داخل منطقة «ج» غير مسموح بالبناء فيها للفلسطينيين، فيما يترك نتنياهو من مساحة «تهديده» نحو ٢٠٪ فقط من الضفة الغربية، وأقل من ١٣٪ من القدس المحتلة، بيد الفلسطينيين، والتي تمتدّ ضمن ثمانية «كانتونات» غير متصلة جغرافياً، بما يبّدد حلم الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة المنشودة.

يمثل غور الأردن جزءاً حيوياً من الدولة الفلسطينية المستقبلية باعتباره سلة غذاء الضفة الغربية وحدودها الخارجية مع الأردن. وتشكل منطقة الأغوار حوالي ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها حوالي ٥٦ ألف فلسطيني، بما في ذلك سكان مدينة أريحا، المدينة الوحيدة في الأغوار، ما نسبته ٢٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، مما يعني أنها منطقة مؤهلة لاستيعاب التوسع السكاني الفلسطيني في المستقبل بسبب مساحتها الشاسعة، وفق بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

فيما يجثّم في مناطق الأغوار الفلسطينية أكثر من ١١ ألف مستوطن ضمن ٣١ مستوطنة إسرائيلية، غالبيتها زراعية، بعدما استولوا على نحو ٢٧ ألف دونم من أراضي الأغوار. ويخضع غور الأردن في جانبه الغربي للسيطرة الإسرائيلية في معظم المناطق، باستثناء مدينة أريحا، الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

ويتيح نفاذ خطوة ضم الأغوار لسلطات الاحتلال الإسرائيلي مسوغ السيطرة على منطقة استراتيجية وازنة تعد الأكثر خصوبة وغنى بالموارد والثروات الطبيعية، وتشكل زهاء ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتهديد قرابة ٧٠ ألف فلسطيني بالطرد منها، عدا منع إقامة دولة فلسطينية متصلة بحدود محاذية للأردن، فضلاً عن دق الإسفين الأخير في نعش عملية السلام، وتبديد آمال الفلسطينيين في إقامة دولتهم المنشودة؛ حيث تؤدي الخطوة إلى فقدان الفلسطينيين ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، أي تمثل ثلث مساحتها الإجمالية، وخسارة ٥٠٪ من إجمالي المساحات الزراعية فيها، فضلاً عن خسارة ٦٠٪ من إجمالي ناتج الخضروات، و١٧٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية، وفقدان أحد أهم مصادر المحاجر والكسارات، عدا خسارة جزء كبير من أملاح البحر الميت، بالإضافة إلى ترك ٣ ملايين فلسطيني بلا موارد، عند مصادرة المناطق الزراعية الخصبة والمناطق المقدسة، وتقطيع أوصال الضفة الغربية ومنع التواصل بين مدنها وقراها، والسيطرة على المحميات الطبيعية والمياه والمناطق الشاطئية، بما يتيح سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة على الأرض والإنسان معاً.

وتُنهي الخطوة بذلك أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية بحدود خارجية؛ حيث تمثل الأغوار الحدود الشرقية لفلسطين، بمحاذاة الحدود الفلسطينية الأردنية، والتي يفترض إقامة الدولة بحدودها، كما أن مدينة أريحا، التي تعتبر مركزاً للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاق غزة – أريحا، ستصبح بيد الاحتلال.

إن ضم الأغوار، التي تبعد عن نهر الأردن ما بين ١٥- ٣٠ كيلومتراً، وتمتد مساحتها عبر ٧٢٠ ألف دونم، من بيسان حتى صفد شمالاً ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة غرباً، بالإضافة إلى ضم شمال البحر الميت والمستوطنات، يعني ذلك أن أي دولة فلسطينية في المستقبل لن تكون سوى «جيوب منعزلة» من الأراضي داخل الكيان الإسرائيلي الأكبر.

وإذا طبّقت سلطات الاحتلال خطتها بالضم؛ فإن التداعيات على الفلسطينيين وعلى المنطقة ككل ستكون كبيرة، فبالرغم من أن الاحتلال يسيطر فعلياً على

المنطقة في الوقت الحالي، لكن ضم جزء كبير من الضفة الغربية رسمياً وبمباركة أميركية فإن ذلك سيمثل إشارة واضحة إلى أن الكيان الإسرائيلي لا ينوي التخلي عنها حتى لو كان ذلك على حساب عملية السلام.

الأغوار في المنظور الإسرائيلي

منذ الاحتلال الإسرائيلي لغور الأردن في العام ١٩٦٧؛ فقد أقام هذا الاحتلال ٩٠ موقعاً عسكرياً و٣٦ مستوطنة فيها، تحوي زهاء ١١ ألف مستوطن، طبقاً للمواقع الإسرائيلية، بينما منع الفلسطينيين من استخدام نحو ٨٥٪ من أراضيه، وقيّد وصولهم إلى مصادر المياه، كما منعهم من بناء المنازل، إذ طبقاً لأرقام الاتحاد الأوروبي، فإن غالبية عمليات الهدم التي قامت بها سلطات الاحتلال منذ العام ٢٠٠٩ كانت في غور الأردن، بنحو ٢٤٠٣ مبانٍ للفلسطينيين.

وتشكل منطقة الأغوار بالنسبة للاحتلال ظهيراً استراتيجياً وازناً لا يمكن التخلّي عنه، وفق المنظور الصهيوني، حيث تعد من المناطق الحيوية للأمن والاقتصاد الإسرائيلي، من حيث الاستيلاء على مواردها الطبيعية وثرواتها المائية، فيما يعد وجود البحر الميت في المنطقة عنصراً جاذباً للحركة السياحية، عدا الإمكانات الأخرى، مثل استخراج الملح والمعادن منها وإنشاء مشاريع توليد الطاقة، واتخاذ العديد من الشركات الإسرائيلية منها مقراً حيوياً لها، خاصة الشركات الزراعية.

وقد انتهجت سلطات الاحتلال خططاً متعددة لتهويد الأغوار؛ عبر عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق ١-٥ كم، وبالتالي ترحيل وتشريد وطرد آلاف السكان الفلسطينيين إلى الجهة الشرقية من النهر، وعزل ومصادرة آلاف الدونمات الزراعية المحاذية للسياج الحدودي مع الأردن، بحجج أمنية، حيث كانت هذه الأراضي تشكل الملكية الوحيدة لآلاف العائلات من المزارعين الفلسطينيين، فقامت بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة لصالح إقامة المستوطنات الزراعية والأمنية، كما منعت البناء والتطور العمراني الفلسطيني في جميع قرى الأغوار، وسيطرت على مصادر المياه، مثل المياه الجوفية.

كما تحتل منطقة غور الأردن أهمية عسكرية معتبرة بالنسبة للاحتلال، من حيث السيطرة على الحدود وضبط الأمن، ولأن الحدود بين الأردن وبين الكيان الإسرائيلي، وفق إسرائيليين، تشكل نوعاً من البوابة لبقية دول الشرق الأوسط، فإن السيطرة على غور الأردن ضرورية للاحتلال، والذي يستخدمها فعلياً من أجل عملياته العسكرية. فيما يزعم اليهود الأرثوذكس المتدينون أن الضفة الغربية، ومنها منطقة غور الأردن، تشكل جزءاً من تراثهم التاريخي المزعوم فيها.

ومن ذلك؛ تُمعن الحكومة الإسرائيلية في إجراءات التضييق والاعتداء ضدّ المواطنين الفلسطينيين في الأغوار، بموازاة مصادرة الأراضي وهدم المنازل لصالح تصعيد الأنشطة الاستيطانية، التي رفعت عدد المستوطنين فيها إلى ٩ آلاف مستوطن إسرائيلي، بهدف إحكام السيطرة على منطقة الأغوار سبيلاً لضمّها، مع شمال البحر الميت، إلى السيادة الإسرائيلية، بوصفها ظهيراً استراتيجياً للكيان الإسرائيلي يصعب التخلي عنها لأسباب أمنية، وفق منظوره.

وتسيطر سلطات الاحتلال فعلياً على حوالي ٨٠٪ من أراضٍ ومياه في منطقة الأغوار، ضمن سياق إجراءات مصادرة الأراضي والتحريض المستمر ضد وجود المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم، فيما يسوّق المستوطنون سياسة الاحتلال في الأغوار، لتدمير مباني الفلسطينيين وخيامهم ومنعهم من التمدد، فضلاً عن ملاحقة السكان في مناطق عديدة في الأغوار، كان آخرها في منطقة رأس العوجا ومنطقة الشلال، والاستيلاء على مصادر النبع الرئيسي وعمليات الحفر في أعماق الأرض والتمدد الاستيطاني المتسارع في الموقع، وذلك ضمن سياسة إسرائيلية مبرمجة بهدف طرد المواطن الفلسطيني وحرمانه من حقه في الوجود.

وعلى مدار الأعوام الأربعة الماضية؛ حوّلت سلطات الاحتلال زهاء ٤٠٠ ألف دونم في الأغوار إلى مناطق عسكرية مغلقة يُحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط عمراني أو زراعي فيها، فيما أنشأت ٩٧ موقعاً عسكرياً في المنطقة التي تمتد مساحتها ضمن ٧٢٠ ألف دونم، وتمثل نحو ثلث مساحة الضفة الغربية المحتلة، كما ملأت السلطات الإسرائيلية المئات من الدونمات الزراعية بالألغام الأرضية، حتى باتت بعض تلك المناطق الملغّمة محاذية لبعض التجمعات السكنية

البدوية، مثل خربة يرزا ومنطقة واد المالح، لأنها موجودة بين منازلهم وفي مراعيهم، وبالقرب من مصادر المياه.

ولعل ذلك يرجع في الأساس إلى اتفاقية «أوسلو» التي قسمت الأغوار إلى ٣ مناطق؛ وهي المنطقة «أ» وتبلغ مساحتها ٨٥ كم وتخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، والمنطقة «ب» ومساحتها ٥٠ كم تتقاسمها السلطة والاحتلال، فيما تبلغ مساحة مناطق «ج» زهاء ١١٥٥ كم وتخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

ثالثاً: كلف الضم عند الاحتلال الإسرائيلي

بيد أن ثمة حسابات مختلفة في الداخل الإسرائيلي تأخذ بناصية الكلف الاقتصادية والسياسية التي سيتكبدها الاحتلال نتيجة تنفيذ عملية الضم، مما أدى إلى بروز تحفظات من داخل المؤسسة العسكرية والسياسية الإسرائيلية تدفع باتجاه تأجيل الضم وليس استبعاده أو إلغاء نفاذه، فمبدأ قضم الأراضي الفلسطينية مستقر في المنظور الصهيوني بمختلف توجهاته اليسارية واليمينية والدينية، مع الاختلاف الصوري وليس الجوهري حول الآلية والتوقيت فقط.

وتشير تقديرات سلطات الاحتلال بأن كلفة ضم كل مناطق «ج»، بما فيها منطقة الأغوار، والتي تضم مجتمعّة ٣٠٠ ألف فلسطيني، تقدر بنحو ٢,٤ مليار دولار سنوياً، أما ضم كامل الضفة الغربية، أي ٢,٦ مليون فلسطيني، فإنه سيكلفها حوالي ١٤,٨ مليار دولار سنوياً، وبذلك؛ يترك الاحتلال عند تنفيذ الخطة أقل من ٢٠ ٪ من أراضي الضفة الغربية بيد الفلسطينيين، بناءً على المعلومات التي وردت في «مركز هرتسليا» للدراسات الإسرائيلية الاستراتيجية والمكتبة اليهودية عبر المواقع الإسرائيلية الإلكترونية.

وطبقاً لمعطياتها؛ فإن تكاليف الضم الاقتصادية على سلطات الاحتلال تقدر بنحو ٢,١ مليار دولار سنوياً، فيما قد يخصم منها نحو ٠,٥ مليار دولار زيادة مدخولات الدولة من الضم.

كما سيؤدي الضم في أسوأ حالاته؛ أي انهيار السلطة الفلسطينية، وجولة قتالية جديدة مع غزة إلى إدخال ٣٠ ألف جندي إسرائيلي احتياط للضفة الغربية

بتكلفة نحو ١,١ مليار دولار، ونحو ٢,٦ مليار دولار لمواجهة المقاومة الفلسطينية في غزة، عدا الخدمات المدنية التي ستضطر سلطات الاحتلال لتقديمها إلى الفلسطينيين في المناطق المضمومة بما فيها «أ» و«ب» في الضفة الغربية. كما أن هناك تكاليف أمنية ومدنية أخرى؛ ومنها تكاليف منح المواطنين الفلسطينيين الإقامة بعد الضم، فضلاً عن أن ضم كل مناطق «ج»، بما فيها الغور، سيكلف نحو ٢,٤ مليار دولار سنوياً، أما ضم كامل الضفة الغربية، سيكلف الاحتلال الكثير.

ويترتب على تحديد حدود طويلة للكيان الإسرائيلي، وفق الخريطة المرفقة بما يسمى «صفقة القرن»، من ١,٦٠٠-١,٨٠٠ كم، توزيع الجنود عليها بكلفة تقارب نحو ٢,٩ مليار دولار سنوياً، فضلاً عن ما قد تتركه ردود الفعل الدولية الرافضة من عقوبات دولية وأوروبية محتملة ضد الاحتلال.

فيما رصدت ورقة حول «الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية: الدوافع والسيناريوهات والتداعيات» للباحث عبد الناصر عيسى والصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ومقره بيروت، التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية للضم على الاحتلال، والتي لا تنحصر، بحسبها، فقط على ردة فعل الفلسطينيين وردود الفعل الدولية، ولاسيما أوروبا، بل تشمل أيضاً تأثيرها على العلاقات مع الأردن، وعلى التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية.

وقد يجر المخطط تداعيات أمنية غير محسوبة، قد تؤدي إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة أو حرب محدودة مع قطاع غزة، وسط تحذير الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للقيادة السياسية من انهيار السلطة الفلسطينية ونشوء أوضاع أمنية جديدة غير مستقرة، قد تتطلب إعادة انتشار الجيش في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، فيما يسهم نفاذ المخطط، وفق الدراسة، في القضاء على أي إمكانية لتسوية سياسية فلسطينية – إسرائيلية، وتعزيز أفكار ورؤى ومواقف اليمين الإسرائيلي المتشدد القائم على الانضمام بدلاً من الانفصال، وتعزيز مركب «الدولة اليهودية» والأبارتهايد والتمييز العنصري الإسرائيلي.

ويخشى بعض المسؤولين الإسرائيليين، ومنهم زعيم حزب «أزرق-أبيض» بيني غانتس، من أن يؤدي تطبيق خطة الضم للمساس بالعلاقات مع الأردن، في ظل توتر العلاقات الثنائية، حيث يرى هؤلاء أهمية الحفاظ على اتفاقية السلام مع الأردن، والتي تسهم كثيراً في استتباب الاستقرار الإقليمي وضمان أمن المنطقة، فيما سيكون لعملية الضم جوانب سياسية واسعة، لا بد من أخذها بالاعتبار طبقاً لما يجري في الميدان وبالمنطقة عند القيام بتلك الخطوة السياسية.

وينسحب هذا القلق الإسرائيلي، أيضاً، على إمكانية حدوث تصعيد ميداني فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة تنفيذ خطة الضم، حيث ستقود حالة التوتر السياسي السائدة إلى تصعيد ميداني فلسطيني، ما يدفع بعض المسؤولين للتوصية بتطبيق السيادة الإسرائيلية أولاً على التجمعات الاستيطانية الكبيرة، مثل غوش عتصيون ومعاليه أدوميم، من دون غور الأردن، على أن يتم تأجيل تنفيذ ضمّه لوقتٍ لاحق، بالرغم من وجود قاعدة سياسية وعسكرية إسرائيلية عريضة تدفع باتجاه تنفيذ عملية الضم بالكامل.

رابعاً: خيارات استراتيجية فلسطينية

تحتكم القيادة الفلسطينية على خيارات استراتيجية واسعة لمرحلة ما بعد قرار التحلّل من اتفاقياتها والتزاماتها مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، الذي أعلنته في شهر أيار (مايو) ٢٠٢٠، شريطة توفر الإرادة السياسية الكافية للخروج من نفق اتفاق «أوسلو» وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية لمواجهة التبعات القاسية للخطوة المنتظرة قريباً.

وتتنقل الخيارات المتاحة فلسطينياً، بين حل السلطة الوطنية، والانفكاك أمنياً واقتصادياً عن الكيان الإسرائيلي، بوصفها نتاجات قانونية تتابعيّة للقرار الفلسطيني الأخير، وبين إعادة تفعيل منظمة التحرير وإجراء انتخابات مجلس وطني لفرز قيادة فلسطينية جديدة.

وينبثق من بين ثنايا الطروحات المستقبلية المطلب الفلسطيني بتعزيز المقاومة، بشتى أشكالها، وإنجاز المصالحة، فضلاً عن التحرك للدعوة إلى عقد مؤتمر

دولي لعملية السلام تحت الرعاية الأمميّة وعلى قاعدة الحقوق الوطنية المشروعة في إنهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين بموجب القرار الدولي ١٩٤.

غير أن التبعات الناجمة عن تنفيذ قرار وقف الاتفاقيات والالتزامات كافة المترتبة عليها ليست سهلة؛ إذ يقضي السند القانوني للقرار بإلغاء «أوسلو»، وبروتوكولاته وملحقاته الخاصة بالتنسيق الأمني مع الاحتلال وباتفاق باريس الاقتصادي، مثلما يعني حكماً حلّ السلطة الوطنية.

ويصيب القرار الفلسطيني الرسمي اتفاق باريس الاقتصادي، الموقع عام ١٩٩٤ والذي أفصحت السلطة أكثر من مرة عن إلغائه، إذ وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، فإن سلطات الاحتلال تضخّ سنوياً ما يزيد على ٧ مليار دولار في الاقتصاد الفلسطيني، بما يتوجب على الحكومة الفلسطينية إيجاد بدائل للمنتجات الإسرائيلية لتعزيز المنتجات الوطنية، في سياق الرؤية الاستراتيجية للانفكاك التدريجي عن الاحتلال.

وقد سبق وأن أعلنت الحكومة الفلسطينية أنها بصدد إلغاء التعامل بعملة الشيكل الإسرائيلي والاتجاه نحو إصدار عملة رقمية مشفرة، لتجاوز العراقيل الإسرائيلية، ولكي لا تخضع للابتزاز والمماطلة، وهو ما كان المجلسان الوطني والمركزي الفلسطينيان قد أكدا عليه في اجتماعاتهما المتوالية منذ العام ٢٠١٥، دونما نفاذ.

ومع ذلك؛ فثمة شكوك في نجاح السلطة الفلسطينية بإلغاء التعامل بالشيكل الإسرائيلي من الناحية الاقتصادية، في ظل تحكم الاحتلال بزهاء ٨٥٪ من حجم الصادرات والواردات الفلسطينية، بحيث لا يتعدى التلويح به مجرد رسالة سياسية من السلطة للاحتلال بامتلاكها أوراق ضغط قوية. وإلى جانب سيطرة الاحتلال على مسألة قيامه بجباية أموال المقاصة وتحويلها

شهرياً للسلطة، عدا ضعف سوق الأوراق المالية الفلسطيني، بحسب الرأي الاقتصادي، فإن اتفاق باريس الاقتصادي يُقيد الطرف الفلسطيني من إصدار أية عملات ورقية، وإلزامه بتداول الشيكل الإسرائيلي كعملة رسمية، إضافة إلى الدولار الأميركي والدينار الأردني.

وتنسحب تلك التحديات على مسألة وقف التنسيق الأمني؛ ولا سيما بعد قيام سلطات الاحتلال بوقف التنسيق المدني في خطوة مفاجئة، فالعلاقات بين سلطات الاحتلال وأجهزة السلطة متشعبة وعميقة بما يثير وقفها تساؤلات حول مدى جاهزية السلطة للخطوة التالية، وسط مسائل تتعلق بإصدار تصاريح تنقل الأفراد وتصاريح العمل، ونقل البضائع، ومسألة تسلُّم السلطة لأموال المقاصة، وغيرها. وقد يتم الاعتماد على منظمة الصليب الأحمر والمؤسسات الدولية الأخرى للقيام بالتنسيق إلى حين انتهاء الأزمة، غير أن الاحتلال قد لا يرغب بالتواصل مع الأمم المتحدة للقيام بمهام السلطة، مما سيخلق إشكالية لم تقدم القيادة الفلسطينية أجوبة شافية حولها.

وتبدو المفارقة هنا عند الإشارة إلى أن الأمن يقضم نسبة عالية من ميزانية السلطة التي لا تملك جيشاً ومقيدة أمنياً، وفق اتفاق «أوسلو»، غير أن هذه العقيدة الأمنية الاستثنائية لسلطة تحت الاحتلال، تشمل التعاون في حماية أكثر من نصف مليون مستوطن في ١٨٠ مستعمرة بالضفة الغربية، وتأمين مستلزمات التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال .

مأزق «حل» السلطة

لا يعد «حل» السلطة سهلاً؛ في ظل إنضواء نحو ١٧٢ ألف موظف من مدنيين وعسكريين فلسطينيين ضمن إطارها، حيث يذهب الجزء الأكبر من إجمالي ميزانيتها العامة لرواتبهم، مما أحدث خللاً في هيكلتها، فيما يتم اقتطاع ما معدله ٣٤ ٪ منها للأمن، مقابل توزيع الباقي على القطاعات التنموية والخدمية الأخرى.

وإذا كان «حل السلطة» يجد قاعدته الشعبية الواسعة لإنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني، إلا أن تكلفته كبيرة، نظير الضغط الخدماتي والوظيفي على الأقل؛ وبسبب الرفض الغربي الإسرائيلي له، في ظل التنسيق الأمني مع الاحتلال، وعدم قبول الأخير بالعودة للاحتلال المباشر، وإزاء خط سائد في القيادة الفلسطينية يرى عدم استنفاد الخيارات الأخرى، باعتبار السلطة معبراً للدولة الموعودة وجهازاً خدمياً حيوياً.

ومع ذلك؛ فلن يلتزم الاحتلال بنواتج ذلك القرار الذي لن يغير موازين القوى ولا الوقائع على الأرض، وإنما بما تجسّده متغيراته الاستيطانية والعدوانية في الأراضي المحتلة.

الخاتمة

الثابت أنه مع طروحات من نوع «صفقة القرن» الأمريكية، وخطة الضم الإسرائيلية؛ ليس هناك ما يشير إلى قرب التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة، خلف المنعطف القادم على الأقل، إلا أن ذلك يعتمد على صلابة الموقف الفلسطيني الموحَّد والمضاد للمحاولات الأميركية والإسرائيلية، وعدم الارتهان للخيار التفاوضي الأوحد الذي ثبت فشله، مقابل استلال خطوات أخرى لمواجهة مساعي تصفية القضية الفلسطينية.

ولكن هذا «الثبات» الموقفي يحتاج إلى أسانيد فلسطينية داعمة، وسط الانشغال العربي والإسلامي، عبر إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية للتصدي لعدوان الاحتلال، ووضع استراتيجية وطنية موحدة لمقاومة الاحتلال بشتى الوسائل، وترتيب البيت الداخلي، بما من شأنه أن يشكل صمام أمان مضاد للعدوان الإسرائيلي وللضغوط الخارجية.

مستقبل الدور الأوروبي تجاه القضايا العربيّة الراهنة*

د. غازي فيصل حسين**

المقدمة

جاء تأسيس التعاون السياسي الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٧٠ بين وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية لتبادل المعلومات وتنسيق سياساتهم الخارجية، كمقدمة لتحرك دول الاتحاد الأوروبي من أجل وضع البذور الأولى للعمل المشترك في المجالين السياسي والأمني، عبر اعتماد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بدت واضحة من متابعة مسيرة العمل الأوروبي المشترك، ومع تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي بعد اتفاقية ماسترخت عام١٩٩١.

شكلت هذه التطورات حافزاً للبحث في الكيفية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي ومؤسساته المعنية في صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وبصورة خاصة: مستقبل الدور الأوربي تجاه القضايا العربية الراهنة، في إطار ضمان سياسة مبنية على التعاون والشراكة مع جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط والخليج العربي، وربطها بعلاقات تعاون اقتصادية وسياسية وأمنية، مما يتطلب عرض وتحليل عدد من القضايا والتحديات التي تتعرض لها الدول العربية كاتساع ظاهرة البطالة، وانتشار الفقر، والجوع، وارتفاع معدلات التضخم، مما يتصل بمشكلات الهجرة والبطالة والعنف ومواجهة الإرهاب، التي تشكل اليوم تهديداً

---

* محاضرة ألقاها الكاتب في لقاء عبر الاتصال المرئي، نظّمه منتدى الفكر العربي يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٧/٢٢.

**أستاذ العلاقات الدولية والتنمية السياسية؛ سفير سابق (العراق).

مباشراً للأمن والاستقرار الأوروبي. إضافة لتحديات التلوث البيئي الذي يهدد مستقبل الأمن والاستقرار في العالم. وبجانب ما تقدم تواجه الدول الأوروبية مخاطر الأنماط المختلفة لظاهرة الجريمة المنظمة وانعكاساتها التي تهدد الأمن والاستقرار الأوروبي والعربي والدولي.

معاهدة ماسترخت والسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

جاءت معاهدة ماستريخت لتدمج آلية القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات الجماعة الأوروبية، وكذلك لتحدد إطاراً قانونياً أكثر دقة من خلال التمييز بين المواقف والإجراءات المشتركة من جهة، والتصريحات المشتركة من جهة ثانية، كما جاءت معاهدة أمستردام عام ١٩٩٧ مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج هذه من خلال إدخال اتحاد أوروبا الغربية (منظمة عسكرية) داخل الاتحاد الأوروبي.

الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية

لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحقق أهدافه المنصوص عليها في المعاهدات السابقة، إلا عن طريق مؤسسات وأجهزة محددة، ويمكن عموماً حصر هذه المؤسسات والأجهزة في التالي: (البرلمان الأوروبي؛ مجلس الاتحاد الأوروبي؛ المفوضية الأوروبية؛ محكمة العدل الأوروبية؛ مجلس المدققين؛ بنك الاستثمار الأوروبي؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي

تحركت دول الاتحاد الأوروبي لوضع البذور الأولى للعمل المشترك، عبر اعتماد سياسة خارجية وأمنية مشتركة بدا واضحاً مع التحول لإعلان الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماسترخت عام١٩٩١، فقد تم إنشاء ثلاث دعامات أساسية للاتحاد الأوروبي وتشمل: (الجماعة الاقتصادية الأوروبية؛ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ الشؤون الداخلية والعدالة).

وقد تضمن الباب الخامس من اتفاقية ماسترخت الأحكام الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وجاءت صياغة أهداف السياسة الخارجية والأمنية وفق الآتي: حماية القيم المشتركة، المصالح الأساسية، استقلال الاتحاد، تعزيز أمن الاتحاد والدول الأعضاء في ما يتعلق بكل أشكال الأمن، تنمية الديمقراطية ودولة القانون وتعزيزها وإصدار اتفاقية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

سياسة الاتحاد الأوروبي للشراكة والتعاون مع العالم العربي

يرى معظم المحللين الاستراتيجيين أن منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط تعد منطقة عدم استقرار اجتماعي واقتصادي، بالإضافة إلى وجود تيارات جماعية من الهجرة غير الشرعية فضلاً عن ازدياد حدة الصراعات الدينية والثقافية، التي أدت بدورها إلى تعدد المؤسسات السياسية والاقتصادية في تلك المنطقة، وبالتالي تغيرت مفاهيم الأمن واختلفت الأخلاقيات والقوانين الدولية المتعارف عليها.

النظام الأوروبي للأمن والتعاون

يحتل الأمن والتعاون أهمية خاصة في العلاقات الأوروبية الدولية، لقد جاءت وثيقة هلسنكي عام ١٩٧٥ لتحقيق ثلاثة أهداف: ضمان الأمن؛ التعاون الاقتصادي؛ تنظيم وتطوير نظم الاتصالات. وتحاول أوروبا عبر تطبيق هذه المبادئ والقواعد للعمل المُشترك أن تظهر كقوة اقتصادية وتكنولوجية، مؤثرة في التوازن الدولي، وأن تضع سياسة تعكس رؤيتها الخاصة للمُشكلات الدولية.

بعد هلسنكي، جاء مؤتمر باريس للأمن والتعاون، الذي انعقد عام ١٩٩٠ ليُشكل الصورة الجديدة لأوروبا، بعد نهاية الحرب الباردة، وبداية عصر جديد يرتكز على اللامركزية ويتجه نحو التكاملية. مما فرض على الدول الأوروبية ضرورة وضع قواعد عمل جديدة لبناء نظام للأمن، من خلال تطوير هيكلية وقدرات المؤسسات الأوروبية المُتخصصة، لكي تكون فاعلة في صيانة السلم الدولي. وبناء آليات لمعالجة النزاعات ومنع نشوب الحرب وصيانة السلام، عبر التعاون ونبذ الصراع.

يبدو أن التحولات العميقة التي طرأت على صعيد العلاقات الدولية، في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بعد نهاية الحرب الباردة، قد انعكست إيجابياً للتمهيد لظهور أوروبا الموحدة لكي تؤدي دوراً فاعلاً في العلاقات الدولية، بفعل تنامي قدراتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية مما يعطيها أهمية جيوسياسية استثنائية، تدفعها لتوسيع مجالها الجيوستراتيجي ليشمل: حوض المتوسط، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج العربي، حيث الثروات والمعادن والبترول والأسواق. وطرح الاتحاد الأوروبي مجموعة مبادئ لضمان الاستقرار في هذه المناطق وفق الآتي:

أ- احترام حقوق الإنسان والأقليات.

ب- الديمقراطية والمساواة بين الدول.

ج- الحرية الاقتصادية والضمان الاجتماعي.

د- احترام سيادة الدول وحيادها.

هـ- التعاون مع دول جنوب المتوسط والخليج العربي.

وترى الدول الأوروبية، بأن فرص تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ما تزال محدودة، لعدم التوصل إلى وضع حلول جدية، حقيقية وعادلة، للعوامل المُثيرة للتوتر. لذا ستبقى هذه المنطقة، مجالاً يهدد الأمن الأوروبي، اقتصادياً وسياسياً. ولمعالجة إشكالية الأمن الأوروبي، أكد دوغلاس **هيرد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا الأسبق: أهمية بناء هياكل تضمن الدفاع عن الأمن الأوروبي، على أن تكون جزءاً مكملاً لمنظمة حلف شمال الأطلسي للدفاع عن المصالح الأوروبية.

ثم جاء مقترح رولان دوما Roland Dumas، وزير خارجية فرنسا الأسبق، بالدعوة إلى تشكيل الفيلق الفرنسي-الألماني، ووضعه تحت إمرة الاتحاد الأوروبي، ليستطيع الدفاع عن الأمن الأوروبي. واقترح فان كلين، الأمين العام لاتحاد أوروبا الغربية، تشكيل قوات أوروبية متعددة القوميات، إلى جانب قوات أمريكية-أوروبية بإمكانها الانفتاح، للرد عل التهديدات المُحتملة، ويطلق عليها قوات رد الفعل السريع، تكون بحجم فيلق من الدول الأوروبية مع إسناد جوي أمريكي، لخلق نظام للدفاع الجماعي عن الأمن الأوروبي.

استراتيجية الأمن الأوروبي عبر الشرق الأوسط والخليج العربي

وضعت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، اعتماداً على بناء منظومات جديدة، لضمان السيطرة على الثروة النفطية والأسواق ولمواجهة احتمالات، أو نتائج عدم الاستقرار والتوتر السياسي، بفعل انعدام التوازن والاختلال في علاقات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بين دول الشمال الصناعية الرأسمالية، ودول الجنوب النامية.

لقد دفع وجود إسرائيل وما سببته من حروب في المنطقة، إلى قيام الأنظمة العربية للإنفاق على التسلح أو على برامج تصنيع السلاح، مما أثر في خفض معدلات التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية، ودفع المنطقة العربية نحو بيئة من العلاقات المتوترة. وأدت الدول الأوروبية، دوراً متنامياً في تشجيع سباق التسلح، خدمة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، الإقليمية والدولية، تحت ذرائع مختلفة، منها: تعديل الخلل في الميزان التجاري، الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، ولامتصاص الفوائض من الأموال العربية (البترو دولار).

لقد شخص الرئيس فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d'Estaing، أهمية منطقة البحر المتوسط والخليج العربي، بقوله: إن هذه المنطقة، تعتبر بالنسبة لفرنسا وأوروبا مركز الثقل، ونقطة التقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية. وهذا ما يدعونا للاعتقاد، بأن القوة التي ستسيطر على مسرح عمليات البحر المتوسط، وعلى عمليات المحيط الهندي، ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي خصوصاً والشرق الأوسط عموماً.

لذا تحاول الدول الأوروبية، توسيع فرص تحقيق السلام والأمن، من خلال الحوار للاتفاق على مبادئ، لبناء نظام للسلم والأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، في إطار المبادئ والأفكار المتبناة في مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا، وعلى الصعد الثلاثة: الاقتصادية، الأمنية، والإنسانية.

وجاء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، لوقف العنف في الشرق الأوسط، ولبناء إطار جديد للأمن في المنطقة، حيث أكدت الدول الأوروبية أهمية: الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، ورفض مبدأ ضم الأراضي بالحرب، وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحماية الاستقلال السياسي لدول المنطقة، وضمان حرية الملاحة في المياه الإقليمية والدولية، أي توفير بيئة إقليمية تتوازن فيها المصالح لتحقيق الأمن والاستقرار.

إضافة للأزمات التي تهدد الأمن في المتوسط والشرق الأوسط، تشكّل مشكلات التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ظاهرة خطيرة، تدفع نحو اتساع ظاهرة الفقر، وانعدام العدالة والمساواة بين الدول النفطية وغير النفطية، مما يؤدي لتكوين بيئة اجتماعية تبرر انتشار العنف السياسي، هكذا تترابط أزمات المنطقة نتيجة لعدم التوصل لإيجاد حلول للمُشكلات الجوهرية.

ولمواجهة التحديات الدولية الراهنة، يعتقد إيف بونيية Yves Bonnet: أن أوروبا والبلدان العربية يكونان مجالاً حيوياً للشراكة والتعاون، لذا على أوروبا تنظيم علاقات جديدة من خلال التعاون المُشترك، انطلاقاً من الحقائق الجغرافية التي تجمعنا، عبر توسيع علاقات التبادل الاقتصادي والثقافي والروحي، فالمطلوب بناء عالمنا المشترك، عبر الاستفادة من دروس التاريخ العالمي.

كما يشير الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات الفرنسية (D.S.T) إيف بونيية، إلى أهمية تحول أوروبا إلى شريك اقتصادي للدول العربية، أي ألا يكون التبادل بين أوروبا والبلدان العربية، تبادلاً بين بائعي بترول ومنتجي مواد مُصنّعة، لأن هذا النمط من العلاقات التجارية لا يحقق توازناً اقتصاديا. فالتوازن يتحقق عبر ضمان توازن في التبادل الاقتصادي، أي أن يتماثل التوازن بين قدراتنا الإنتاجية وميزاننا التجاري، مما يوفر فرص عمل مُشتركة ويطور الإنتاج.

نستنتج من هذا أن التاريخ والجغرافيا يمكن أن يكونا من عوامل الدفع لبناء شراكة أوروبية متوسطية، لأن ما يجمع أوروبا بالبلدان العربية، وفق تصور جان بيير شوفنمان Jean-Pierre-Chevenement، هو العلاقات الإنسانية

المُشتركة، والتعاون الثقافي وتطوير العلاقات في مجال التكنولوجيا، لبناء مجال حيوي مُشترك بين شعوبنا، للحوار والتعاون والتقدم، على قاعدة من المساواة.

ونستخلص بذلك أهمية وجود استراتيجية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في المجالات والمستويات المختلفة، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي وتجاري لبلدان الشرق الأوسط والخليج العربي وجنوب المتوسط، لقد شكل مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، والعديد من المؤتمرات العربية الأوروبية التي سبقته، تحولات جوهرية في مسار علاقات الشراكة والتعاون بين ضفتي المتوسط لضمان الأمن والاستقرار والتنمية ومواجهة التحديات المشتركة.

الشراكة الأوروبية المتوسطية

ساد جو من التفاؤل بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفي خضم هذه التحولات، نجحت الدول الأوروبية في تهيئة الأجواء والإعداد، لعقد مؤتمر دولي في برشلونة، للفترة من ٢٧ – ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م. وبعد المحادثات تبنى المجتمعون: «إعلان برشلونة» أو «الشراكة الأورومتوسطية» الذي تضمن ثلاثة جوانب أساسية للتعاون:

١. **التعاون في المجالين السياسي والأمني:** تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة أمن وسلام، عبر مجموعة آليات: عقد مؤتمر سنوي على مستوى وزراء خارجية الشراكة الأورومتوسطية، يهدف إلى تقويم ما تم إنجازه وتذليل العقبات أمام ما لم ينجز من بنود المشروع، كذلك التعاون في مجال تبادل المعلومات في الجانب الأمني، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة، وتكوين خلايا أزمات في أثناء الضرورة، لمواجهة العنف والجريمة المنظمة، وأخذ التنسيق الأمني أشكالاً متباينة لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

٢. **التعاون في المجالين الاقتصادي والمالي:** جعل المنطقة تشترك في الرفاهية والازدهار، والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لمنطقة المتوسط، عبر إنشاء منطقة للتجارة الحرّة بحلول عام ٢٠١٠، وبناء آليات عمل متمثلة في تشكيل لجان

مالية لدعم مشروعات التنمية، ودعم سبل الاستثمار، عن طريق منح المساعدات والقروض الميسرة. لقد استفادت عملياً من المشروع أغلب دول الشراكة بنسب متفاوتة.

وقد راهن إعلان برشلونة على تحقيق معدلات معقولة، من النمو الاقتصادي لدول جنوب المتوسط، وتضييق الفوارق التنموية بين الضفتين، عبر إعادة جدولة ديون بعض الدول، ومساعدتها على تنفيذ برامج إصلاحية في قطاعات العمل والإنتاج، وتنفيذ مشاريع استثمارية، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص.

٣. **التعاون في المجال الاجتماعي:** ويتضمن تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة، ودعم المؤسسات الأهلية، وتبادل المنح الدراسية. وتتضمن الشراكة الثقافية حزمة من المشاريع، المطلوب تنفيذها في دول جنوب المتوسط، تتعلق بإصلاح: التعليم، القضاء، الزراعة وتنمية الموارد البشرية.

نستخلص هنا أن الشراكة الأورومتوسطية، تستهدف تحقيق التبادل السياسي المستمر لبناء السلام والاستقرار الدائم في المنطقة، وتقديم مساعدات مالية مباشرة لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ من أجل تحقيق الرفاهية للطرفين. كما تهدف هذه العملية إلى إقامة مشروعات تبادل ترمي إلى التقارب بين شعوب هذه الدول وتحسين التفاهم بين ثقافاتها.

قضية السلام في الشرق الأوسط

تحتل قضية الأمن والسلام في الشرق الأوسط أهمية استثنائية في معالجة مختلف قضايا الأمن والتعاون الإقليمي، فقبل إنجاز سلام عادل وشامل، لا يمكن للدول العربية التعاون مع إسرائيل في إطار منظومة الشراكة الأورومتوسطية، بفعل انعدام الثقة بين الطرفين، وعدم التزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، ورفضها الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة، وتمسكها باحتلال الأرض العربية في الجولان وجنوب لبنان.

لذا تتحمل مجموعة الدول الأوربية، مسؤولية أخلاقية ومادية، للمشاركة في ضمان سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، لكي تستطيع الدول العربية تفعيل دورها في الشراكة المتوسطية، أمنياً وسياسياً، وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي، وبخلافه فلا يمكن الحديث عن إجراءات للتعاون في مجال بناء منظومة للأمن المتوسطي، قبل تحقيق السلام الشامل، لأن الذي يفصلنا عن أوربا، كما يقول الدكتور جمال حمدان، «ليس البحر وإنما إسرائيل».

مواجهة الإرهاب

يتطلب القضاء على الإرهاب، تعاوناً دولياً متعدد الأطراف، وتستطيع الدول العربية في إطار إعلان برشلونة، التوصل لصيغة عمل مشتركة مع المجموعة الأوربية، لمكافحة الإرهاب ومصادر تمويله، وفق صياغة مدونة قواعد سلوك أورومتوسطية لمكافحة الإرهاب، وكشف ارتباطاته بشبكات الجريمة المنظمة، العابرة للقوميات.

مُشكلات الهجرة

ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بمجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية، مما يتطلب العمل والتعاون المشترك، لمواجهة جذورها في دول جنوب المتوسط، وتقديم المساعدات الاقتصادية ودعم الجهود لتحقيق التنمية الشاملة، وتنظيم الرقابة على الآليات المتعلقة بطرد المهاجرين ومنع الإجراءات التعسفية والإنسانية التي تُتخذ بحقهم من قبل السلطات الأوربية. ويفترض أن تتبنى الدول الأوربية إجراءات لحماية حقوق المهاجرين الإنسانية واحترام الحقوق الثقافية وتطبيق برامج إنسانية لدمجهم في المجتمعات الأوربية، بعيداً عن التمييز العرقي أو الديني والثقافي.

إن دول الشمال ستبقى معنية بتهديدات أمنية اجتماعية واقتصادية، طالما وُجد الفقر والفساد في دول الجنوب، ولضمان الأمن الأوربي في منطقة حوض المتوسط، لا بد من تحقيق التنمية في بلدان الجنوب، ولا تنمية من دون تعاون مالي واقتصادي واجتماعي.

وبالمقابل فإن دول الجنوب التي تنتظر منذ عقد من الزمن نتائج ملموسة تعيش حالة نكوص غير معلن، لأن روح إعلان برشلونة، استهدف تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول وإلغاء الحواجز الجمركية وتحويل حوض المتوسط إلى منطقة للتبادل الحر في عام ٢٠١٠، وهو مالم يتحقق إلا بصورة محدودة، مما دفع بلدان جنوب المتوسط للبحث عن بدائل إقليمية أو لدى الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما تحقق بالنسبة للمغرب والأردن ومصر.

ويبدو أن اتفاقية برشلونة، قد أفرغت من محتواها الاقتصادي، وتحولت إلى مطالب سياسية تعتمدها دول الاتحاد الأوروبي لحماية مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، لكن هذه السياسة، لا يمكنها الاستمرار، لأن الولايات المتحدة الأميركية ستبحث عن دور استراتيجي، بعد الخروج من حروبها في الشرق الوسط.

ملاحظات حول علاقات التعاون التجارية والمالية الأورومتوسطية

لقد تعرض الاقتصاد العربي لعدد من الاضطرابات، فبعد أن كان متمتعاً بالاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي والغذائي، أصبح مستورداً لأكثر من ٧٥ ٪ من احتياجاته الغذائية، وتمتعت العديد من الدول النفطية بفائض مالي كبير، لكن المديونية العربية تفوق اليوم ٤٠٠ مليار دولار، كما تؤكد الأرقام أن الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الأوربية يساوي ٢٠ مرة الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة العربية، وأن معدل دخل الفرد الأوروبي يفوق ١٥ مرة معدل دخل الفرد العربي.

وباستثناء القروض وبعض المساعدات الأوربية للدول العربية، فلا يوجد للاستثمارات الأوروبية المباشرة دور يذكر، فنصيب الدول العربية لا يتجاوز ١,٢٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة العالمية، بما فيها الأوروبية، أي ما يعادل ٣ مليارات دولار مقابل ٦٥ مليار لأمريكا الجنوبية و٦٥ مليار لدول جنوب شرق آسيا خلال عام ١٩٦٥، بينما تصل الاستثمارات العربية المباشرة في أوروبا لأكثر من ٧٥٠ مليار دولار.

لذا يفترض بذل الجهود، للانتقال بالتعاون المالي والمصرفي، من ظاهرة الاستثمارات من جانب واحد، إلى دعم حركة انتقال رؤوس الأموال، والقدرة على تسوية المدفوعات المترتبة على العلاقات التجارية، لضمان المشاركة الأوربية الفعالة في تنمية البلدان العربية، عبر الانفتاح الاقتصادي والعمل على تحديث المؤسسات المالية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

لقد ساهمت التطورات الدولية، بتشجيع العديد من الدول العربية لإجراء إصلاحات على التشريعات الخاصة بالأجهزة المالية والمصرفية، مما دفع لتزايد نشاط البنوك الأوروبية التي وصل عددها لأكثر من ٢٤٠ فرعاً في البلدان العربية. كما تركز انتشار المصارف العربية في لندن وباريس ولوكسمبورغ، والذي ساهم في تنشيط العلاقات الاقتصادية.

لمواجهة الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية، يفترض إن تحقق الدول العربية مستوى متطور من النمو الاقتصادي والقدرة على تنمية التكنولوجية، لتعظيم العوائد، أي أن تتوحد المجموعة العربية اقتصادياً للدخول إلى اقتصاد العولمة، كما فعلت أوروبا. فالعولمة، يمكن إن تضمن تحرير القوى الاقتصادية، وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، كما تؤدي المشاركة في التجارة الدولية إلى تدفق الاستثمارات.

إن لتدفق الاستثمارات الأوروبية للبلدان العربية، أهمية خاصة، لأنها تنقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية، كما تساهم في تنوع بنية الإنتاج، وتوسع من القدرات التصديرية. وعند الحديث عن دائرة الاستثمار، فإننا نقصد أن الاستثمار يغذي الإنتاج ويوسع التجارة. لذا، يفترض إعادة النظر في العلاقات العربية الأوروبية، خصوصاً في مجال السياسة الاقتصادية والتجارية، كما في مجال الاستثمار الذي يغذي الإنتاج، والاستثمار الذي يغذي التجارة. وهذا يتطلب إيجاد أطر قانونية، تمهد للدخول في معاهدات اقتصادية وتجارية متعددة الجوانب. عدا تبني نظام يسمح بحرية الحركة للأموال، وحرية التحويل من

داخل البلدان العربية إلى الخارج وبالعكس، وتطوير النظم القانونية الضامنة لحقوق الملكية الخاصة للأجانب، وإلغاء القوانين التي تقيد ملكية الأجانب بما لا يزيد عن ٤٩ ٪ من المشاريع، وهذا لن يتحقق إلا بالاعتراف المتبادل بالتشريعات الخاصة بالشركات.

ثم وضع نظام للحوافز وليس للعقوبات، مما سيوفر الحرية لكل بلد لاستقطاب الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية وفق الأولويات الوطنية، دون اللجوء لفرض عقوبات مالية أو إجرائية على الاستثمارات التي تخرج عن الأفضلية. مما سيسمح للشراكة الأورومتوسطية، وبدعم من الدول الأوربية، من التحول إلى تحالف من أجل التنمية، الاقتصادية والتكنولوجية.

إضافة إلى تحويل مفهوم مناطق التجارة الحرة، من مناطق لتبادل السلع، إلى مناطق لاستقطاب الاستثمارات التي تسمح بنقل التكنولوجيا، وتطوير القدرات العلمية العربية لإنتاجها.

إن توسيع العلاقات التجارية، وتمويل مشروعات البنية الأساسية، بين الضفتين، يؤدي إلى توثيق أواصر التعاون المصرفي بين المجموعتين العربية والأوروبية، ويكتسب أهمية خاصة، في ظل تحرير التجارة العالمية، على صعيد السلع والخدمات، وتدويل أسواق المال، وانتشار مفهوم اقتصاديات السوق على نطاق واسع، واتساع ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يوجب على المجموعتين الأوروبية والعربية وضع قواعد وأسس لإدارة الشراكة، التي تأخذ في حساباتها التكلفة والعائد والمزايا المتبادلة للمشاريع الاقتصادية المُشتركة.

مسؤولية الدول الأوروبية الأخلاقية تجاه المأساة الفلسطينية

تتحمل الدول الأوروبية المسؤولية الأخلاقية لكل ما تعرض له الشعب الفلسطيني من استلاب أرضه وتهجيره وتعرضه للعنف والقمع المُستمر منذ إعلان قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وعلى مدى عقود من الزمن. وجاء إعلان بينيامين نتنياهو «بأن المستوطنات ستصبح جزءاً من إسرائيل»، ليعبر عن رغبته

الدينية ولأسباب عقائدية تتعلق بقناعة تقوم على أن الضفة الفلسطينية هي قلب التراث اليهودي، واستجابة لتطلعات المتدينين المتشددين. ويعيش نحو ٤٣٠ ألف يهودي فيما يزيد على ١٣٠ مستوطنة التي بُنيت منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية في حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وتعتبر المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي.

لقد أيقظت خطة بينيامين نتنياهو لضم أراضي الضفة الغربية الضمير العالمي، والذي تبدى من خلال المواقف الرسمية والاحتجاجات الشعبية والرسمية في العديد من دول العالم بشكل عام والدول الأوروبية بشكل خاص. إن حجم الاحتجاج العالمي وصلابة الموقفين الأردني والفلسطيني قد أدى بنتنياهو لتغيير خطة الضم، والتي كان من المتوقع أن تبدأ في الأول من شهر تموز/يوليو ٢٠٢٠، إما باتجاه التأجيل أو الضم على مراحل او كليهما، وذلك لتفادي ردود الأفعال المحتملة على المستويات المحلية والدولية كافة.

إن المطلوب من الدول الأوروبية والمجتمع الدولي العمل لكبح جماح السياسات الإسرائيلية المتطرفة وإنصاف الشعب الفلسطيني على أرضه عبر الاعتراف بالدولة الفلسطينية على أراضي الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، والذهاب للأمم المتحدة لإنفاذ هذا الاعتراف. لقد كانت بريطانيا مسؤولة عن بداية المشكلة منذ صدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧ بإنشاء «وطن قومي لليهود» في فلسطين، علماً بأنه في عام ١٩١٧ كانت نسبة اليهود ١٠ ٪ والبقية هم عرب. كما تتحمل الولايات المتحدة الامريكية، الدعم المستمر لإسرائيل عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وعلى جميع المستويات، لذا يقع على عاتق الدول الأوروبية والمجتمع الدولي المسؤولية الأخلاقية لتصويب هذا الخلل التاريخي.

لقد حذر العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢٠: «من أن أي تحرك إسرائيلي أحادي الجانب لضم أراض في الضفة الغربية المحتلة سيثير حالة من عدم الاستقرار». ونقل بيان للقصر عن جلالة الملك قوله لأعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس العموم البريطاني: «إن ضم إسرائيل لأراضٍ في الضفة الغربية، سيبدد الآمال في التوصل إلى تسوية نهائية

للصراع العربي الإسرائيلي المستمر منذ عقود». وأضاف جلالة الملك قائلاً: «إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية هو السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط» (رويترز).

ويقود الأردن حملة دبلوماسية مع معظم الدول الأوروبية الأخرى، التي تعارض الخطط الإسرائيلية الرامية لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، في إطار خطة تروّج لها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وحذر جلالة الملك عبد الله، في الشهور القليلة الماضية من أن السياسات الإسرائيلية، وكذلك خطة ترامب للسلام، ستقودان إلى صراع، فضلاً عن توجيه ضربة للعلاقات الإسرائيلية الأردنية.

لقد جوبهت خطط إسرائيل لضم الأراضي المحتلة، باعتراضات واحتجاجات من مئات النواب الأوروبيين، حيث وقع ١٠٨٠ برلماني أوروبي من ٢٥ دولة على رسالة تعارض بشدة خطط إسرائيل لضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وتثير الرسالة «مخاوف جدية» بشأن المقترحات وتدعو إلى اتخاذ ردود مناسبة لتجنب: «احتمالات زعزعة الاستقرار» في المنطقة. ومن بين الموقعين على الرسالة أكثر من ٢٤٠ نائباً بريطانياً. ويقول مراسل «بي بي سي» في القدس توم بيتمان: إنّ الرسالة مؤشر على وجود ضغوط دولية متزايدة بشأن مقترحات خطة ترامب للمنطقة.

ومن بين الموقعين البريطانيين عليها، زعيم حزب المحافظين السابق اللورد هوارد، والمفوض السابق للاتحاد الأوروبي اللورد باتن، والبارونة بولين نيفيل جونز وهي وزيرة مكافحة الإرهاب السابقة التي كانت ترأس سابقاً لجنة المخابرات المشتركة في المملكة المتحدة. كما تمّ التوقيع عليها من قبل ٣٥ عضواً من حزب العمال، بما في ذلك وزيرة خارجية الظل ليزا ناندي. وأعد الرسالة الرئيس السابق للبرلمان الإسرائيلي، أفراهام بورغ، إلى جانب ثلاث شخصيات عامة أخرى في إسرائيل، ولطالما دعم هؤلاء حلّ الدولتين.

وتقول الرسالة إن خطة الرئيس ترامب تعزز «سيطرة إسرائيل الدائمة بشكل فعّال على منطقة فلسطينية مجزأة، تاركة الفلسطينيين من دون سيادة وتعطي الضوء الأخضر لإسرائيل لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية من جانب واحد». وتحذّر الرسالة من أنّ السماح للضمّ بأن يمر «من دون الطعن به» من شأنه أن يشجع الدول الأخرى التي لديها مطالبات إقليمية على «تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي». ولم يصل المسؤولون في الرسالة إلى حد المطالبة صراحة بفرض عقوبات على إسرائيل في حالة قيامها بهذه الخطوة.

كما حذر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، إسرائيل من خطة الضم ووصفها بأنها: «انتهاك للقانون الدولي» (BBC ١ تموز/يوليو ٢٠٢٠). وعبر عن خشيته من ألا تحقق مقترحات نتنياهو «هدفها المتمثل في تأمين حدود إسرائيل»، وحث إسرائيل على عدم المضي في ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وقال: إن ذلك سيكون غير قانوني و«مخالف» لمصالح البلاد.

وفي صحيفة «الغارديان»، في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، وجه أي في شلايم، دعوة لبريطانيا للاعتراف بفلسطين، لتصحيح أخطاء وعد بلفور. ويرى أي في شلايم: أن سرقة أراضي الفلسطينيين موروث عن الاحتلال البريطاني، وعليه فإن بريطانيا مطالبة بالوقوف ضد سياسة الضم التي تنتهجها إسرائيل. ويذكر أي في شلايم أن بوريس جونسون وصف وعد بلفور في كتابه: «سيرة وينستون تشرتشل»، ٢٠١٤، بأنه «غريب»، «ومجانب للصواب تماماً»، «وقبيح».

ويقول الكاتب أي في شلايم: إذا مضت الحكومة الإسرائيلية في مشروعها بضم ٣٠ في المئة من الضفة الغربية، فإن الفلسطينيين لن يبقى لهم من فلسطين التاريخية إلا نسبة ١٥ في المئة. ويضيف أن بريطانيا انضمت إلى مجموعة من الدول الأوروبية التي تعترض على سياسة ضم أراضي الفلسطينيين التي أعلنت عنها إسرائيل، ولكن لم تعلن أي دولة أوروبية باستثناء السويد اعترافها بدولة فلسطين.

وسبق أن اقترح زعيم حزب العمال البريطاني السابق جيريمي كوربن على الحكومة الاعتراف بدولة فلسطين تزامناً مع ذكرى إعلان وعد بلفور، لكن بوريس جونسون، الذي كان وزيراً للخارجية لم يستجب لهذا الطلب.

ويرى آيف شلايم: أن اعتراف بريطانيا بدولة فلسطين سيكون بمثابة تكفير عن الأخطاء التي تضمنها وعد بلفور.

وتعبيراً عن اعتراضات الرأي العام البريطاني، ناقشت الصحافة «اقتراحاً بحظر استيراد بضائع الضفة الغربية»، وأشارت هاريت شيروود في صحيفة «الأوبزرفر» في ٢٨ حزيران/يونيو٢٠٢٠: أن ليزا ناندي وزيرة الخارجية في حكومة الظل طالبت حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون بحظر دخول البضائع القادمة من الضفة الغربية كنوع من العقوبات ضد الحكومة الإسرائيلية في حال مضى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خططه لضم الضفة. ونقلت هاريت عن ليزا قولها: «هذه الخطوة بحاجة لإظهار شجاعة من جانب الحكومة، لكن الوزراء غير راغبين في ذلك حتى الآن، رغم أن هذا الخرق الواضح للقانون الدولي يجب أن يكون له عواقب».

وتوضح هاريت أن نتنياهو كان قد تعهد ببسط سيادة إسرائيل على نحو ثلث أراضي الضفة الغربية المحتلة بدءاً من الأول من تموز رغم الرفض الدولي المتزايد والتحذيرات المتتالية من أن هذه الخطوة ستقتل أي فرص لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، مضيفة أن جونسون أخبر أعضاء مجلس العموم بأن لندن أبلغت الحكومة الإسرائيلية رسمياً «اعتراضها القوي» على ضم أراض في الضفة الغربية وأكدت استمرار دعمها لحل الدولتين كمبدأ لحل الصراع. وتنقل هاريت شيروود عن ليزا ناندي تأكيدها: أن لندن لا ينبغي أن تتراجع أمام الضغوط الاقتصادية وتتخلى عن مسؤولياتها الأخلاقية، قائلة: «لو تخلينا عن دورنا الأخلاقي والقرارات التي يجب اتخاذها، فإن العالم بأكمله سيدفع الثمن طوال فترة طويلة قادمة». وتعبيراً عن السياسات المتشددة، كتب سفير إسرائيل في واشنطن رون ديرمر: إنّ إسرائيل «تعتزم مد سيادتها إلى مناطق ستبقى جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق سلام واقعي».

دراســـات ومقـــالات

أبعاد الوعي العربي ومواقع التواصل الاجتماعي*

د. محمد أبوحمّور**

تمهيد

هنالك العديد من القضايا والظواهر المتعلقة بحجم انتشار مواقع أو منصات التواصل الاجتماعي واستخداماتها في المنطقة العربية، والتي تعتبر شكلاً من أشكال الإعلام الجديد يسمّى أحياناً «الإعلام الاجتماعي»، وله تأثيرات تنعكس بشكلٍ أو بآخر على صورة المتغيرات في المجتمعات العربية. وتحتاج هذه التأثيرات إلى المتابعة والدراسة والاهتمام المستمر، كون هذه المنصات مستخدمة على نطاق واسع ومن شرائح اجتماعية مختلفة، ابتداءً من حديثي السنّ والشباب حتى أصحاب الأعمال والشركات والمصانع، ومؤسسات الإعلام والثقافة، وكذلك الحكومات الإلكترونية، وغير ذلك.

وهنالك أيضاً أثر واضح لهذه لمواقع التواصل الاجتماعي في توسيع مساحات التعبير عن الآراء والمواقف، إضافة إلى ميزاتها التفاعلية في تسهيل التواصل بين الأفراد داخل مجتمعاتهم، أو بين أفراد ومجتمعات مختلفة ثقافياً عن بعضها بعضاً، ومتباعدة جغرافياً، عدا استخداماتها في الإعلام ونشر الأخبار والمعلومات والتعارف والتسلية.

---

* مداخلة قُدّمت في ورشة العمل المتخصصة «نحو آلية عربية لمواجهة مخاطر النشء السيء في وسائل الإعلام الحديثة» (قطاع الإعلام والاتصال/الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٤-٢٠١٩/١٢/٥).

**الأمين العام لمنتدى الفكر العربي/رئيس التحرير، وزير المالية الأسبق (الأردن).

الإيجابية والسلبية في انتشار استخدامات التواصل الاجتماعي

تشير بعض الدراسات إلى أن «الفيسبوك» هو الشبكة الاجتماعية الأكثر رواجاً وشعبية حول العالم، ويزيد عدد مستخدمي هذه الشبكة بالذات على مليار مستخدم . كما أنها الشبكة الأكثر رواجاً في البلدان العربية بزيادة إلى ما يقرب من ١٥٦ مليون مستخدم في إحصائيات العام ٢٠١٧. وتتصدر الدول العربية الآتية قائمة استخدامات «الفيسبوك»: (مصر: ٢٣٪؛ السعودية ١٣٪؛ الجزائر ١٢٪؛ العراق ١٠٪ ...). وسجلت الأردن في العام ٢٠١٩ أعلى عدد لمستخدمي الإنترنت بلغ ٨ ملايين مستخدم، ووصل عدد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي إلى ٢,٧ مليون مستخدم أو ما نسبته ٢٥٪ من عدد السكان (١٠ ملايين نسمة)[١]، واعتبر الأردن وفقاً لذلك في المرتبة الأولى عالمياً باستخدام منصات التواصل الاجتماعي.[٢]

إنَّ تعدد شبكات التواصل الاجتماعي أتاح للأفراد أن يشاركوا في تشكيل اتجاهات الإعلام الاجتماعي، والتفاعل بصورة يومية مع توجهات وأفكار ومعلومات يتم تداولها داخل المجتمع الافتراضي، وحتى في صياغة الأخبار أو نشرها والتعليق عليها وتبادلها مع الآخرين، مما جعل دور الإعلام الإخباري التقليدي يتضاءل إلى أبعد حد مع وجود هذا المتلقي/المرسل المشارك في ذات الوقت بصياغة الرسالة الإعلامية واختيار مضمونها.

بل إنَّ بعض التقارير الدولية أشارت إلى دور منصات التواصل الاجتماعي والمواقع التفاعلية على الإنترنت في إثراء المحتوى الرقمي العربي، ومن ذلك على سبيل المثال زيادة عدد المقالات باللغة العربية ضمن موسوعة «ويكيبيديا» خلال السنوات الماضية وإنْ ببطء، إلا أن تقرير «الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥» لمنظمة «الإسكوا»، أشار إلى أن اللغة العربية كانت أسرع اللغات نمواً على الإنترنت خلال سنوات ماضية.[٣]

لهذه المتغيرات كلها جوانب إيجابية وأخرى سلبية . فإيجابية التفاعل والتقارب بين الناس والتعبير الحر للأفراد عن آرائهم في القضايا العامة، تقابلها ظواهر سلبية تهدد أمن المجتمعات، وتتجاوز على القيم الخلقية والدينية والاجتماعية والإنسانية التي تكفل استقرار المجتمع والسلم الأهلي، وتمسّ بمصالح المجتمع الأساسية، وخاصة في مسائل تقود مثلاً إلى انتشار الشائعات وتداولها، والأشد خطراً «تصديقها والاعتقاد بصحتها، وبناء الأفكار والرؤى على أساسها»[٤]، ومثلها خطابات التطرف والطائفية والعنصرية والاستقطابات الجهوية، كذلك نشر خطابات الفُرقة والتباغض والكراهية بين المكونات الاجتماعية.

لا شك أن التوقف أمام تلك القضايا في شقيها الإيجابي والسلبي ودراستها من مختلف النواحي، هما الخطوة الرئيسة لتعزيز الوعي بأهميتها وخطورتها، وتفعيل المسؤولية الأخلاقية الاجتماعية تجاهها، ومكافحة المظاهر السلبية من منطلق وحدة المجتمع واحترام مكوناته، وتأكيد تنمية مهارة الانتقائية أمام تدفق المعلومات الهائل عبر الشبكات الإلكترونية على تنوعها، وتعليم التفكير الناقد، إلى جانب العمل على إدامة الحوار مع مختلف الأطياف والشرائح الاجتماعية حول أبعاد التعامل مع مستحدثات التكنولوجيا، بما يحقق وعياً مجتمعياً حقيقياً في النظرة إلى القضايا المشار إليها، يخدم العملية التنموية والإصلاحية وبناء المجتمع وإجياله على أسس سليمة.

تأثيرات المناخ الدولي

لقد انعكس تطور التكنولوجيا والتحالفات الجديدة والمنافسات بين القوى الكبرى على أشكال النفوذ السياسي والمصالح الاستراتيجية، وتداعيات العولمة الاقتصادية والثقافية، بصور من التبدّلات العميقة في المجتمعات من حيث إعادة تشكيل الذهنية العامة في التعامل مع الأحداث والمتغيرات السريعة . وبرزت في مجتمعات الدول النامية مسائل وإشكالات حول التعبير عن الهوية والانتماءات الفرعية، وعلاقة الفرد بمجتمعه، والانفتاح بالمطلق على العالم وقبول الآخر، والمواطنة والديمقراطية وحرية الرأي... وما إلى ذلك.

ضمن هذا الاطار ازدادت مسؤولية النخب الثقافية والفكرية والإعلامية إزاء القدرة على صياغة استراتيجيات قادرة على استيعاب التبدلات الثقافية بسبب التدفق المعلوماتي والإعلامي، ومعالجة تحديات وأدوار جديدة للإعلام بدأت تفرضها تكنولوجيات الاتصال والتواصل الحديثة. ولعل أهمها ما رأيناه من صور التحشيد والتعبئة في الشارع العربي قبل سنوات قليلة باستخدام «السوشيال ميديا». وأيضاً ما لجأت إليه جماعات التطرف والإرهاب من تسخير تكنولوجيا التواصل الاجتماعي في اختراق الحواجز لصالح عمليات الدعاية والاستقطاب والتجنيد . وكذلك فعلت جماعات لها أجندات سياسية عابرة للحدود الجغرافية في نشر خطابها الموجه لخدمة أغراض طائفية أو مذهبية أو عرقية عنصرية، الأمر الذي أحدث بالنتيجة تباعداً وتقسيمات اجتماعية، وأشكالاً من التحريض والعدائية والنزاعات والتجاذبات، انتقلت أحياناً إلى الواقع وتجسدت في صدامات وعنف، وحتى في حوادث اغتيال أو محاولات تهديد حياة أشخاص.

دور الأزمة الثقافية العربية

مثل هذه الأزمات التي ألمحنا إليها لا تنفصل عن الأزمة الثقافية والفكرية التي تعيشها المجتمعات العربية، وافتقاد الجسم الثقافي العربي لفعل التأثير في المجموع، مما جعل وسائل الإعلام الاجتماعي والإعلام الجديد تستولي على مساحة هذا الدور بكل ما لديها من تعدد أنواع التدفق الإعلامي ومصادره، سواء أكان إعلام دول أو جماعات أو مجموعات ذات أيديولوجيات ونزعات سياسية أو فكرية معينة، وأحياناً بلا هوية محددة، أو حتى أفراد عاديين يقومون بنشاط إلكتروني إعلامي تصعب السيطرة عليه، ويستطيع الفرد –مثلاً– أن يقوم من خلال الهاتف النقال بأنشطة تفاعلية بالكتابة والصوت والصورة، يشاركها مع آخرين في أنحاء العالم، بما فيها أنشطة تراسل إعلامي، تجعله ضمن مجتمع افتراضي معين خارج مجتمعه الواقعي ومتجاوزاً الرقابة والحدود الجغرافية والسياسية.

من الواضح أننا أمام ثقافة جديدة وخطاب جديد له مفرداته وأساليبه، مما نحتاج معه إلى إعادة نظر وتقييم للحالة الثقافية العربية العامة، بشكل علمي وموضوعي، وصياغة خطاب يعبر عن المجتمع بكل مكوناته، مستنداً إلى التجربة الحضارية العربية والإنسانية، لكن بنظرة مستشرفة للمستقبل، وبنوع من الحوار الكاشف لإمكانات التلاقي والتوافق على مشتركات ترسخ مبدأ الهوية الجامعة واحترام الهويات الفرعية، والاستفادة من إمكانات التكنولوجيا في توسيع نطاق الحوارات حول هذه الجوانب. فالحوار المعرفي المتكافىء هو مبتدأ الحل لكثير من المشكلات الناتجة عن الجهل بالآخر، وتوفير أرضية مناسبة للفهم المتبادل والتفاهم، وإزالة الصور النمطية المسبقة، والأوهام الناشئة عن ذلك الجهل، وبالتالي تصحيح المعلومات المغلوطة، والإسهام في انتفاء أسباب الاحتقانات والتوتر وما يترتب على ذلك من عنف لفظي.[٥]

خاتمة وتوصية

مما سبق الإشارة إليه، يتضح لنا أهمية التركيز على تعليم ثقافة الحوار منذ المراحل الدراسية الأولى، إلى جانب احترام العقل والرأي الآخر، والتشجيع على ممارسة الحوار في الأسرة والمدرسة والعمل والمؤسسة ومختلف مستويات النشاط الاجتماعي، باعتباره من أولويات إصلاح الخطاب المجتمعي، وكونه يتيح المشاركة لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في إيجاد الحلول لمشكلاتهم.

إن استيعاب المتغيرات في الإعلام الرقمي والثورة المعرفية، والاعتراف بالمشكلات والتحديات، في ضوء انفتاح الفضاء الإلكتروني على أفكار ووجهات نظر متعددة وإمكانات مناقشتها وانتقادها، كل ذلك يلقي بمسؤولية مشتركة على مؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام والثقافة تحديداً في استثمار هذا الفضاء ووسائل التواصل فيه للقيام بدور تنويري لمواجهة خطابات التطرف والكراهية والظلامية. ولعلنا نجدد التأكيد في هذا المجال على ضرورة التفكير بإقامة شبكة عربية للتواصل الاجتماعي، ترعاها جامعة الدول العربية، وتساند تجديد الخطاب الإعلامي والثقافي العربي، بحيث تعمل هذه الشبكة بالتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع

المدني على تقديم نماذج من الخطاب الثقافي المنهج لنشر ثقافة الحوار، وتشجيع الحوارات العقلانية المستنيرة بين الحضارات والثقافات والمذاهب، كما تسهم في التوعية بقيم التنوّع والتعددية والتعايش والسلم الأهلي، وإبراز ركائز الوسطية والاعتدال في الدين الإسلامي[٦]، وربط ذلك بقيم المشاركة المجتمعية والتنمية وإصلاح التعليم ودعم البحث والتفكير العلمي.

إن إعادة الثقة بمكامن القوة في الثقافة والتجربة الحضارية العربية تشكل بحد ذاتها نواة الرؤية الهادفة إلى الحفاظ على كيان الأمّة، وعلى نسيجها من المكونات الثقافية المتنوعة وإسهاماتها الحضارية، بحيث يكون مفهوم التنوّع كعامل وحدة هدف ومصير وقوة حضارية أساسها وعي المشتركات وتوظيفها للنهوض الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة.

المصادر والمراجع الرئيسية

(١) ينظر: «شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات: آليّات التصدّي وكيفية المواجهة»، د. شريف اللبان وسالي الشلقاني، المركز العربي للبحوث والدراسات (www.acrseg.org)، وكذلك دراسة لصحيفة «الدستور» الأردنية: «الأردن الأول عالمياً في استخدام منصات التواصل الاجتماعي»، عمّان، الثلاثاء ٢٠١٩/٤/٩ (www.addustour.com).

(٢) المصدر السابق، ويُراجع «إحصائيات فيس بوك في البلدان العربية ٢٠١٧»، سلسلة «دراسات مستمرة»، الإصدار السابع، كلية دبي للإدارة الحكومية (weedoo.tech)، ٢٠١٧

(٣) الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا»، تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٠٥.

(٤) ينظر: «شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات: آليّات التصدّي وكيفية المواجهة»، مصدر سابق.

(٥) ينظر: «تقرير حول اللقاء الفكري عن أثر مواقع التواصل الاجتماعي على التضامن المجتمعي»، منتدى الفكر العربي، عمّان، ٢٠١٦/٨/٢٣.

(٦) ينظر: «تقرير حول ملتقى التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف»، منتدى الفكر العربي، عمّان، ٢٠١٧/٩/٢٤.

العرب ... والعولمة التي في طور الاحتضار

المهندس سمير حباشنة*

(١)

العولمة مدرسة فكرية سياسية اقتصادية، بدأت ملامحها النظرية بالتبلور غداة انتهاء الحرب الكونية الثانية، إلا أنها من حيث التطبيق بقيت كامنة وذات آثار محدودة، وذلك طوال عقود الحرب الباردة بفعل التحفّظ الأميركي عليها، وإنْ كان هذا التحفّظ آنذاك غير مُعلن.

إلا أن العولمة بدأت بالتموضع دولياً، وبدأت استحقاقاتها تبدو طاغية على العلاقات الدولية بانتهاء الحقبة السوفياتية، وانفراط عقد مجموعة الدول الاشتراكية بقيادة موسكو، التي شكَّلت طوال تلك الحقبة المكافئ الموضوعي للعالم الغربي الرأسمالي. وكان ذلك قد أحدث زلزالاً فكرياً وسياسياً هائلاً، وفراغاً كبيراً في العلاقات الدولية، واختلالاً في موازين القوى، دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى استغلال الوضع الجديد، حيث بدأت منذ مطلع تسعينات القرن الماضي بضخ المزيد من الطاقة في العولمة، والعمل على مأسستها كبديل إحلالي وحيد، فكري سياسي واقتصادي واجتماعي. وقد أرادوا من العولمة أن تشكِّل الإعلان الرسمي عن الانتصار النهائي والحاسم للرأسمالية الغربية،

* رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة، ووزير سابق؛ عضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

بتطبيقها الأمريكي الجديد، وبالتالي تبعيّة العالم أجمع إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك أوروبا التي تحولت من مكانتها كشريك تقليدي لأمريكا إبان وجود قطبين للعالم، إلى تابع سياسي واقتصادي لها «لا حول له ولا قوة»!

إنَّ واحداً من مفكري الرأسمالية الأميركية قد بشر بذلك وبأنه واقع حال نهائي وحاسم وغير قابل لأي تبدل أو اختلال. وعبَّر أحد مفكريها المعاصرين عن ذلك بأنه نهاية التاريخ «فرنسيس فوكوياما»، وبالتالي انعدام إمكانية بروز قوة مستقبلية منافسة للولايات المتحدة الأميركية. وإن اتفاقية التجارة الحرة، والملكية الفكرية، واتفاقية المناخ، وسيدا، وحلف شمال الأطلسي... وغيرها قد أصبحت فعلياً أدوات لتحقيق السيطرة المطلقة، وتحديد مسارات العالم وفق المصلحة الأميركية.

(٢)

إنَّ واشنطن في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت مديراً عاماً للعالم، فهي وحدها من يقرّر ماهية الأنشطة والتوجهات الدولية ومضامينها، وهي التي تفرض تصوراتها على المنظمات الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة و مجلس أمنها! وإن الولايات المتحدة هي التي تُصنف الدول، إنْ كانت صديقة أو معادية، وإن أي دولة تتعارض ولو قليلاً مع السياسة الأميركية، فإن أميركا هي مَنْ تمتلك وحدها حق إبراز الكرت الأصفر أو الأحمر بوجه هذه الدولة، فتجد لها التصنيف المناسب، إرهابية، مارقة، أو اتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل أو سعيها إلى ذلك! فتُنزل عليها غضبها، بدءاً بالعقوبات الاقتصادية أو الحصار أو التجويع إلى حدّ شنّ الحرب، حيث تخوضها بمشاركة حلفاءها أو دونهم، وبغطاء دولي أو من دونه! وما غزو العراق إلا أحد الأمثلة الصارخة على ذلك.

لقد كنت يوماً في عداد وفد شعبي ذهب إلى إيطاليا والفاتيكان عشية الحرب الأولى على العراق، سعياً إلى وقف تلك الحرب، حيث خاطبنا بالقول رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك: «لقد أخطأتم في البوابة، كان يجب أن تذهبوا إلى واشنطن... لأننا هنا وفي أغلب دول أوروبا، إن أرادت أميركا أن تذهب للحرب... فسوف نذهب معها»!

(٣)

بقي الأمر على هذا النحو من التفرّد والتجبّر إلى أن بدأنا نشهد سلوكاً تراجعياً مستجداً تجاه العولمة في السياسة الأميركية، خصوصاً خلال إدارة الرئيس الأميركي الحالي، المدعوم من صقور الحزب الجمهوري، والأنجليكانيين المتصهينين الإنعزاليين، إذ يتجلى ذلك حالياً بتخلّي أميركا عن التزاماتها الأدبية والمالية تجاه المنظمات والتجمّعات الدولية؛ بما فيها تلك البعيدة عن السياسة وتقوم بمهمات إنسانية، فهي تعمل على الانسحاب منها أو قطع العلاقات معها لمجرد أن تختلف تلك الجهات مع السياسة الأميركية، ومثال على ذلك انسحابها من اليونسكو دعماً لدولة الاحتلال الصهيوني في الاحتجاج على منح فلسطين عضوية اليونسكو الكاملة، وكذلك النكوص عن اتفاقات كانت تمثل جوهر العولمة والحفاظ على السلم الدولي، مثل اتفاقية المناخ الدولية، والإخلال بمعايير منظمة التجارة العالمية بفرضها رسوماً جمركية إضافية على مستورداتها من الصين وأوروبا، وانسحابها من اتفاقية الأجواء المفتوحة، وانتقاداتها التي لا تتوقف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بعد أن كانت أشد المتحمسين لها، وهجومها الدائم على مفوضية حقوق الإنسان الدولية، وعدم اكتراثها بالمحكمة الجنائية الدولية واتهام قراراتها «بالتسيس»! بل والعبث بالأمن الدولي، وزيادة التوتر في منطقة الخليج العربي عندما انسحبت وحدها من الاتفاق النووي مع إيران،

والاستفزازت المتكرّرة في بحر الصين وعلى مقربة من السواحل الكورية، وتخليها كذلك عن دور الوسيط في القضية الفلسطينية، والتحول بشكل سافر إلى الدعم المطلق لإسرائيل، سواء بنقل سفارتها إلى القدس أو طرحها ما يسمى «صفقة القرن»، التي تعطي إسرائيل عملياً السيطرة الكليّة على كامل أرض فلسطين التاريخية. وليس آخرها ذلك الموقف المعادي لمنظمة الصحة العالمية واتهامها بالانحياز إلى الصين، والسعي إلى تعطيل مهمتها الجليلة بمحاصرة جائحة الكورونا، وسعيها كذلك إلى احتكار إنتاج المطاعيم الخاصه بهذا الفيروس!

إنها مواقف كثيره لاحصر لها، ألخصها بأن أميركا اليوم ترفع شعار «أميركا أولاً وأخيراً، ومن بعدي الطوفان». وأنها بذلك تتخلى عملياً عن أيديولوجيتها العولمية الحديثة، وتدفع بالعالم للعودة إلى أجواء الحرب الباردة، وما يترتب عليها من حروب إقليمية أو داخلية بالإنابة كما يجري في سوريا وليبيا واليمن وفي العديد من دول أميركا اللاتينية التي لا تسير وفق الهوى الأميركي، وهي حروب تدفع ثمنها شعوب العالم الثالث، وفي طليعتها بالطبع شعوبنا العربية. إنها صفحة أخرى من التحوّل الفكري شبيه بتلك حين تخلت أميركا المعاصرة عن المُثل العظيمه للثورة الأميركيه، إنه انقلاب على الأفكار والمفاهيم!

(٤)

إن هذا التبدل الحاد في السياسة الأميركية تجاه العولمة، قد أصاب أوروبا كذلك بالعدوى، حيث بدأنا نلمس ضعف جذوة المفاهيم العولمية على امتداد مساحة القارة الأوروبية. وأن ذروة تجلياتها كانت بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ما نشهد من تفسخ واضح في النسيج الأوروبي الاتحادي، وتنامي الأحزاب القومية المتطرفة والروح العنصرية، كما هو الحال في فرنسا وألمانيا

والنمسا وهولندا وهنجاريا وغيرها، وذلك على حساب المصالح الجمعيّة لأوروبا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

لقد لاحظنا ذلك بكيفية معالجة أوروبا لجائحة فيروس كورونا، كل دولة وحدها، وداخل حدودها، دون الالتفات إلى جيرانها الأوروبيين. والمفارقة أن إيطاليا التي هي أول من تعرّض إلى جائحة كورونا، لم تجد العون حين احتاجت إليه، إلا من روسيا والصين!

إن الحقيقة البادية للعيان اليوم، أن حقبة جديدة من الحرب الباردة قد تشكّلت بالفعل، فقد استعادت روسيا عافيتها واستردت مكانتها كطرف مؤثر في الكثير من البقاع الساخنة في العالم. فقد أعادت بالقوة سيطرتها على القرم بحرب قصيرة مع أوكرانيا، واقتطعت أبخازيا وأوسيتيا من جورجيا، وأصبحت لاعباً دولياً مهماً في سوق النفط والغاز. وكانت ذروة الحضور الروسي في التفرد عملياً بالملف السوري وقيادة مآلاته عسكرياً وسياسياً، وأن تبني علاقات متوازنة مع الطرفين المتقابلين في سوريا «إيران وتركيا»، وأن تصبح رقماً صعباً في ليبيا وفي الكثير من النقاط الساخنة التي كان الاتحاد السوفياتي قد غادرها خلال أو قبيل سقوطه.

إن روسيا اليوم تبني علاقات مع دول كثيرة محسوبة على المعسكر الأميركي بما فيها دول في أوربا والشرق الأوسط، ما يعد اختراقاً مؤثراً في السياسة والمحركات الدولية، وذلك على حساب الولايات المتحدة وسطوتها.

وعلى جانب آخر، فقد بدأت الصين تبرز وبسرعة كقوة اقتصادية عظمى، ربما تصبح الأعظم في العالم، حيث تشير دراسات اقتصادية أن عام ٢٠٣٠ سوف يشهد تصدّر الصين لعرش أكبر وأقوى اقتصاد عالمي متجاوزةً بذلك أميركا، بعد أن تمكّنت من تجاوز الاقتصاد الياباني.

إنَّ الصين بذلك تُضيف متانةً مادية اقتصادية لقوتها العسكرية والتي تترافق مع تحوّل حادّ في موازين القوى الدولية وثقلها العسكري والاقتصادي، وذلك مع إعادة إحياء التحالف الروسي الصيني، الذي كان إبان الحقبه الستالينية، حيث يتبدّى ذلك جلياً بالتناغم والتوافق السياسي بين موسكو وبكين حول كل الملفات الدولية تقريباً. وقد بدأت دول متعدده تلتف حول هذا الحلف القوي القادم، قيد التشكّل، دولاً هي معاديه أصلاً للسياسة الأميركية.

والخلاصة فإن العالم أمام طبعة جديدة من حرب باردة تحركها المصالح وتغيب عنها الأفكار والمعتقدات.

(٥)

وبعد، فإذا كانت المرحله القادمه دولياً هي مرحلة إعادة إحياء للمفاهيم الوطنية كما يحدث في أوربا وأميركا والصين، حيث جميع هذه الدول تعمل وفق معادلة أن المصالح قبل المبادئ، كلٌّ في إطار أمّته ومصالحها وتطويرها، دون النظر إلى ما يجري خارج حدوده. وأن الالتفات إلى الخارج إنْ تمّ، فهو من زاوية المصالح البحتة.

وإذا كانت هذه المرحلة التي نعيش في ضلالها هي مرحلة اصطفافات دولية جديدة نشطة ومؤثرة بامتياز على قاعدة المصالح فقط، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو ماذا يكون الحال بالنسبة إلينا نحن العرب ؟ وأين مكاننا في ظلّ تلك المتغيرات الانقلابية الحادّة في الأفكار والمفاهيم والتطلعات والسلوكيات الدولية ؟ خصوصاً في ظلّ تمزقنا وتغليبنا لخلافاتنا الهامشيه على حساب مصالحنا المشتركه الواحدة ؟ بل وعلى حساب مستقبل شعوبنا التي تشكو فقدانها للأمن ومعاناتها من البطالة والفقر والجوع، وتواضع اقتصادات دولنا،

التي لا تكاد تواجه أدنى المتطلبات المعيشيه لمواطنيها، بل وتهديدها المباشر من قوى إقليمية، كلٌّ منها تحاول توسيع مساحة سيطرتها السياسية والجغرافية على حساب العرب وأوطانهم.

إن الأرض العربية مهددة باستيلاء الآخرين عليها، كما هو الحال في فلسطين وسوريا والعراق وليبيا والخليج، وغيرها من الأقطار، ذلك إذا بقي العرب على هذا الحال. وإن انشغالنا بحروبنا الداخلية العبثية التي يبدو أن نهاياتها بعيدة، وليس بها غالب ولا مغلوب اللهم إلا استمرار الذبح في هذه الأمة وتدمير مقدراتها، حيث لا ينفك الآخر الطامع من أن يضع المزيد من الحطب على هذه النار العربية المشتعلة، رغبةً منه في استمرارها. كما أن حروبنا هي سبيلهم للسيطرة والتمكّن على الأرض والمقدرات العربية.

(٦)

إن الاعتماد على دعم القوى الدولية ومن واقع تجاربنا نحن العرب أنه دعم مؤقت «ولحاف قصير وخفيف لا يقي من برد»، ومرتبط أساساً بمصلحة تلك القوى، وأصدق تعبير عن ذلك تصريح الرئيس ترامب مؤخراً الذي يهدد دولة عربية شقيقة حليفة تقليدية لأميركا، بسحب قواته من أراضيها إذا لم تستجب لمصالحه الاقتصادية، وقد بدأ ذلك الانسحاب بالفعل!

إذاً تذكروا المثل العربي «لايحكّ جلدك إلا ظفرك». لدينا نحن العرب القوة البشرية والديمغرافية الهائلة والإمكانات المالية والموارد الطبيعية بلا حدود، في إطار وطن يتمتع بوضع جيوسياسي متميز، فهل نوظّف كل ذلك لمجابهة أخطار ما هو قادم؟ ونعيد إحياء علاقات عربية متينة تحفظ أمننا الكلّي، ونجد لنا مكانة في عالم متغيّر لا يُحترم فيه الضعفاء ولا المشتتين؟

تذكروا أيضاً أن انقساماتنا في فترة سابقة واصطفافاتنا في معسكرات الآخرين وفي مواجهة بعضنا البعض، كانت حصيلتها حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ الأليمة وخسارتنا كلّ فلسطين والجولان، وأن انقسامنا الآخر المدمِّر كان عندما غزا العراق دولة الكويت ولم تستطع الأمة العربية وقياداتها أن تحلّ المشكلة داخل الجامعة العربية، فتمَّ تدويلها، وكانت النتيجة تدمير قوّة العراق العسكرية كمخزون استراتيجي احتياطي للأمّة، وتلك الخسائر البشرية والمادية والمرارات النفسية التي أصابت العرب وخصوصاً اخوتنا شعبي الكويت والعراق، وضياع مفاهيم الأمن القومي والتعاضد العربي. فهل هناك فسحة من أمل لتغيير ذلك؟ سؤال مطروح على العقل العربي وعلى القيادات العربية، سؤال برسم الانتظار في زمن اضمحلال العولمة والتبدلات الدولية الحادة.

الـدّيــن والتّـديـّن

مرونة التحدي والاستجابة في عصر الجائحة

د. الصادق الفقيه*

استهلال

يتكون الإدراك العام لواقع الحياة المُعاشَة من استعداد تدريجي للاعتقاد بأن الافتراضات الشائعة عن الدين والتدين، وما يرتبط بهما من العقل والقلب والحكمة والإيمان، ما هي إلا مفردات تتقارب وتتباعد في معانيها حسب سياقات استخدامها. بينما تتبادل هذه المفردات تفسير ما يطرأ من تعقيدات هذه الحياة، التي يسيطر عليها الخير والشر؛ ويقول الدين إنها حياة مدفوعة بالحق، وهو قِوَام المُثل العليا للواقع الكوني الموضوعي، الذي لا يمكن إثبات وجوده مادياً إلا بالاستعانة الواثقة بالإيمان. وعندما يتعرف العقل في كل مرة على الصواب والخطأ، فإنه يظهر الحكمة؛ وحين تختار الحكمة المفاضلة بين الصواب والخطأ، والحق والباطل، فإنها تظهر شواهد الإيمان، وتتجلى فيها قيادة الروح. وبالتالي، فإن وظائف العقل والقلب والروح والإيمان متحدة بشكل وثيق، ومترابطة وظيفياً بنسجٍ لصيق، إذ يتعامل العقل مع المعرفة الواقعية؛ وتتعامل الحكمة مع الفلسفة والوحي، وينهض الإيمان بمهمته مع الخبرة الروحية الحية.

---

* سفير سابق، وأمين عام منتدى الفكر العربي السابق (السودان).

لهذا، فإننا، في هذا المقال، نعقد مقاربة للقيمة بتنسيق أدوار الفلسفة والحكمة والعقل والقلب، وربطها جميعاً بِعُرَى الإيمان، الذي يقود، في رؤيتنا، إلى معرفة الله، وليس مجرد الشعور الصوفي الميتافيزيقي بالوجود الإلهي، لأن الدين الحقيقي هو تجربة هذا الإيمان بالمعرفة وشعائر التدين، التي تُسهم في إشباع المشاعر وإعمار الوجدان. كما نود أن نُلقي بعض الضوء على ما نحسب أنه إجراءات تم اتخاذها، ومبادئ توجيهية، أصدرتها بعض المؤسسات الدينية، ليست بالضرورة شاملة، أو كاملة، ولكنها مجرد نماذج، بعضها حملته الأخبار، والبعض الآخر جرت مشاركته مع المهتمين بأمر هذه المؤسسات، أو من يتابعون أنشطتها. فقد ظهر جلياً أن المنظمات والمؤسسات الدينية كانت في الخط الأمامي للدفاع عن وجود الإنسان ضد الجائحة، التي اجتاحت العالم بأسره. ولجأ الناس إليها للتخفيف من آثار الوباء، وسعت هي لتزويد المجتمعات بالتوجيه والدعم المعنوي والمادي، الذي تشتد الحاجة إليه وقت الأزمات المستجدة. والقصد، في تقديرنا، هو محاولة لقراءة أولية لما يمكن أن يكون قد طرأ على الدين نفسه من آثار، إذ ساعدت الجائحة على تجديد فهم الناس للدين والاقتراب من حقائقه العملية، وما شاب أنماط وممارسات التدين من تَبدلات، كانت تأخذ في الظروف العادية أزماناً طويلة لملاحظتها.

ولهذا، يلفت المقال، بهذه الرؤية، انتباه القارئ إلى أن الذهن الإنساني المكدود أدرك، خلال قتامة الأوضاع، التي خلفتها هذه الجائحة، ضرورة استعادة الدين، كمنظور وجودي، للإجابة على الأسئلة الكبرى، وإخراج التدين من محدودية الأداء الطقوسي الآتي من تجارب بشرية منقطعة؛ داخل دُورها ومعابدها، إلى فضاء الحياة الفسيح. فقد أراد الله أن يعلم الناس، من خلال هذه التجربة القاسية، أن الدين وقاية وحماية لهم من الخوف، وأن أداء الشعائر، بالطريقة التي اعتادوها، ليس هو كامل الدين، الذي يتوقف حضوره في الحياة عليها، وإنما جوهره أن يُفَسِّر حَادِثَات الكون ونوازله لتستعيد الشعائر تاكيد ارتباطها بشرائعها وطرقها المُوَحِّدَة لأنشطة الحياة الاجتماعية والكونية

والعقلية. وبهذا الفهم، فإن المقال يستحث كل المثقفين والمفكرين وعلماء الدين أن يسعوا إلى تطوير أطروحات جوهرية تتعلق بـ «الدين والتدين»، وعقد مقاربات تستجلي الأهمية الفكرية للحظة المعاصرة، وإعادة فتح المنافذ التنويرية في هذا الجانب. ففي منعطفات الحيرة الفلسفية، واضطراب الذهن الإنساني، يأتي الدين ليجمع ما بعثرته التجربة البشرية، وتقديراتها المادية، التي امتدت طولاً وعرضاً في عرصات الحياة، لكنها أغفلت العمق والجوهر، والبعد التكويني الأهم، في اكتمال بنية الرؤية ويقينياتها، مما يحتم ابتدار انتفاضة معرفية، لا تترك معطيات الراهن المأزوم لمنهج بحث قاصر الأبعاد، وإنما تستصحب مفاهيم الدين وأنماط التدين، حتى تصل إلى غاياتها الاستدراكية العلمية.

رؤية

انشغل العوام والخواص من الناس، في الأشهر الماضية، بظاهر الجائحة، والآثار القاتلة للفيروس التاجي المستجد «كورونا، كوفيد-١٩»، وما ترتب عليها من إجراءات حجر صحي، وإغلاقات طالت كل شيء تقريباً، ولكن قَلَّ ما تمكنوا من تناول جوهر حقائقها، والتأمل المتأني في مآلاتها. وفات على كل تاريخ محصولات الفكر الفلسفية والتجريبية، أن الجوائح هي مثل القضايا الكبرى، والمُعْجِزَة لما ألفه الناس، يعوزها التعمق والبحث عن مصدر أشمل وأكمل لتفسيرها. وبين يدي ذلك، يأتي الدين مُجَدَّدَاً كملجأ وملاذ، ويظهر التدين متجدداً لإشباع حاجات الناس، وذلك بعد أن ظنه الكثيرون أنه بعض مظاهر الحياة العادية والتقليدية، التي ارتبطت بالماضي، وليس مبعث أسئلة الحاضر ونبوءات المستقبل. فيما اعتقد البعض الآخر أن الإيمان بالأديان ما هو إلا مجرد مسكن روحي ولا علاقة له بالواقع؛ عن علم وقصد، أو ربما استخفافاً وجهلاً بالكُنْه الوجودي للروح. واليوم، هناك ما يمكن أن نسميه بالواقع الجديد في التجربة الدينية يتناسب مع المحتوى الروحي، الذي اقتضته ضرورات التواؤم مع زلزلة الجائحة. وهذا الواقع تجاوز، كما شهدنا، العقل والعلم والفلسفة والحكمة، وكل الإنجازات البشرية الأخرى. وتشكلت قناعات أن مثل هذه التجربة الصعبة لا يمكن تعويضها؛ رغم ما حل بالناس فيها من قلق واضطراب، لأنها أتاحت لأهل الفكر فرصة للتأمل

والتفكّر والتدبّر في «المصير»، والإدراك بأن منطق الحياة ما كان ليقبل المناقشة المُفضية إلى نتيجة. فاليقين المستخلص من هذه التجربة الإنسانية أعاد الدين إلى الواجهة، وقرب بين العقل والإيمان، بعد أن أوجزت الجائحة المعرفة، وعطلت فاعليتها، بمجرد أن اكتشفت أن هجمة «الفيروس»، وسرعة انتشاره، هي فوق طاقة البشر؛ وأن الأقدار النهائية بيد الله.

لكن، بعد أن شهدنا القلق العام، وخبرنا ما كانت عليه أحوال النفس الإنسانية، إبان أشهر الحجر الماضية؛ من ترقب وخوف واضطراب، وَجَبَتْ دعوة أهل الفكر التنويري أن يفسحوا المجال لحقائق الدين، الذي هو الحياة، بأدواتهم العقلية المعرفية، ليجددوا التأمل والتعرف على معنى الإيمان من منظور علمي، ويستدركوا أن شعائر التدين، ما هي إلا شعارات معانيه، وأن الجائحة ليست مجرد فيروس، مجهول مختبري ومستجد ميكرسكوبي. وليست مُفْرَدَة «مستجد» مجرد صفة عامة، بل وراءها كذلك تفسيرات أكثر علمية؛ أقلها، أن تدخلاً بشرياً قد حدث غَيَّرَ في طبيعة الفيروس، ليؤدي وظيفة غير التي خُلِقَ لها في الأصل. إذ إن كل الكائنات، بما فيها الفيروسات، ما هي إلا جزء من دائرة التوازن الحيوي للبيئة، يقول الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ (الحجر: ١٩). وهذا ليس كشفاً للغيب، وإنما هي معلومات وافرة في علوم الأحياء العامة «البايولجي»، وكذلك الأحياء الدقيقة «الميكروبيولجي»، ولا تحدث التحورات الجينية الكبرى، وما يتبعها من تحولات صحية، إلا عقب فساد أرضي بيئي، أو تجريب معملي كبير؛ كما دارت وتدور التكهنات حول هذا الفيروس المستجد. والفساد هنا ما هو ذلك الابتسار الشائع، حول السلوك الشخصي، بل هو حول كل السلوك الفردي والجماعي العابث بالبيئة، وتوازناتها الكونية الدقيقة، بعيداً عن عبث المؤامرة والمغامرة، التي لا تشكل تدخلاتها إلا مجرد تلاعب بجزئيات بائسة. وهذا ما يقوله الدين في عمقه العقلاني العلمي، أما التدين، كما دلت التجارب، فهو اجتهادات مُنْتَبِهَةٌ لجدوى أعمال الخير والتعاون، بالإضافة للتحول الأكبر نحو حقائق فقه الشعائر، الذي نبهت له الجائحة، حتى لا يكون ارتباط الناس بالأداء صورياً يكتسب التقديس بطول الممارسة.

لقد عَلَّمَت جميع الأديان أتباعها قيمة الحياة الإنسانية، وأكدتها من خلال حقيقة التجربة. فالتجربة الدينية هي المحتوى الروحي للدين، مثلما هي روح التدين، لأن لها علاقة بالمشاعر، والتصرف، والمعاملة، والعيش المشترك، وليس فقط بالتفكير المجرد. وإذا كان التفكير الفلسفي الوضعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة المادية، ولا يحفل كثيراً بالجوانب المعنوية، فإن فهم الدين يتجلى، في أفصح صوره، بالحجة المعنوية والبصيرة الواعية، التي تستسلم لتجريدات المعنى وغايات الإيمان. والمثال في تجربة سيدنا إبراهيم، عليه السلام، الذي تَوصَّل إلى اليقين العقلي بقدرة الله، عبر آية تجريبية، ليطمئن قلبه؛ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، ولمن بعده من الناس، يقول الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (فصلت: ٥٣). فالعقل حاضر في إقرار تجليات الإيمان، باعتباره مناط التكليف، الذي تُعينه حقائق العلم الصحيحة والمُخْتَبَرَة، لأنها، في مداها غير المادي، مُرْشِدَة للعقل نحو عوالم الروح، من خلال هذه الحقائق اليقينية، التي يختبرها البشر في مواجهة قوة الطبيعة وغموضها، ومفاجآت أوبئتها وجوائحها. ويحمل الإيمان العقل، بمحض إرادته، بقدر ما يمكن أن يذهب إليه هذا العقل من يقينيات المعرفة، ثم يتابع الحكمة إلى أقصى حد فلسفي؛ كما يجرؤ على الانطلاق بصدق التدين في رحلة الكون اللامحدودة؛ رحلة المسعى ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩)، التي لا تنتهي إلا بكمال اللقاء ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ﴾ (الانشقاق: ٦).

وعلى الرغم من أن التجربة الدينية هي ظاهرة روحية ذاتية بحتة، فإنها متعادلة بالتعاليم الدينية، ومتجلية بالتدين الجمعي المجتمعي. وبمثل هذه التجربة، تتبنى المجتمعات موقفاً إيمانياً إيجابياً وحَيَّاً تجاه أسمى المعاني في عوالم

العمران البشري، والواقع الموضوعي للكون. إذ إن المثل الأعلى للتجربة الدينية هو ثقة إيمانية تجعل الإنسان يعتمد بشكل كامل على التسليم المطلق لخالق الأكوان اللامتناهية. إن مثل هذه التجربة الدينية الحقيقية تتجاوز؛ إلى حد بعيد، الابتسار الفلسفي للرغبة المثالية، التي تأخذ في الواقع التدين كممارسة مُحَقِّقّة لأمر الإيمان ومقتضياته. بينما تأسس العلم المادي على الافتراض المتأصل في المعرفة الموضوعية بأن العقل صحيح، وأن الكون يمكن فهمه. فالفلسفة، أو الفهم المنسق، تقوم على الافتراض المتأصل، فيما عُرِفَ بروح الحكمة، وأن هذه الحكمة صالحة لكل زمان ومكان، وأن الكون المادي يمكن تنسيقه مع العالم الروحاني. بينما التدين، الذي يمثل حقيقة التجربة الروحية الشخصية، قد تأسس على افتراض أنه ضابط الفكر المتأصل بأن الإيمان صحيح، وأن الله يمكن معرفته والتحقق من وجوده بالعقل والقلب.

الصدمة

مما لا شك فيه، أن انتشار فيروس كورونا «كوفيد ١٩» قد أثار، كما أسلفنا، الرعب والذعر والهلع في مختلف أنحاء العالم، وأحدث صدمة عنيفة للعقل الإنساني، واضطراباً شَلَّ العقول والأفهام، وشغل القلوب بأسئلة الوجود والعدم. وذلك بعد أن أدرك الناس الخيط الرفيع بين الحياة والموت، بسبب ما جلبه الوباء من إجراءات قيدت حياة البشر، وما جَرَّهُ من خسائر معنوية ومادية هائلة، وما أحدثه من تغيرات في مختلف أنشطة الحياة الاجتماعية الثقافية والدينية، وقطاعات الحركة السياسية والاقتصادية. ومما لا شك فيه أن الجائحة لها آثارها المروعة والكارثية على ما ألفه الإنسان وورثه في تجاربه الحضارية المختلفة، وأن الحياة بعده لن تكون على ذات هيئتها وتفاصيلها، التي كانت قبله. وعلى الرغم من أن فيروس كورونا المستجد قد خَفَّتْ حدته، إلا أنه ما يزال يهدد حياة الناس، ويواصل انتشاره في العالم، وأجبر الحكومات على اتخاذ تدابير استثنائية غير مسبوقة، من العزل، والتباعد الاجتماعي، وفرض

الحجر الصحي على السكان، إلى إغلاق الحدود، وإلغاء التجمعات، وحتى تعليق الصلوات في المساجد والكنائس ومختلف دور العبادة، ومنع الاحتفالات والمهرجانات والأنشطة الاجتماعية والدينية.

لقد وقفت المعرفة البشرية عاجزة أمام إدراك كنه «كوفيد-١٩»، فكثرت التفسيرات والترجيحات، وتمايزت التخمينات والتكهنات، وفاض سوق نظريات المؤامرة بعروض وروايات وحكايات زادت البلبلة، وكَثَّفت الغموض، وضاعفت القلق، وأرهقت العقول، وأثقلت القلوب. وأصاب العلم، الذي كان يُنْتَظَرُ للإنقاذ، الشلل في الإسراع بتحصين الناس بيقين المعرفة، وتطمينهم في معاشهم ومعادهم، وتأمين أنشطتهم، أو إيجاد مصل يقف بينهم والإصابة بهذا الفيروس المجهول الفتاك، أو علاج يقي من آلامه وقسوته القاتلة. فقد أقعد الناس، واعتقل مصيرهم، لأشهر طوال، حتى تسلل السأم إلى أنفسهم، فجنح الكثيرون للمخاطرة بالخروج من أسوار حَجْرِهم، وطفقوا يسعون في الأرض لكسب معاشهم، غير عابئين بأخطار أفرغت الجيوب وأدنت الخطوب. فقد مثلت الجائحة أوقاتاً مقلقة للناس، وعَقِلَ المتفكرون أهمية الصلاة، واستبانوا يقين تجليها في دعم المؤمنين، وذلك بتشجيع الوحدة الاجتماعية من خلال هدف مشترك. فوجب أن تحفز الناس للسعي إلى جيرانهم لتقاسم الموارد معهم، وتعظيم جهودهم المشتركة كبشر، بصرف النظر عن خطوط الانقسام في الماضي. فعقدت الكثير من المؤسسات شراكة مع منظمات مجتمعية، أو دينية أخرى، إذا لم يكن لديها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا بنفسها.

لقد انعكس أثر وباء «كوفيد-١٩» على درجات الوعي والاهتمام بالدين، وبدّلَ، إلى حين، في أنماط ممارسة التدين بطرق مختلفة، بما في ذلك إلغاء خدمات العبادة الجماعية لكل الأديان، وإغلاق مدارس التعليم الديني، وكذلك إلغاء الزيارات للأماكن المقدسة والحج والعمرة، وكل الاحتفالات والمهرجانات الدينية. فقيمة الحياة في الدين مُقَدَّمَةٌ على غيرها، قال تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا

بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة: ١٩٥)، وعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِذَا سمِعْتُمْ الطَّاعُونَ بِأَرْضٍ، فَلاَ تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وقَعَ بِأَرْضٍ، وَأَنْتُمْ فِيهَا، فَلاَ تَخْرُجُوا مِنْهَا)، وهذا في قول سيدنا عمر، رضي الله عنه، فِرَارٌ (مِنْ قَدَرِ اللَّه إلى قَدَرِ اللَّه). وربما تكون وطأة الجائحة قد خَفَّت بالفعل، كما أسلفنا، إلا أنه ما يزال يتفشى، وأن الأزمة ما تزال مستمرة، ونتائجها ما زالت تلقي بظلالها وقسوتها على مختلف الدول والشعوب، وأن الحل ما يزال بعيد المنال، رغم ما تبشر به بعض مراكز البحث العلمي، وتتسابق لإنجازه من أمصال وعقاقير.

وبالقطع، فإن حدث وتمكنت هذه المراكز من النجاح، وقضى منتجها على الفيروس، أو ساهم في الوقاية منه، ومعافاة من أصيبوا به، سيسعد الناس باستئناف الحياة من جديد. بيد أن هناك شبه إجماع بين معظم الخبراء والمراقبين على أن أحوال العالم بعد أزمة «كوفيد-١٩» لن تكون مثل ما كانت عليه قبل هذه الأزمة. ففي الأشهر القليلة الماضية، أعاد الناس في جميع أنحاء العالم تركيز أنظارهم على طبيعة كل شيء ألفوه، بما في ذلك المعتقدات الدينية، والمفردات الدينية، والتصورات الدينية، وأنماط ممارسة التدين. وبالفعل، فقد دخل بعض علماء ورجال الدين في التفكير الجدي والحوار حول طبيعة الإيمان، أو جوهر الدين نفسه، وكيفية مواءمة ممارسات التدين. وهذا المقال سينظر في اقتراب الناس من الدين بالطريقة التقليدية، ولكن بالأسلوب المعاصر في ممارسة العبادات، الذي فرضته الجائحة. فقد برزت بشكل كثيف القضايا المتعلقة بوجود الدين كمسكن للخوف والهلع، ومُعين على الإطمئنان، وطفق الكثيرون يبحثون عن الطمأنينة المفقودة في المعرفة الإنسانية، التي عجزت عن مجابهة تحديات الجائحة، في التمسك بالمعتقد الديني، وصاروا في وضع أفضل في فهمهم لطبيعة الإيمان، وجوهر الاعتقاد. الأمر الذي يجعلنا نتساءل: كيف بَدَّل الفيروس التاجي الحياة العامة في العالم، خاصة ما يتعلق منها بالدين والتدين؟

مرونة التدين

من كان يصدق أن يقف شخص في مقام بابا الفاتيكان وحيداً، لأول مرة في التاريخ، ليَؤُمّ صلاة بغير مُصَلين. فقد أدى البابا فرنسيس، يوم الجمعة ٢٧ مارس ٢٠٢٠، الصلاة وحيداً في ساحة كاتدرائية القديس بطرس في الفاتيكان، والخالية من الناس تماماً، وطلب رئيس الكنيسة الكاثوليكية، التي يتبعها ١،٣ مليار شخص، من أتباعه مشاركته افتراضياً الصلاة، التي استمرت ساعة، إذ بث الموقع الإلكتروني للفاتيكان الصلاة بثماني لغات، بينها الصينية والعربية، يضاف إليها قناة بلغة الإشارة. وهذا أمر جديد، ويحدث للمرة الأولى في التاريخ، صلاة في مواجهة «عاصفة» وباء كورونا المستجد، داعياً العالم «الخائف والضائع» إلى إعادة النظر في أولوياته والعودة إلى الإيمان. لقد فعل ذلك وهو يعلم أن كل سكان الأرض تقريباً قيد الحجر، وتفشي الوباء يتسارع كلما خفت وطأته. وها هو عالم الإسلام، والمسيحية، واليهودية، وبقية أديان العالم، مُنِعَ المصلون من التوجه إلى المساجد والكنائس، ودور العبادة الأخرى، وواجهت كل الدول الوباء بالإجراءات نفسها، في مواجهة قاسية مع «كوفيد-١٩».

إننا لا نرمز لأي تمييز هنا، غير أن عبادات المسلمين الجماعية هي الأكثر تضرراً بالإجراءات الصحية، التي ارتبطت بجائحة كورونا، نظراً لارتباط شعائر الدين الإسلامي بشكل كبير بأفضلية المعنى الجماعي للتدين. فقد تغيرت مشاهد دينية كثيرة لدى المسلمين، خلال محاولة البلدان الإسلامية السيطرة على الجائحة، وربما تتشكل بالنتيجة قواعد قياس جديدة يتم الاحتكام إليها؛ بفتاوى غير مسبوقة حول كيفية أداء بعض الشعائر الدينية الإسلامية. ومما لا شك فيه أن الجانب الديني عند المسلمين، كغيره من جوانب الحياة، قد تأثر كثيراً، وتغيرت بالفعل مشاهد عديدة لدى المسلمين، التي ظلت لأجيال عديدة راسخة في الوجدان والتقاليد الإسلامية، حتى أصبحت جزءاً من القدسية الإسلامية، التي من دونها لا يكتمل التدين، أو دونها تكون العقيدة ناقصة، إلا بتصويب من علماء الدين، أصحاب الحجة والبرهان.

إن أول ما افتقده المسلمون هو صلاة الجماعة في المساجد خمس مرات يومياً، إذ اختفى ذلك المشهد تماماً، ويتخوف البعض من أن ينساها المسلمون وخاصة الأجيال الجديدة، التي لديها القدرة على التأقلم والتعود على أي وضع جديد. يليها، مشهد صلاة الجمعة، والتي يحرص على أدائها المسلمون كل أسبوع، خاصة الذين اعتادوا الذهاب إلى المسجد بصحبة أولادهم، وأحياناً جميع أفراد أسرتهم، أو أصدقائهم. وكان الحزن كبيراً عندما هلَّ شهر رمضان، الذي يمثل قيمة ورمزية روحانية وإيمانية للمسلمين في مختلف أنحاء العالم، حيث تكتظ المساجد بروادها، الذين يفدون إليها لأداء الصلوات الخمس في جماعة طوال النهار، ثم يبادرون سعياً إليها مساءً عقب الإفطار لحجز مكان لهم في مقدمة الصفوف لأداء صلاة العشاء والتراويح، وكانت تضاء دور العبادة طوال الليل ابتهاجاً بالشهر الفضيل.

ومثلما اختفت مشاهد رمضان هذا العام من حياة المسلمين، غاب كذلك مشهد صلاة عيد الفطر، وعيد الأضحى. وعلى الرغم من أنهما سنة مؤكدة وليستا فرضاً، إلا أنهما من الصلوات، التي يحرص الجميع، الرجال والنساء، الكبار والصغار، على أدائها في الساحات والميادين الواسعة، لأنها تعبر عن احتفال يُدْخِل البهجة والفرح والسرور على النفوس، كما أنها تشكل الفرصة لتلاقي الأهل والأصدقاء والجيران للتهنئة، إذ يشكل التجمع في حد ذاته شعيرة من شعائر المسلمين. وكان المشهد الأكثر صعوبة على جميع المسلمين هو منظر الكعبة في مكة المكرمة، حيث البيت المُحَرَّم، وقد اختفت منه تلك الحشود، التي تطوف بالبيت العتيق على مدار الساعة. بل لقد اختفى أكبر تجمع إسلامي خلال شهر رمضان، حيث كان الحَرَمَان الشريفان في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، يرتادهما أكثر من سبعة ملايين مسلم من مختلف أنحاء العالم، لأداء العمرة، وصلاة التراويح خلال هذا الشهر المعظم، الذي أنزل فيه القرآن. وحتى عندما جاء قرار فتح المساجد، قيدته شروط وظروف جديدة لم يعتَد عليها المسلمون من قبل؛ مثل، ارتداء الكمامات، والتباعد بين المصلين، غير المحبب في صلاة الجماعة، التي لابد أن يكون المصلون فيها متراصون، والصفوف فيها متقاربة،

وعادة ما ينصتون للإمام، قبل أن يُكَبِّر للصلاة، ينبههم إلى مساواة الصفوف وسَدّ الفُرَج. كما أن عملية التباعد قللت أعداد المصلين في المساجد، وزادت الإجراءات من وقت الدخول للمساجد الكبرى، مما أوجد مشقّة على المصلين لم يعتادوا عليها من قبل.

المتدينون في المقدمة

لقد مَكَّن هذا الوقت غير المسبوق للوباء العالمي، الذي تسبب فيه فيروس «كوفيد-١٩»، للعديد من المؤسسات الدينية أن تكون هي الجهات المساهمة بشكل إيجابي في منع انتشار الفيروس، والعمل كمصدر للراحة المعنوية، وباعث للاستقرار النفسي. وكثيراً ما يكون الفاعلون الدينيون في وضع جيد يسمح لهم بالاستجابة السريعة، وإبلاغ المعلومات والتعاليم لأتباعهم في أوقات الأزمات، لأنهم مُدْرِكُون أكثر من غيرهم لضعف المجتمع، مما يحتم عليهم مساعدته بما يستطيعون، وزيادة قدرته الروحية والمعنوية على الثبات. ورغم أن المؤسسات الدينية كانت، في كثير من المجتمعات، سَبَّاقَة لطمأنة الناس لمجابهة الوباء، وتعزيز المناعة الروحية والمعنوية بالتضرع والدعاء، إلا أن اتخاذ الدول حول العالم لتدابير صارمة حَدَّت هي الأخرى من احتمالية إصابة الفرد بالمرض، أو نقله إلى الآخرين. ونعلم جميعاً أن التضليل حول التدابير الوقائية، والشائعات المتعلقة بتفشي الفيروس، يمكن أن تكون ضارة إذا تناقلتها الألسن، أو اتبعت عفوياً من قبل أعضاء أي مجتمع. لهذا، كان هناك تركيز كبير على قادة المجتمع، وعلى رأسهم علماء ورجال الدين، للحفاظ على خط اتصال قابل للتطبيق مع السلطات الحكومية لضمان حصولهم على معلومات دقيقة بشأن الوباء والتدابير الوقائية، ومن ثم نقلها إلى المواطنين، بعد أن أكسبها هؤلاء القادة المزيد من الموثوقية والمصداقية. علاوة على ذلك، عمد الكثيرون منهم على تشجيع مجتمعاتهم على الاستماع إلى إرشادات السلامة، التي تروج لها حكوماتهم، ومنظمة الصحة العالمية، لضمان سلامة ورفاهية الجميع. وقد تمكّن القادة الدينيون والمجتمعات المحافظة على التواصل المستمر من خلال المنصات عبر الإنترنت؛ مثل، فيسبوك، والواتساب، والبريد الإلكتروني.

لقد دعا قادة العالم إلى التباعد الاجتماعي، فكان لا بد من وجوب استخدام طرق جديدة لدعم أفراد المجتمعات على خطوط الاتصال، ولحسن الحظ كان قادة المؤسسات الدينية في الطليعة، واستعانوا بالشباب كمستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا. وذلك لأن التكنولوجيا الرقمية لا تزال تطوراً حديثاً، فقد لا يكون لدى الزعماء الدينيين التقليديين فهم تكويني حول كيفية استخدام المنصات التكنولوجية للتواصل مع جمهور واسع. هذا إلى جانب أنه من المحتمل أن تلقى الرسائل، التي يطورها الشباب، وينقلونها عبر هذه المنصات، صدى لدى أقرانهم. لذلك، سعت، ووجب أن تسعى، المجتمعات المحلية والقادة الدينيون إلى المشاركة الفعالة مع الشباب في تطوير الرسائل، والمساعدة في استخدام التكنولوجيا، ووسائل التواصل الاجتماعي، كآلية اتصال شامل خلال هذه الفترة من التباعد الاجتماعي. وقد لعب الشباب والشابات من المؤمنين المتدينين دوراً مهماً في التواصل مع أقرانهم ومجتمعاتهم بشكل عام.

جانب مهم آخر ينبغي الإشارة إليه، هو أن المؤسسات الدينية عملت بجدٍ لتعزيز الوحدة والتعاطف في كل أوقات الأزمات، كما فعلت وتفعل إبان هذه الجائحة، خاصة تصديها لبعض الظواهر الاجتماعية السالبة، التي أسهمت في توتر بعض المجتمعات. فقد اُستُخدِمَت جائحة «كوفيد-١٩» إلى انتشار هجمات كراهية الأجانب والتمييز ضد مجموعات ومجتمعات معينة. لهذا، عمد القادة الدينيون، وقادة المجتمع الأهلي والمدني، إلى تعزيز رسائل الوحدة، ومناقشة أهمية منع الوصمة الاجتماعية، ورفعت شعار «أنا والجماعات مع أفراد المجتمع». وشجع هذا أفراد المجتمع على إظهار التعاطف مع الآخرين، وفهم طبيعة الفيروس نفسه، بعد أن تأكد العارفون من أن جميع الرسائل مدروسة ومتعمدة. وقد كانت أولى الواجبات، التي ألقيت على عاتق رجال الدين، هي إرشاد مجتمعاتهم حول الممارسات الدينية الآمنة، بما في ذلك إقناعهم بصحة الصلاة والتعبد في البيوت بدلاً عن الاحتشاد في دُور العبادة. بينما كان عليهم أيضاً حض الناس على ممارسة التباعد الاجتماعي، وذلك بإعادة تكييف

ممارسة الطقوس الدينية من أجل تقليل مخاطر انتقال الفيروس. علاوة على ذلك، تم التأكيد على قيمة النظافة في كل دين؛ فتوجب على الزعماء الدينيين استخدام التعاليم الدينية لتعريف المجتمع بأهمية الصرف الصحي والنظافة. وتواثقت معهم منظمة الصحة العالمية بالتأكيد على أهمية النظافة؛ مثل، غسل اليدين بالماء الدافئ والصابون، للمساعدة في منع انتشار الفيروس.

إن كل التعاليم المعروفة للأديان المختلفة تشجعنا على أن نكون لطفاء راحمين ومتراحمين وداعمين ومؤازرين لجيراننا، قال الله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (النساء: ٣٦). وفي حديث عبد الله بن عمر وعائشة، رضي الله تعالى عنهما، قالا: قال رسول الله ﷺ (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه). ونقرأ في الإنجيل معادل لذلك: (مَنْ لاَ يُحِبُّ جاره لَمْ يَعْرِف الله) (يوحنا الأولى ٤: ٨)، و(مَنْ لاَ يُحِبُّ أَخَاهُ، إلي أَبْصَرَهُ، كَيْفَ يَقْدِرُ أَنْ يُحِبَّ الله، إلي لَمْ يُبْصِرْهُ) (يوحنا الأولى ٤: ٢٠)، و(الله مَحَبَّة) (يوحنا الأولى ٤: ٨)، ودعوتنا العظمى كبشر هي أن نتخلّق بأخلاق الخالق، الذي نعبده، ونهتدي بتعاليمه. وقد تمكنت المؤسسات الدينية، كبيرة كانت أم صغيرة، في أثناء ممارسة التباعد الاجتماعي، من توفير الموارد لمساعدة المجتمع، وخاصة الأكثر ضعفاً. وعملت على ضمان حصول الأطفال، وكبار السن، على المعينات المناعية، والتغذية السليمة، والرعاية الصحية، والأدوية اللازمة. وشجعت أولئك المعرضين لخطر أقل للمساعدة في التسوق من البقالات وإحضار الأدوية والإمدادات لكبار السن وأفراد المجتمع، الذين يعانون من نقص المناعة. تواصلاً لخدمة المجتمع.

وقبل كل شيء، استشعرت المؤسسات الدينية واجب أن تستمر في خدمة المجتمع، إلى جانب خدمات الصلاة والشعائر المهمة للناس المُوكِّدة للالتزام بفروض دينهم، لأن الحفاظ على روتين معدّل لممارسة التدين يخلق الإحساس

المطلوب بالاستقرار في مواجهة العديد من التغييرات في حياتنا العادية، التي كنا نظن أنّ الإيمان هو فقط آلية دعم ومواجهة، خاصة في وقت الأزمات ولحظات عدم اليقين، لكن الجائحة، أعادتنا لحقيقة هذا الإيمان، وهي أنه يشكل المنظور الدقيق في تفسير الحياة، وظواهرها، بما فيها جائحاتها الكبرى. فالإيمان هو بالفعل آلية دعم ومواجهة مهمة، لا يستغني عنها الإنسان لاستعادة توازنه المعنوي. لهذا، كان لا بد أن يكون الدين حاضراً بقيمه وشعائره في هذه اللحظات الحرجة، وبينما تم تعطيل تجمّعات العبادة العامة مؤقتاً، سعت بعض المؤسسات الدينية لإيجاد طرق جديدة لتقديم خدماتها، إذ أمكنها القيام بذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا، مثل فيسبوك، أو يوتيوب، لبث الصلاة مباشرة. واستمر استخدام الإذاعة والتلفاز أيضاً كوسيلتين فعالتين للوصول إلى الناس، ومشاركة المعلومات الحيوية لجمهور واسع من المجتمع. وأرسلت أجنحة الإغاثة للمنظمات الدينية لوازم تطهير، وأجهزة تنفس، تعمل بالطاقة الشمسية لتنقية الهواء، وكِمَامَات للوجه، وقفازات، وكواشف للحمض النووي للفيروس التاجي، وأجهزة تهوية، ومراقبات للمرضى، وإبر للحقن، ومضخات للتنفس، وأغذية إلى المناطق المصابة، وقدمت اختبار «كوفيد-١٩» مجاناً لكل مَنْ سعوا إليها.

أسئلة المصير

عَرفَ الناس، منذ القِدَم، أن في كل نِقْمَة نِعْمَة، فرغم كل ما تقدم ذِكرُه من حول جائحة كورونا إلا أن أشهر الحجر الصحي أتاحت لنا، أولاً، سانحة أن نطرح على أنفسنا أسئلة إشكالية حارقة، ما كان يمكن أن تتوفر لنا خلوة مع الذات؛ بهذا العمق والطول، لنتفحصها من قبل، مما أقنعنا حقاً بأن في كل نِقْمَة وجه آخر لاستدراك النِعْمَة. فالخلوة، التي أجبرتنا عليها إجراءات الحجر الصحي، أتاحت لنا، ثانياً، من الوقت ما نناقش فيه قلق المصير، بعد أن كَبَّل العجز الجميع، وتوقفت أنشطة الحياة بكل أنماطها وأبعادها. وما كان لنا، ثالثاً، إلا أن ندخل في عملية تفكير أكثر أهمية وشمولية مما اعتدنا عليه

إبان حركتنا اللاهثة خلف أقضية الحياة، و«أجندتها الروتينية»، التي طورناها بمحض إرادتنا القاصرة عن فهم غالب حقائق الطبيعة البشرية. ولكن كيف نُجيب على الأسئلة الإشكالية إذا كانت استفساراتنا العادية عن الجائحة، التي أجبرتنا على الإحتماء بأركان بيوتنا، لم تجد إجابة صريحة ومقنعة من العلم والعلماء، رغم نبشهم اللاهث لكل ما راكمناه من علوم ومعارف عبر القرون؟ فهل من الأصوب أن نلجأ لإجابة الدين الباعثة للإطمئنان، أم نقتحم مجاهل الفلسفة، وإن اختلفت عن الدين في كونها نقدية فقط، بينما الدين شامل وكامل ويقيني في آن؟ إن الدين لكل مؤمن هو نقدي بالضرورة وللضرورة لأساليب حياة الناس وكسبهم، ولكن ليس نقدياً على إطلاقه كالفلسفة، كما ظل يَظِنُّ الكثيرون.

لقد أظهرت الجائحة حاجة الناس إلى طرح الأسئلة الوجودية بمنطق الفلسفة، كما عمقت في دواخلهم الإحساس بالحاجة إلى إجابات الإيمان، الذي يغرسه الدين في العقول والقلوب. إذ إن الدين يطرح نظرة شاملة عن كل الحياة والكون، وأنه يقدم للمؤمن إجابات لكل الأسئلة الأساسية، والأكثر أهمية، التي تجابه البشر في جميع أنحاء الأرض. وإذا كانت إجابات الفلسفة تخضع في الغالب للتدقيق الناقد للعقل والمنطق، إلا أن الإجابات، التي يقدمها الدين تشمل كل ذلك، إلى جانب أنه يحرسها اليقين العلمي، والاقتناع النفسي، فلا يطالها الشك والريب. والواقع أن العديد من المعتقدات الدينية قد تبدو لغير المؤمنين بها أنها تتحدى المنطق، وتبدو أنها غير معقولة، في حين أن الدين أساسه الإيمان والتسليم المطلق، المبني على اليقين العقلي أصلاً، فحقائق الدين معربة ومبينة لاجل عَقْلِها؛ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: ٢)، وأمثال معرفية مرئية معقولة يجليها التفكر العلمي، ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣). وحتى عندما يتعامل المتدين مع التفكير الفلسفي بطريقة نقدية، ويفترض إملاءات العقل، إلا أنه دائماً ما يقترب من الإيمان برسوخ اليقين في المعتقدات الدينية، التي يُمكنها إشباع حاجات القلب، الذي هو محل العقل والتعقل؛ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ

يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦)، إذ لا يفصل المنظور الإسلامي الحالة العقلية عن الإدراك الشعوري، أما ممارسات المتدينين فهي لا يعتد بها، في فهم أصل الدين، لأن أغلبها ناقصة، إن لم تكن مناقضة لفقه الدين والتدين في كثير من الأحوال. وفي حين يبدأ الفلاسفة بمجموعة من الافتراضات الموضوعية على أساس أنها ضرورية، يتبنى المتدينون المُقَلِّدُون، أو التقليديون، المعتقدات على أنها أساسية، أو جوهرية، ولا تخضع لاحتمالات عدم التصديق، أو للتحليل النقدي. فالفلاسفة يقومون بفحص جميع التصورات والافتراضات لأي نظام فكري، ويعتقد المتدينون التقليديون فيما يؤمنون به، بل إنه لا توجد لديهم أفكار، يمكن قبولها، إذا كانت، في محدودية تصور الفلاسفة المادي، وتتعارض مع يقينيات إيمانهم.

إننا الآن أمام لحظة فارقة في التاريخ الإنساني، وربما قد لا تتوفر بيانات رسمية عن أعداد الذين لجأوا إلى الدين للإجابة على ما اضطرب في نفوسهم من أسئلة حول الحياة والموت والبعث والنشور، في أيام الجائحة الأولى، وما أعقبها من أشهر الحجر، إلا أن المؤكد، الذي دلت عليه التقارير الإعلامية والمناشدات العامة، أن الاقتراب من الدين كان سمة عامة، وأن سؤال الدين كان مركزياً في محاولات العلاج الاجتماعي والروحي لاضطرابات الأزمة الغامضة. كما أن تكيفت أنماط التدين مع الأوضاع المستجدة شكل ظواهر فريدة في مسيرة الإنسان الروحية. فقد اعتمد الكثيرون على فكرة ما إذا كان يمكن أن يكون للدين دور قوي في الوقاية، أو على ما إذا كان يمكن تطوير أشكال جديدة تعالج المسائل الكبرى لأنماط التدين؛ فالإدراك العام هو أن الدين ثابت كامل، والتدين هو المتحرك نحو فهمه بالاجتهاد، كما هو الحال في ما صحب جائحة كورونا من اجتهادات. إذ جرى تعريف التدين بطريقة استدراكية، لأغراض مشاركة الواقع الاجتماعي، والأبعاد النهائية للتجربة الإنسانية، بطرق معرفية ووجودية وعملية. وهذا تطلب وضع الدين ضمن نطاق أكبر للفعل الجمعي للمجتمع، الذي يمكن أن يتعامل مع الغايات، وكيف تُعَرَّف، وكيف يمكن لهذه الغايات أن تقدم

الدافع للبشر لمواجهة الجائحة. فكانت مشاركة أنماط التدين مثيرة للاهتمام، وعُرِضَت بحجج جيدة، بما بدا، أنه يشكل ظواهر فريدة في الممارسة التقليدية، في التاريخ الإنساني. أما إذا كنا سنحصل على الحقائق النهائية لهذه المشاركة بشكل صحيح في نهاية المطاف، أم لا، فهذا أمر سيجليه لنا المستقبل.

في الختام

يمكننا القول، بعد هذا العرض، إن الدين كان حاضراً في النفوس، وعززت القناعات الروحية القدرة على التواؤم مع لحظات الإحساس بالضياع والقلق الوجودي، وحفزت على طرح الأسئلة الإشكالية الكبرى حول المصير الإنساني. كما أن المساهمات الأساسية للتدين، في أشهر هذه الجائحة، قد أتت عبر تلك الأشكال من الانضباط، التي حفزت بها الكثير من المؤسسات الدينية أتباعها، للانخراط في خدمة المجتمع. وهنا يمكن أن توصف التجربة الدينية بإعطاء سرد معياري موضوعي لما هو قد اختُبر في نهاية المطاف. ولأهمية هذا، فإن مفتاح الدعوة إلى استدعاء الدين، جاءت من السياسيين قبل القيادات الدينية التقليدية، التي عادة ما تتعامل مع الأسئلة الكبرى بإظهار المعقول منها، وذلك الذي من الممكن أن يكون قابلاً لمخاطبة الواقع. فكان الجزء الأكبر من هذه الدعوات موجهاً لتذكير المجتمعات بقيم التضامن الحقيقية، التي تحض على إطعام المسكين، والتواصل، ومساعدة الجار، وغيرها من المفاهيم الدالة على الخير، بما في ذلك الدعم المعنوي والروحي. وحتى لو رأى البعض أن هذه الدعوات لم تكن كافية، إلا أن أهميتها على المدى الطويل لا جدال فيها، ففي الكثير من المجتمعات لن يكون ذلك مجدياً، أي التضامن، إلا من خلال هذه المؤسسات الدينية. لذا، تجري الآن مناقشة الدين في إطار التعامل مع الأسئلة الكبرى، وكذلك فقه تطوير أنماط التدين، وإيجاد جمهور أوسع من العلماء والمفكرين مهتم بمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة، وإعادة شعائر التدين إلى حقائقها المعنية أصلاً بنفع الناس والمجتمعات.

لقد كانت جائحة فيروس كورونا، بالنسبة للعالم، تحدياً وجودياً لا يستجيب له إلا الإيمان، بينما شكلت هذه الجائحة تصادماً، وجهاً لوجه، مع العلم، إذ أظهر الفيروس هشاشة مئات السنين من المعرفة العلمية، التي تم بناؤها للسيطرة على مقاليد الأمور في الحياة، وعلى افتراض أن البشر يمكن أن يكونوا آمنين من أخطار الأوبئة والجوائح. ولكن، فجأة، اكتشفنا كم نحن عاجزون، وتقرر إغلاق الحياة، بينما لم يكن ممكناً تصور نهاية لهذا الإغلاق، فزادت الحيرة وتفاقم القلق. ومما زاد الطين بلة، أن عمليات الإغلاق تزامنت مع كثير من المناسبات والأعياد الدينية، فتعطلت الاحتفالات الدينية للمسلمين واليهود والمسيحيين وغيرهم. ولكن، رغم ذلك، ازداد الإقبال على الدين، واستلهم العديد من القادة الدينيين فكرة القادمين إليهم حديثاً، الذين قد ينظرون إلى ما وراء الحقائق المتسارعة للحياة الحديثة، ويفكرون في أسئلة أكبر من مجرد الإجابة على أقضية الحياة العادية. لهذا، ومع هذا الدور المكثف، الذي لعبه المتدينون في التخفيف من آثار الجائحة، ووالإقرار بالأثر الدائم للأديان في المجتمع الحديث، فإننا نستطيع أن نحاجج بأنه لا ينبغي فصل العلم والدين وسط صراعنا مع الوباء، أو أزمة وجودية أخرى. فقد يستفيد الدين والقادة الدينيون من هذه الأزمة، لأنهم أصبحوا بحق جزءاً من الحل للحد من انتشار الفيروس. وتأكد أن للدين دور في إقناع الناس بأن منع خسارة عشرات الآلاف من الأرواح يتطلب في الواقع جهوداً أكثر من مجرد تغير نمط الصلاة، أو غيرها من العبادات، وإنما الحفاظ على أصل الحياة بدعم الناس وإطعامهم وتطبيبهم. وبما أنه ما زالت هناك تحديات ضخمة، وجوائح غير متوقعة، وأن العلم في بحث دؤوب عن عقارات للوقاية والعلاج، يجب أن تكون هذه الأزمة هي الوقت المناسب للأديان، وكذلك الزعماء الدينيين، للمشاركة في شرح ودعم النتائج العلمية العقلانية لإنقاذ حياة البشر، والتأكيد على أن العلم والإيمان لا ينفصلان.

متطلبات الإصلاح التعليمي لتحقيق التنمية

الزبير مهداد*

ملخص

تستعرض هذه الدراسة مظاهر فشل خطط التنمية والإصلاح التربوي، وتحاول البحث عن أسباب ذلك في عناصر العملية التعليمية (المنهاج، المتعلم، والمعلم)، كما تستعرض نتائج التقارير والدراسات التي تكشف عن الثغرات في العناصر الثلاثة والتي تعرقل تحقيق التنمية.

تتطرق الدراسة إلى إهمال المناهج للمهارات، وتركيزها على المحتوى. الأمر الـذي لا يحـدث تأثيـراً في معامل ذكاء المتعلمين ولا في معدله. كما تشير إلى العوامل الاجتماعية المعطبة للطفولة، وخاصة خلال فترة الطفولة المبكرة، والتي تحرمها من الاستمتاع بالتعليم الأولي وسائر شروط النمو العقلي، الأمر الذي يؤثر سلباً في سنوات نموهم اللاحقة. أما بخصوص المدرس، فإن فقره المالي والمعرفي وضعف تكوينه، عوامل لا تمكن من تحقيق أي إصلاح تربوي.

وتقترح الدراسة خطوات للارتقاء بتكوين الأساتذة لإنجاح الإصلاح التعليمي.

مقدمة: إصلاحات مبتورة

إن التنمية البشرية في المنطقة العربية حققت بعض النتائج الإيجابية، فقد لخصت عدة تقارير ما تحقق على مدى الأربعين سنة الأخيرة، فأفادت أن هناك تحسناً في توقعات الأعمار، وانخفاضاً في معدلات وفيات الأطفال، إلى جانب

---

* كاتب وباحث في التربية والثقافة (المغرب).

تغيير تركيب الأسرة الناتج عن انخفاض معدل الخصوبة وزيادة التعليم، ما أدى إلى تطور في علاقة الرجل بالمرأة والآباء بالأبناء، كما أصبحت الأسرة أكثر توازناً في تقاسم السلطة بين الزوجين اللذين تطورت نظرتهما إلى الإنجاب، فبدل النظرة التقليدية إلى النسل أصبحا يخططان لإنتاج الثروة البشرية.

وعلى الرغم مما تحقق، فإن (المشكلات الهيكلية في المجتمع العربي تثبط تمكين الشباب والنساء من حياة منتجة ومبدعة تتناسب مع قدراتهم الكاملة)[1]. والمشكلات الهيكلية منها ما هو ذو طبيعة اقتصادية، وقد تكون الأسهل في الحل، كارتفاع معدل البطالة، وضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي؛ وهناك مشكلات ذات طبيعة اجتماعية كالتدهور القيمي والسلوكي والتنموي في المنطقة، وهي تمثل تحدياً أكبر من المشكلة الاقتصادية.

كما أن الإصلاحات التربوية خلال العقود الأخيرة في البلاد العربية سطرت مساراً بارزاً وخطة عمل غنية، ووضعت استراتيجيات عمل متينة، لكنها اقتصرت على النتائج الكمية دون النوعية، فعلى الرغم من زيادة ميزانيات التعليم، وزيادة أعداد ونسب المتعلمين، إلا أن النقاش حولها يؤكد أن تلك الزيادة قد أصبحت هدفاً في حد ذاتها، فالنقاش العام حول التعليم لا يتجاوز قضايا نسب الاستيعاب والتعميم، وبناء المدارس، وأعداد المدارس التي دخلها الكمبيوتر، والنجاح في الامتحانات الإشهادية، وعدد الكتب الدراسية الجديدة، وغيرها من القضايا التي يمكن تسميتها قضايا البنية الأساسية للتعليم، ولم يكن مطروحاً خلال النقاش الدور الثقافي للتعليم أو فلسفة التعليم، أو سمات المثقف كما يخرجها نظام التعليم، أو النظام الاجتماعي والاقتصادي ومدى قدرتهما على قبول التجديد، ومدى مواكبتهما للتصورات النظرية التي تتأسس عليها الإصلاحات التربوية. وغير ذلك من القضايا التي ينبغي مناقشتها بجرأة وشجاعة وتجرد.

إن أحد أهم مؤشرات جودة التعليم نجاحه في تزويد المتعلمين بالمهارات والقدرات المعرفية، من خلال المناهج المدرسية، وأيضاً بالقدرات والمهارات غير المعرفية، والتي تحددها القيم التي تتأسس عليها فلسفة التربية، وتترجمها

المناهج المدرسية وسائر أنشطة الحياة المدرسية، وتكتسي أهمية قصوى في تحديد نوع المخرجات وجدواها ببناء القدرات غير المعرفية التي نفتقدها كثيراً في متعلمينا.

إن فروق الدخل بين الدول تحددها الفروق بين المؤسسات والسياسات الاقتصادية. فهذه المؤسسات والسياسات تعد تجسيداً هيكلياً وعملياتياً للمقدرة الجمعية للأفراد في المجتمع أي الثروة البشرية، المسؤولة عن التباينات الكبيرة في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة، فالفروق الإنتاجية بين الاقتصادات تعتمد على القدرة المجتمعة للعاملين في الحصول على المعرفة المتقدمة ومراكمتها.

إن إنتاجية الشركات والدول الحديثة تتركز في قدراتها الفكرية والنظمية ممثلةً في ثروتها البشرية، أكثر من الأصول الجامدة كالثروات الطبيعية والعقارات والمصانع، فالثروة البشرية التي تقيّم في المعرفة والمهارات والقدرات وغيرها من الصفات المجتمعة للأفراد، تعد أكثر الأصول أهمية، وأظهر تحليل مالي حديث أن قيمة الثروة البشرية في السياق الاستثماري تقدر حسابياً بما قدره ٩٣٪ من مجموع الثروة[٢].

الثروة البشرية تتشكل من المتعلمين، الذين يستوعبون مضامين منهاج دراسي على يد معلم؛ فالمتعلم والمنهاج والمعلم هي العناصر الفاعلة في التنمية البشرية، وهي نفسها عناصر للعملية التعليمية، ولا يمكن التعرض لموضوع التربية والتكوين دون التطرق لها.

وفي ما يلي نحاول فحص مكونات تلك العناصر من زاوية علاقتها بالتنمية.

أولاً: المناهج التعليمية تهمل المهارات

يمكن تعريف الثروة البشرية من منظور اقتصادي على أنها المهارات والتوجهات والصفات الشخصية التي يترجمها الناس إلى نشاطات اقتصادية، هذه الثروة تتكون في عمر مبكر جداً، في ظل بيئة مجتمعية ملائمة، توفر الدعم الذاتي والتلاقح البيني الذي ينتج حركية تكامل وتوالد ذاتي يبني الثروة البشرية، من خلال الآليات التي تجعل المهارات والقدرات تتضاعف وتتوالد باستمرار؛ فالمهارات غير المعرفية تنتج المهارات المعرفية، الذي ينمي مخزونها المهارات غير المعرفية أيضاً في عملية تكاملية هائلة.

إن القدرات المعرفية تمثل محدداً جوهرياً للثروة البشرية، يمكن قياسها بسهولة، وقد بحثت دراسة حديثة دور الثروة البشرية المعرفية في النمو الاقتصادي لـ ١٤٨ دولة[٣]، على مدى ٣٤ عاماً ممتداً من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٩، وكان من نتائجها أن (القدرة المعرفية مقيسة بمعامل الذكاء أو النجاح المدرسي، تنبئ بقوة عن النمو الاقتصادي على مستوى العالم. وأن المقياسان يمكن جمع متوسطيهما في مؤشر واحد لـ «الذكاء»، وتأكد من الدراسة أن النمو الاقتصادي في العقود الأربعة الأخيرة يمكن أن يُعزى بدرجة كبيرة إلى ارتفاع «الذكاء» الذي يعني في الدراسة ارتفاع معامل ذكاء الأفراد ونجاحهم المدرسي)[٤]، فنتائج اختبارات معامل الذكاء ترتبط بشدة بالتقييمات العالمية للإنجاز المدرسي.

فالذكاء يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال متغيرات متعددة مؤسسية واقتصادية وسلوكية وبيولوجية، ترتبط فيما بينها، وتتضمن الديمقراطية، والحرية السياسية، والفساد، ونسبة الدخل القومي المخصص للاستثمار، والتنافسية التقنية، وصحة المواطنين، ومعدل الادخار، وانتشار الجريمة.

كما بينت دراسة أن معدل الذكاء القومي يرتبط إيجابياً بثلاث من الصفات العامة الخمس الكبرى للسلوك البشري، وهي الرضا والانفتاح على الخبرات، والألفة، فالصفات الخمس الكبرى (العصابية، الرضا، الانفتاح على الخبرات، الألفة، والاجتهاد) ومعاملات الذكاء في الثقافات المختلفة، تفسر إحصائياً ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفرد. والرضا والذكاء هما أكثر المنبئات أهمية فيما يتعلق بالنجاح الاقتصادي، إذ كانا مرتبطين إيجابياً وبقوة مع الناتج المحلي الإجمالي[٥].

هذه العوامل مجتمعة تمكّن الدولة من ترجمة رأسمالها الفكري إلى ثروة مادية، والتوجهات المجتمعية يشكلها فعلياً «الذكاء»، والقدرات المعرفية للأفراد في المجتمع هي التي تصوغ سياساته وأخلاقه، بحيث تتبنى الشعوب ذات القدرات المعرفية الأعلى توجهات أكثر انفتاحاً واستقلالية ومناوئة للسلطوية، بخلاف الشعوب ذات القدرات المعرفية الأقل.

تعليم يهمل المهارات ويعوق التنمية

مستوى التعليم مؤثر على سياسة وقيم المجتمع، من خلال تأثيره على تشكيل ذكاء الممدرسين، فقد توصلت دراسة شملت عدداً كبيراً من الدول، بعد تحليل الثروة البشرية فيها والعوامل الجغرافية والمؤسسية والثقافية وفحص إنتاجية آلاف المؤسسات الاقتصادية، تأكد أن العامل الأقوى في تشكيل الثروة البشرية هو مستوى التعليم، أي جودته التي تنبني عليها جودة الثروة البشرية، وليس كميته ولا عدد الناس المتعلمين.

والتطور التقني الذي يرتبط بنوعية التعليم ومستواه، يشكل قوة دافعة لإنتاج العمال بنسبة مهمة تبلغ ٥١,٥٪، حسبما بينت إحدى الدراسات الحديثة (٢٠١٤) التي شملت عينة من ١٢١ دولة على مدى ٣٧ عاما[٦]، وأظهرت بيانات ذات الدراسة أن ١٢ دولة عربية كانت الأقل حظاً في التغيير التقني، لأن الأوضاع الثقافية والسياسية فيها تحد من قدرتها على تبني الأفكار التقنية.

إن الثروة البشرية، كما تعبّر عنها القدرات المعرفية، ليست ضرورية فقط للنجاح الاقتصادي، بل لها آثار بعيدة المدى على كل مناحي التنمية المجتمعية. فالشعوب هي التي تقرر مصير الدول، لأن القادة يأتون من تلك الشريحة البارعة في مجتمعاتهم، لذلك فهم يعكسون صفات بلدانهم وقدراتها المعرفية. والمستويات المرتفعة من المهارات المعرفية تساعد المواطنين أن يصبحوا أكثر تفهماً ودرايةً بمنافع الحكم غير المنحاز، ومثل تلك الشعوب هي الأكثر إدراكاً لأهمية القانون، بالرغم مما قد يفرضه ذلك من أعباء إضافية.

إن التعليم يمثل واحداً من أكثر التدابير انتشاراً في المجتمعات الحديثة، فهو يعزز العمليات الذهنية المسؤولة عن الأداء في معظم اختبارات معامل الذكاء، ويجب أن يستكمل الفرد سنواته كلها، ونقص سنة واحدة يقابله نقص يتراوح ما بين ٢,٩ إلى ٣,٧ نقطة. ما يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣٥٪[٧].

إلا أن بعض النظم التعليمية لا تكفي لرفع القدر الأساس من القدرات الذهنية للتلاميذ، فالتعليم العربي يعد ظرفاً معطباً أيضاً، لأنه يهمل القدرات الذهنية الأكثر جوهرية مثل كفاءة العمليات الذهنية، التي تنميها برامج تعليم خاصة، والذكاء المرن الذي ينمو بالتدريب على المهام التي تتطلب جهداً خاصاً لذاكرة التشغيل.

وأنظمة التعليم حين تفشل في تنمية التوازن الصحيح بين المهارات المعرفية، والمهارات غير المعرفية، تنتج ثروة بشرية ضعيفة المستوى، فتؤدي إلى الإضرار بالثروتين الاجتماعية والبشرية في المجتمع، مثلما هو حاصل في البلاد العربية، حسبما أكده تقرير البنك الدولي الصادر عام ٢٠٠٨.

فثراء بعض الدول العربية لم ينعكس على مستوى الثروة البشرية، لأن تحقيق إنجازات على مستوى الثروة البشرية لا علاقة له بالإمكانات الاقتصادية للدولة، فدولتان عربيتان ثريتان، كان أداؤهما مشابها لأداء دولتين عربيتين دخل الفرد فيهما أقل خمس مرات عن الدولتين الثريتين[٨].

إن أداءنا التعليمي يشير إلى تدهور واسع المدى وطويل للقدرات الذهنية، الذي في حال استمراره سيديم التعثر الاقتصادي، ويوسع دائرة الفقر، ويعرقل توزيع الثروات، ويعزز وينشر الحكم المتسلط.

إن خصوصية الكائن البشري تجعل الاستثمار في الإنسان يختلف عن الاستثمار في الآلات والمعدات. فبخلاف الآلة ذات العمر الإنتاجي المحدود، والتي يمكن استبدالها أو التخلص منها، فإن الإنسان لا يمكن التخلص منه إذا ثبت أنه غير منتج أو غير صالح للاستخدام، حيث يستمر في عمله مدى العمر ويظل عبئاً على المجتمع والتنمية[٩].فالأخطاء الاستثمارية في التعليم تكون نتائجها فادحة، لأن الإنسان ليس آلة يمكن الاستغناء عنها إذا لم تنتج، فعندما يتم ارتكاب أخطاء في التعليم، تخرج المدرسة إنساناً غير قادر على الإسهام في تنمية المجتمع، وتترتب عن ذلك نتائج سيئة تضر بالمجتمع كله[١٠].

والمسؤولية في ذلك يتحملها النظام التربوي الذي عجز على الرغم من الإنفاق عليه من أن يحقق الكفاية الخارجية. وعندما يتم ارتكاب الأخطاء في الاستثمار التعليمي، فتخرّج المدارس والمعاهد والجامعات بشراً يحملون الشهادات ولكنهم غير قادرين على الإسهام في تنمية مجتمعاتهم، فإن الخسارة لا تقتصر على الأموال التي صرفت على هؤلاء الناس في أثناء دراستهم، وإنما تتجاوز ذلك إلى الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع جراء دخول عناصر غير منتجة إلى ميادين العمل المختلفة. فالإنفاق المرتفع في هذه الحالة، وخلافاً للتوقعات، لا يؤدي إلى معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، والسبب في ذلك أن الإنفاق المرتفع

وإن أدى إلى تحسن كثير من مظاهر التمدرس وبنياته الأساسية، فإن جوانب أخرى خفية لم يطاولها هذا الإنفاق.

فأي الإنفاق أفضل لبلداننا، والذي يتوقع منه أفضل مردود يخدم التنمية؟ هل هو الإنفاق على التعليم الابتدائي أم الثانوي أم الجامعي؟ الإجابة عن هذا السؤال تعرضها نتائج بحوث أجريت في دول عديدة، وتبين منها –اعتباراً لدرجة نمو بلداننا– أن دراسة العوائد الاجتماعية للتعليم تبرز أهمية التعليم الابتدائي، ثم الثانوي، ثم العالي. فالدول ذات الدخل المنخفض تحقق عوائد مهمة عند التوسع في التعليم الثانوي، في حين تحقق الدول المتقدمة ذات الدخل العالي أفضل العوائد عند التوسع في التعليم العالي[١١].

إن العوائد المجزية لا تتحقق بمجرد تخصيص ميزانيات للتعليم، فالتمويل ليس هو المحدد الأساس لربحية المشروع، وهناك جوانب أخرى غير اقتصادية تؤثر في مردود الاستثمار؛ فبخصوص الاستثمار في رأس المال البشري، فإن المنطق يقتضي العمل على تحقيق أعلى مردود بأقل كلفة، ليكون الاستثمار مربحاً، لكن على الرغم من أن السلوك الاقتصادي يظل أمراً مهماً، ومع ذلك ينبغي النظر إلى التعليم من زاوية غير اقتصادية بحتة، باعتباره حقاً إنسانياً[١٢].

ثانياً: البيئة الاجتماعية المُعطبة للطفولة

إن الصعوبات والمعيقات الاجتماعية للأسر المعوزة، خصوصاً في العالم القروي، تعد أحد أسباب فشل السياسة الحكومية في تعميم التعليم[١٣]. لأن الفقر يعد بيئة معطبة، ففي ظل الفقر لا تستطيع الأسر أن توفر المقومات البنيوية للبناء النفسي السليم للطفل، فالأسرة الفقيرة وهي المجموعة الأولى الأساسية في تكوين المنظومة الفكرية للفرد، لا تستطيع أن توفّر المناخ النفسي الملائم لإشاعة مناخ الاحترام والمبادرة والابتكار.

فالعاطل والأجير،الذي بالكاد يستطيع توفير الطعام أو الكساء وشروط البقاء على قيد الحياة في حدودها الدنيا، لا يمكن أن يحرص على تعليم أبنائه، حتى لو اقتنع بأهمية التعليم، فإنه لن تتاح له الفرصة لضمان تعليم جيد لهم، فالتعليم الجيد يحتاج تغذية كافية، وعلاج متوفر، ولباس ملائم وترفيه وغير ذلك من شروط ضمان طفولة آمنة، بدنياً ونفسياً.

هذه البيئة المناوئة أو المعطبة يكون تأثيرها قوياً خلال فترة الطفولة المبكرة، أي السنوات الخمس الأولى من عمر الإنسان، وهي الفترة المهمة التي يمكن أن تصاغ فيها الثروة البشرية للأفراد. وتداعيات استمرار الظروف المناوئة والمعطبة بعيدة المدى على صحة الأفراد العقلية والنفسية والبدنية والثروة البشرية والمهارات غير المعرفية، بل وتتعدى ذلك إلى صياغة المآلات على مستوى الشعوب كاملة، حين يتم إهمال هذه الظروف ولا تعالج في الإبان، ولا تستبدل بظروف جيدة ملائمة.

إن فترة الطفولة المبكرة تظل خارج نطاق المؤسسة التعليمية، لأن التعليم في سلك التعليم الأولي «مايزال ضعيفاً» في العالم القروي بالخصوص، أما في العالم الحضري فالقطاع الخاص هو من يتكلف بمهمة توفير التعليم الأولي للأطفال، ما يؤدي إلى حرمان طائفة كبيرة من الأطفال في سن التعليم الأولي (٤ و٥ سنوات) من ولوج هذا التعليم، وهؤلاء المحرومون هم أطفال الفئات الاجتماعية المعوزة، والأطفال المنتمين للوسط القروي.وذلك ما يخلق نوعاً من الامتياز وتعزيز عدم المساواة[١٤].

كما أن استمرار الطابع الثنائي للتعليم الأولي بين تعليم عتيق وعصري يحد من انسجامه وجودته. وهيمنة التعليم العتيق على حساب التعليم الأولي العصري، لها آثار سلبية على المردود، بالنظر لطبيعة التعليم العتيق وخصوصياته ومناهجه التي لا تغيّب أنشطة التفتح، وتركز على تلقين محتوى محدد بطرق صارمة. والتلاميذ الذين لم يستفيدوا من التعليم الأولي العصري يكون لديهم ضعف في تحصيل المواد العلمية واللغات، وهي من أهم وأشقى المعضلات التي يعانيها تعليمنا[١٥].

إنَّ التنمية غير المتوازنة لا توفر الظروف البيئية المجتمعية اللازمة لحماية وتنمية القدرات الإيجابية للأفراد، ما يؤدي إلى ضمورها أو إعطابها، ويتيح الفرصة لنمو قدرات هدامة، تسهم في إدامة التنمية القاصرة التي تؤدي إلى إعطاب قدرات الأفراد، وتوجد هوة شاسعة بين القدرات الفردية المعطوبة وبين مستوى المهارات المطلوبة لتحقيق تقدم تنموي معتبر. فلابد من عملية تنمية منسقة بعناية شديدة تقودها الضرورات الملحة وتضبطها المعايير العالمية المتقدمة للأداء والمنافسة، وتركز على بناء المقدرة الإنسانية.

فالعيش تحت وطأة التنمية القاصرة، يؤدي إلى عرقلة اللحاق بركب التقدم. فالتنمية القاصرة هي تعليم ينقصه شرط الجودة ولا يسهم في تطوير مهارات المُمَدْرَسين، هي طفولة مهملة لا تتاح لها فرص امتلاك الثروة البشرية، هي فقر يؤثر على القوى العقلية للأفراد، وهي أنظمة حكم متسلطة توسع دائرة المحن الداخلية والتحديات الخارجية، وهي إدارة عمومية ترفض كل تطوير وإصلاح، وهي مظاهر سلبية كثيرة يصعب عدها وإحصاؤها.

إن عافية الدول ورفاهها الاقتصادي يعتمدان بصورة كبيرة على المتاح من الثروتين البشرية والمجتمعية، وتنمية القدرات البشرية عملية معقدة ومتعددة المستويات، تبدأ في سن مبكرة وتتأثر بعوامل أسرية وبيئية، والمهارات المعرفية وغير المعرفية تعدان العاملين الجوهريين في تحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه الثروة البشرية في عملية التنمية وتحقيق النجاح الاجتماعي والاقتصادي.

ومن شروط إدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية امتلاك آليات فعالة لتمكين الأفراد من أن يطوروا بحرية قدراً متوازناً من المهارات المعرفية وغير المعرفية، بإيجاد بيئة راعية تمكنهم من اكتساب وتنمية الثروة البشرية، بيئة تتوفر على أنظمة التمكين الهيكلية كالتعليم، وسيادة القانون، والحرية السياسية والشفافية والرعاية الصحية.

يعول على التعليم للتخفيف من تداعيات التنمية غير المتوازنة، فهو يعد عاملاً يحد من تدهور القدرات وتحسين الآفاق المستقبلية للأجيال، ويمكنها من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومنحها كفايات قيمة، بصرف النظر عن الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. ولا يمكن لأي إصلاح تعليمي أن ينجح ما لم يول عناية للمدرسين ويشركهم ويرفع معنوياتهم ويحسن ظروفهم، فتلك شروط ضرورية لتحسين أدائهم.

إن السياسات الاقتصادية التي نهجتها الدول العربية منذ العقد السابع من القرن الماضي، توخت ترشيد نفقاتها ومواردها المالية، ما أدى إلى زيادة العبء المالي للأسر الفقيرة وتردي أحوالها، لتراجع الاستثمار في المجالات الاجتماعية وإلغاء الدعم لكثير من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، التي ظلت الاستفادة منها قاصرة على الطبقات الغنية، ما يؤشر لغياب العدل في توزيع الثروة الوطنية بين كل أفراد الشعب، في الوقت الذي عرفت فيه الطبقات

الثرية من المجتمع انتعاشاً ملحوظاً وتراكماً ضخماً في ثرواتها، مما ينبئ بعدم الإنصاف في توزيع الثروة الوطنية وعدم إسهام المستفيدين منها في التنمية العامة للبلاد.

هذا الفقر يعد من أهم الظروف المعطبة، فإحدى الدراسات حول العلاقة السببية بين الفقر والأداء العقلي، أنجزت عام ٢٠١٣ [١٦]، خلصت إلى أن (الفقر يعوق القدرة الذهنية). كما تأكد من الدراسة أن تدابير النظام التعليمي والأسرة، يمكنهما النجاح في تحسين القدرات الذهنية والسلوكية للأطفال، خاصة الذين يعانون ظروفا اجتماعية واقتصادية مناوئة. وعند غياب التدابير فإن الأطفال يصبحون عرضة لإعطاب قدراتهم الذهنية التي تحول دون اكتسابهم الثروة البشرية.

يحصل الأفراد الفقراء على سنوات أقل من التعليم، والأدهى من ذلك أنهم يكتسبون ثروة بشرية أقل من كل سنة يقضونها، نتيجة تردي جودة التعليم. والتحليل الاقتصادي المحاسبي يؤكد العلاقة المباشرة بين مجمل المقدرة المهارية للأفراد، كما يشكلها التعليم، ومجمل الأداء الاقتصادي للدول، لتحقيق الأداء الاقتصادي الجيد فلا يكفي تعميم التعليم، بل يجب توفير شرط الجودة

ثالثاً: إهمال المعلم يعرقل الإصلاح

من أجل معرفة السبب الجوهري للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع، يتحتم على المرء أن يبحث عما يؤدي إلى اكتساب الثروة البشرية، أي بالتحديد هيكلية النظم التعليمية، فالاختلافات بين الدول في جودة ثروتها البشرية، سببها الجوهري التباينات بينها في مواصفات مؤسساتها ونظمها التعليمية وليس مقدار إنفاقها على التعليم.

إن تأثير التعليم على الاقتصاد يبدو حتماً من خلال مخرجاته من الثروة البشرية وتأثيره على القدرات المعرفية للدارسين. وقد أكد التحليل التفصيلي في إحدى الدراسات الحديثة، أن لكفاءة العاملين علاقة قوية وثابتة ودائمة بالنمو الاقتصادي، وأظهرت البيانات أن العامل المؤثر هو جودة التعلمات، وليس بالضرورة الإمكانات المتوفرة بالمدارس، فالفروق الإنتاجية بين الدول ترتبط بالفروق بينها في جودة التعليم، أكثر من ارتباطها بالعوامل الأخرى مثل الثقافة والدعم الأسري أو التوجهات[١٧].

إن تحسين كفاءة المدرسين، هو العامل الحاسم في تحسين أداء الطلاب وتحقيق جودة التعليم. وعلى الرغم من أن تحسن أداء الطلاب قد تظهر نتائجه الاقتصادية على المدى البعيد، وأن الزيادة التي قد تحققها الدولة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تتعدى ٣٪ ويبدو حسابياً ضئيلاً، فإن قيمته المالية قد تتعدى المائة مليار دولار سنوياً، في دولة واحدة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المشمولة بالدراسة[١٨].

إلا أن تحسين جودة التعليم قد لا يؤدي دائماً إلى النمو الاقتصادي المرغوب، في الحالات التي تغيب فيها العوامل الجوهرية المكملة، مثل الحماية القانونية، والمؤسسات، والهياكل الحكومية الداعمة لعافية الاقتصاد، لأن قوة العمل في أي بلد هي مجرد عنصر واحد في شبكة متداخلة من العناصر التي تصنع النمو الاقتصادي.

إن التعليم المنخفض الأداء يتسبب في خسارة مالية فادحة للشعوب والمجتمعات.

الفقر المادي

إن الحديث عن المدرسين وأهميتهم في النظام التربوي يثير دوماً السؤال حول أجورهم ومكانتهم الاجتماعية المرتبطة بأحوالهم المالية، فهل أجور المعلمين مشكلة؟

إن أجور الموظفين تستحوذ على حصة الأسد من موازنة التعليم في كل الدول، والأجر الجيد يشكل عامل إغراء لاستقطاب الشباب للعمل بالقطاع، إلا أن ذلك يؤدي إلى جلب أشخاص بغير رغبة ولا ميل إلى المهنة، كما يؤدي إلى فائض في بعض التخصصات[١٩].

لا ننكر أن المعلم عامل كبير الأهمية في المؤسسة التعليمية، إن الكفاءة الداخلية للتعليم تؤثر فيها عوامل أخرى لا يتحكم فيها المدرس كالبنيات التحتية والوسائل التعليمية والمناهج وغيرها[٢٠]. وفي معرض الإجابة عن السؤال نورد رأي الخبير الاقتصادي الأمريكي ليستر ثورو الذي يطالب برفع أجور المدرسين كشرط ضروري لدخول غِمار المنافسة الدولية مع اليابان وأوروبا، على أن تكون الزيادة

مقرونة بتقوية التدريب وزيادة حصصه. ليخلص إلى نتيجة عامة مفادها أن أجور المدرسين ليست مشكلة، إذا تم التعامل معها بذكاء وتخطيط محكم[٢١].

ففي أمريكا واليابان وألمانيا وسائر الدول المتقدمة التي يحظى التعليم فيها بقيمة وأهمية، هناك خطط واضحة ومطالب اجتماعية ومهنية للرفع من إنتاجية المعلم مقابل رفع التكاليف وتحسين أحواله المالية.

إن صورة المعلم عن ذاته، وتقديره لها عامل مهم في أدائه المهني وعلاقاته بتلاميذه، وتطوير أدائه ومهاراته، وإقباله على سوق المعرفة التي تعد بضاعته الأولى وعدته لتجويد أدائه وتعميق تكوينه، إلا أن هذه الصورة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوضعه الاجتماعي وأحواله المالية.

الفقر المعرفي

إن مردود أي منظومة تربوية يتوقف على المدرس؛ فالمدرس عامل كبير الأهمية في المؤسسة المدرسية، فهو يمثل أكبر المدخلات البشرية للتعليم بعد التلاميذ، كما أنه يوجد مع التلاميذ لفترة طويلة، تتيح له إمكانية التفاعل معهم باستمرار والتأثير في شخصياتهم وتشكيل اتجاهاتهم النفسية نحو ذواتهم ونحو محيطهم وبيئاتهم الثقافية والمادية. إن دراسات متعددة أثبتت أن على عاتق المدرس يقع ٦٠٪ من نجاح العملية التعليمية، وأن لهم أثراً قوياً على تكيف التلاميذ المدرسي وتحصيلهم الدراسي[٢٢].

لذلك يعتبر المدرسون أهم أدوات تنفيذ المناهج التربوية والمتحكمين فعلاً في إدارة مقود تحقيق التكامل بين عناصر ومكونات العملية التعليمية، فنجاح أي إصلاح أو تجديد أو تطوير تربوي يعتمد على مدى تقبل المدرسين له ونوع استجابتهم نحوه وطبيعة مشاركتهم فيه.

التكوين في الميثاق الوطني

التفت الميثاق الوطني للتربية والتكوين لهذا الأمر، حيث أولى موضوع التكوين المستمر وإعادة تأهيل المدرسين أهمية خاصة، بغية إنجاح أوراش التجديد والتطوير التربوي، وتهيئتهم للتعامل مع التغيرات المنتظرة والمنبثقة من الميثاق الوطني.

وتبعاً لذلك حدد الميثاق عدداً من الواجبات الضرورية التي ينبغي على المدرسين أن يضطلعوا بها خلال مزاولتهم لمهامهم وأعمالهم[٢٣]. ومقابل هذه الواجبات التي عددها الميثاق، أعطى للمدرسين حقوقاً من أهمها حق الاستفادة من تكوين أساسي متين، ومن فرص التكوين المستمر، وذلك حتى يستطيعوا الرفع المتواصل من مستوى أدائهم التربوي، والقيام بواجبهم على الوجه الأكمل انسجاماً مع التوقعات بخصوص آفاق تطوير كفايات المدرسين وخبراتهم مستقبلاً، وتتحدد غايات التكوين المستمر في ضوء الميثاق في ما يلي:

١. كسب رهان تطوير النظام التربوي في مناهجه وطرائقه، وتحسين جودته من خلال ضمان جودة كفايات المدرسين؛
٢. تطوير كفايات الموارد البشرية عن طريق إرساء دعائم تجديد الممارسة باستمرار. والعمل على تحيين المهارات والقدرات والكفايات التربوية؛
٣. إعداد المدرسين لاستقبال التطورات المرتقبة في نظام التربية والتكوين؛
٤. تمكين المدرسين ورجال الإدارة والإشراف من تشكيل لبنة من لبنات التجديد والتطوير، من خلال إلمامهم بالمستجدات التربوية اللازمة للممارسة التربوية والإدارية.

إلا أن الموارد المالية المهمة التي خصصت لتنزيل الميثاق ولإصلاح منظومة التربية والتكوين لم تستثمر في تعميق تكوين الأساتذة وإكسابهم القدرات البيداغوجية الضرورية، كما أن عدداً من المثالب تعتري تكوين المدرسين، منها عدم تجانس تكوينهم الأكاديمي، ما يجعل تكوينهم المهني الأساس صعباً، وينعكس ذلك على تكيفهم المهني ومردودهم التعليمي[٢٤].

هشاشة التكوين

إن مهنة المربي لم تبلغ في مجتمعنا المكانة اللائقة بها في سلم الوظائف الاجتماعية، ومرد ذلك إلى أن المدرس لا يعتبر كاختصاصي من حيث امتلاك التقنيات والإبداع العلمي، وإنما مجرد مُبلّغ لمعرفة هي في متناول الجميع[٢٥]، ويعبر عن هذا التصور الشائع المثل الشهير «التعليم مهنة من لا مهنة له»؛ وقد ساهم في تثبيت هذا المشهد الخاطئ وانتشاره عمليات التوظيف المباشر، والتغاضي عن توظيف غير المؤهلين للاشتغال بتعليم الأطفال؛ والسياسة التعليمية التي عرفتها بلادنا منذ الاستقلال لم تكن تستهدف تكوين مدرسين حقيقيين، وإنما حرص تكوين موظفين في ميدان التعليم[٢٦]، يقتصر عملهم على تبليغ معرفة أولية أو متوسطة، ولا قدرة لهم على المبادرة في الاكتشاف.

ويحدد الخطاب التربوي السائد دور المدرسين في تعليم التلاميذ، بتلقينهم المعارف الجاهزة وإدماجهم داخل جماعة الفصل بفرض قواعد السلوك والمعايير، والمدرسون يجب أن يكونوا قدوة لتلاميذهم بسلوكهم وانضباطهم، يتعلم منهم التلاميذ أن النجاح يعني التمثيل الباطني للتبعية والانقياد للمؤسسة المدرسية ولتقاليدها وللسلطة أيا كان نوعها[٢٧] ولا مجال لإصدار أحكام أو إعمال للفكر أو التحليل والإبداع والابتكار؛ وتحقيق هذا لا يوجب تكويناً عالياً للمعلم، لأن إطار الحياة في السياق التقليدي مرسوم بدقة ووضوح، وجميع المدرسين مهما اختلف تكوينهم وتراوحت مستوياته، قادرون على أداء هذا الدور، لهذا ليس غريباً أن نجد في مدارسنا رجالاً ونساء يتولون تعليم الطلاب دون سابق تدريب أو تأهيل[٢٨].

ومن الآفات السيئة التي تنخر العملية التربوية من الداخل اكتفاء المدرسين بما حصلوا عليه من تعليم في المدارس ومراكز التكوين، وعدم حرصهم على متابعة المستجدات العلمية، وخاصة منها المتعلقة بطبيعة عملهم، ما يجمد إمكاناتهم العلمية والفكرية والمهنية عند الحد الذي بدأوا فيه، وهو بسيط جداً. كما أن القوانين والضوابط الإدارية، لا تحفز المدرس ولا تشجعه على خوض غمار التجربة والبحث، والمبادرة الذاتية في تطوير العملية التعليمية، وتحديث أو تحسين أجوائها.

فالتربية النشيطة تتطلب تكويناً عميقاً، في سائر علوم التربية، ودون الاطلاع الكافي على نتائج أبحاث العلوم النفسية والاجتماعية، يسيء المدرس فهم المسالك العفوية للتلاميذ، ولا يتمكن بالتالي من أن يوظف في عمله ما يعتبره جديراً بالإهمال ومجرد مضيعة للوقت، كاللعب والفضول الطبيعي للمتعلم.

أهمية التكوين المستمر والمتجدد

إن التكوين المتين المستمر للعاملين في حقل التعليم يؤدي بالضرورة إلى تكييف وتحسين مهاراتهم وكفاياتهم[٢٩]. وضعف مؤهلات المدرسين ينتج عنه تخلف دراسي لدى التلاميذ، فتسرب من المدرسة، فهدر تعليمي، فخلل في التوازنات المالية والاجتماعية للبلاد.

إن التكوين المستمر الذي يجدد معرفة المدرسين ويثري خبرتهم يظل مطلباً غالياً، إلا أنها تصطدم بغياب نصوص قانونية وتمويل مالي يلزم الوزارة بتجديد تكوين المدرسين ويعينها على تحمل أعبائه، بخلاف ما هو قائم في الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال ينص المرسوم الدستوري للنظام التعليمي في إسبانيا على أن مواصلة التعلم حق وواجب على كل العاملين في مجال التدريس، وذلك لتحديث خبرتهم العلمية والتعليمية والمهنية من حين لآخر[٣٠].

وقد تصدى لمواجهة أوضاع مشابهة بعض وزراء التربية العرب بشجاعة وجرأة[٣١]، بوضع برامج للرفع من مستوى هيئة التعليم الأكاديمي، وتتضمن البرامج دورات دراسية في رحاب الجامعة وحلقات تكوين مستمر وترخيص بالتفرغ لمتابعة التحصيل الجامعي لأفراد هيئة التعليم الراغبة في ذلك، وأثمرت هذه التجربة ثماراً طيبة مباركة انعكست آثارها على مردود العمل التعليمي المدرسي[٣٢].

إن الدعوة التربوية القائمة اليوم تنادي بتعزيز مكانة عملية التعلم لتحل محل عملية التعليم، أي التركيز بالأساس على نشاط المتعلم العملي والخاص، من خلال التتبع القريب للمعلم والأستاذ، وهذا يستلزم بالضرورة توظيف المدرسين المؤهلين وتجديد تكوين الممارسين الآخرين وترميم معلوماتهم.

إن إعداد المدرسين يتجه في دول كثيرة إلى أن يكون في مدة زمنية كافية ومستوى أكاديمي رفيع لأسباب كثيرة منها:

- اللحاق بحصاد المعرفة العالمية وحاجة المدرسين إلى المزيد منها.
- التكيف مع متطلبات التجدّد التربوي.
- تنوع وظائف المدرس.
- إضفاء هالة السمو على مهنة التعليم.
- امتداد سنوات التعليم الأساس إلى تسعة أعوام.
- ضغط المدرسين من أجل معادلة شهاداتهم بالشهادات الجامعية في سائر مجالات المعرفة[٣٣].

لهذا فقد لمس تقرير البنك الدولي المتعلق بالمغرب موطن الداء حين دعا الحكومة المغربية إلى استخدام فعال وجيد للأطر والمدرسين، كما دعا إلى الاستثمار في مجال تنمية مؤهلات المدرسين والمكونين المتوفرين فيجب أن يحظى بالامتياز، خصوصاً بالنسبة للاستمرار في توظيف مدرسين جدد[٣٤].

تشخيص الصعوبات لتحديد الحاجات

إن أكثر الصعوبات التي يجدها المدرسون في عملهم المدرسي وتحول دون تحقيق النجاح يمكن إجمالها في:

الجانب اللفظي: صعوبة إيصال الخطاب التربوي، وعدم القدرة على التحرر من الأساليب التلقينية الرتيبة.

التعامل مع الأهداف: عدم القدرة على تمييز الأهداف بمستوياتها المتعددة، بسبب عدم وضوح ما نرتقبه من وراء التعلم

التعامل مع المواد: عدم القدرة في معالجة المادة التعليمية وملاءمة محتواها المعرفي مع بنية المتعلم[٣٥].

إن هذه الصعوبات تقف حجر عثرة دون نجاح المتعلم في حياته المدرسية، وتنتج عنها آثار مختلفة تهدد توازنه النفسي وتبرر انقطاعه وتسربه. والقضاء على هذه الأسباب رهين بالتكوين المستمر لرجال التعليم، هذا التكوين الذي يستدرك تكوينهم البالي المتقادم، ويستجيب لحاجات آنية أملاها التطور والتغيير والإصلاح، فتحسين فهم المدرس للقضايا النظرية يمكن أن يؤدي إلى طرائق تربوية جديدة مبتكرة، وغياب الدقة النظرية لدى المدرسين نتيجته تعليم مدرسي لا يعطي الأطفال الفرصة الكافية لإنماء ذكائهم[٣٦].

والتكوين الذي ينمي قدرات المدرسين على التكيف مع الواقع المتغير والمستجدات التربوية، يجب أن يتأسس على معرفة حقيقية بحاجات المدرسين المهنية، وبجوانب النقص والضعف في العملية التعليمية ويكون خاضعاً للتقييم الدائم والتقويم الهيكلي؛ ويقتضي ذلك الخطوات التالية:

١. تشخيص مواطن الضعف لتحديد الحاجات إلى أنواع التكوين ووضع البرنامج بشكل مدقق.

٢. حصر أهداف التكوين وتحديد الأغراض من استدراكه.

٣. تحديد مضامين التكوين بالتركيز على المشكلات وحلولها العملية.

٤. تعريف النشاطات التكوينية.

٥. تقييم التكوين بتحديد مقاييس إجرائية[٣٧].

٦. يجب على التكوين أن يهدف إلى تعميق معرفة المدرسين بالعلوم الاجتماعية المؤثرة في العمل التعليمي.

٧. الأسس الاجتماعية للمؤسسة المدرسية.

٨. الأسس الاجتماعية للمادة التعليمية.

٩. آثار النظام الاجتماعي في المؤسسات التربوية وانعكاساته على أهدافها ومناهجها ونظمها[٣٨].

ثم يجب تشجيعه على المبادرة التربوية والابتكار الثقافي والاجتماعي وتخصيص حوافز ومكافآت لأجل ذلك. وتقدير الدور الذي يؤديه رجل التعليم في نجاح العملية التعليمية وتحسين ظروفه المادية والمعنوية وإشراكه في النظر في القضايا التربوية والاجتماعية التي تواجهها المؤسسة[٣٩].

الخاتمة: عود على بدء

إن الدور البارز الذي يمكن أن يؤديه الإنسان في التنمية صار أكثر وضوحاً منذ تأكيد التأثير الاقتصادي الكبير للمعرفة الإنسانية. وإن دراسات اقتصادية كثيرة، أكدت أن الفرق الهائل في الإنتاجية الاقتصادية، يعود إلى التباين في الثروة البشرية التي تصوغها جودة التعليم والتدريب. فجزء كبير من فروق الإنتاجية بين الدول ينتج فعلياً من التباينات في جودة الثروة البشرية التي يحددها التعليم.

فالأفراد كلهم يمتلكون قدرة فطرية لاكتساب الحد الأدنى من الثروة البشرية، وللعوامل البيئية والوراثية دور في صياغتها. إلا أن اكتساب مستوى أعلى من الثروة، يعتمد بصورة كبيرة على توافر ظروف مادية ومجتمعية مثل شروط الحياة السليمة، والتعليم الجيد، وأخرى إجرائية مثل السياسات الإدارية الحكيمة. وفي حال غياب مثل هذه الظروف أو بعضها، فمن المتوقع أن يحرم الأفراد من فرصة اكتساب أو مراكمة المستويات اللازمة من الثروة البشرية، ما يجعلهم عاجزين عن تحقيق تقدم تنموي معتبر. والأخطر من ذلك، أن استمرار غياب الظروف، أو في ظل ظروف مناوئة، يؤدي إلى استنزاف الثروة، وإعاقة التنمية.

إن التعليم ليس مفتاحاً سحرياً لحلول كل المشاكل، لكنه قادر على الإسهام بشكل فعال في تحسين أوضاع الناس والارتقاء بها، وفي تدريبهم على تلبية حاجاتهم وتنمية واقعهم، إذا ما توفرت العزيمة الصادقة لدى المدبرين، ووفروا له الشروط المالية والسياسية والإدارية والبشرية التي يمكن الاشتغال في ظلها بيسر وسهولة.

إن المجتمع يتكون من بنية أساسية تشكل القاعدة الاقتصادية ويشمل البنية الاقتصادية بما تحويه من الوسائل والأدوات التي تنتج بها نفسها وثروتها، وبنية فوقية تشمل كل ما هو ثقافي بالمفهوم الواسع للثقافة، من عقائد وسياسات وفنون وآداب وأعراف وتعليم وقوانين، تحدد طرق التفكير وأساليب الحياة ونماذج السلوك التي تنشأ نتيجة الأساس الاقتصادي من ناحية، وتستخدم في إنتاج وإعادة إنتاج هذا الأساس من ناحية أخرى.

فالثقافة هي بنية فوقية لقاعدة اقتصادية، فإذا كانت هناك بنية تحتية اقتصادية قوية، بالتأكيد سيزدهر الوعي والثقافة بين الناس. وإن الممارسة الثقافية والمنتج الثقافي ليست مجرد أجزاء اشتقت من نظام اجتماعي، أو بعض عناصر انفصلت عن نسق تم تشكيله بمعزل عنها، وإنما هي عناصر أساسية وبنى جوهرية في تشكيل هذا النظام وبنية ذلك النسق.

الهوامش

١. محمود، خالد (٢٠١٥): الأولوية الحتمية لإيقاف التدهور، هكذا يشل إعطاب القدرات الأمم، مؤسسة تنمية الخبراء، (مهارة) لندن، ص ٥.

2. Palacios, Miguel (2015) "Human Capital as an Asset: Class Implications from a General Equilibrium Model. The Review of Financial Studies, 28:978-1023

3- Meisenberg, Gerhard; and Lynn, Richard. (2013) Cognitive Human Capital and Economic-Growth: Defining the Causal Paths. The Journal of Social, Political, and EconomicStudies, 38: 16-54.

٤. محمود خالد، مرجع سابق، ص ٨.

5. Stolarski, Maciej; Zajenkowski, Marcin; and Meisenberg, Gerhard (2013) "National Intelligence and Personality: TheirRelationships and Impact on National EconomicSuccess." Intelligence, 41: 94-101.

6. Chatzimichael, Kostantinos; and Tzouvelekas, Vangelis (2014) "Human Capital Contributions to Explain Productivity Differences." Journal of ProductivityAnalysis, 41: 399-417.

7. Nyborg, Helmuth (2012) "The Decay of Western Civilization: Double Relaxed Darwinian Selection." Personality and Individual Differences, 53:118–125.

8. The World Bank (2008). "The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa." The World Bank, Washington DC, USA.

٩. الحميد، عبد الحميد (٢٠٠٤): اقتصاديات التعليم، استثمار في أمة، دار مصر للطباعة، ص٦٨.

١٠. الحميد، المرجع نفسه.

١١. الحميد، المرجع السابق ص ٤٧-٥١.

١٢. الحميد، نفسه، ص ٥٤.

١٣. المجلس الأعلى للتعليم (٢٠١٤) الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين، التقرير التحليلي، تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص ٤٣.

١٤. المجلس الأعلى للتعليم، المرجع نفسه، ص٨١.

١٥. المجلس الأعلى للتعليم، المرجع نفسه، ص١٢٢.

16. Mani, Anandi; Mullainathan, Sendhil; Shafir, Eldar; and Zhao, Jiaying (2013) "Poverty Impedes Cognitive Function." Science, 341: 976-980. Vohs, Kathleen D. (2013) "The Poor's Poor Mental Power." Science, 341: 969-970.

١٧. محمود، خالد (٢٠١٥):الأولوية الحتمية لإيقاف التدهور، هكذا يشل إعطاب القدرات الأمم، مؤسسة تنمية الخبراء، (مهارة) لندن، ص ١٨.

١٨. محمود، المرجع السابق نفسه، ص ١٩.

١٩. الحميد، مرجع سابق، ص ٩٤.

٢٠. الحميد، نفسه، ص ٩٧.

٢١. الحميد، نفسه، ص ١٠٢.

٢٢. سورطي، يزيد عيسى (١٩٩٧): المشكلات التي تواجه المدرسين العرب وحلولها، المجلة العربية للتربية، مجلد ١٧ عدد ٢ ص ١٦٥.

٢٣.الميثاق الوطني للتربية والتكوين(١٩٩٩)، صفحات ١٣ و١٤.

٢٤. المجلس الأعلى للتعليم (٢٠٠٩):التقرير الموضوعاتي لسنة ٢٠٠٩، كتيب العلوم، ص ٥٦.

٢٥. بياجي، جان (١٩٨٦): علم النفس وفن التربية. ترجمة محمد بردوزي. الدار البيضاء. دار توبقال. ص ١٦.

٢٦. بياجي،المرجع نفسه، ص ٩٥.

٢٧. الراضي، عبد الواحد (١٩٧٧): التنشئة الاجتماعية للطفل المغربي، ترجمة عبد الحميد أعنون، مجلة الثقافة الجديدة، الدار البيضاء العدد٨،ص ٦٩.

٢٨. مهداد، الزبير (١٩٩٢): أما آن لتربيتنا أن تتغير، مجلة آفاق تربوية، (الدار البيضاء) عدد ٢و٣ ص ١٣٢.

٢٩. وهبة، نخلة (١٩٩٦): قضايا تربوية بحرينية، المنامة، وزارة التربية والتعليم، (مركز البحوث التربوية والتطوير)، ص ٢٨٧.

٣٠. التحرير (١٩٩٨): التعليم من حولنا، المعلم في إسبانيا، مجلة المعرفة (الرياض) عدد ٤١ شعبان ١٤١٩، ص ٤٧.

٣١. نخلة، وهبة (١٩٩٣): تجربة دولة البحرين، المجلة العربية للتربية، مجلد ١٣ عدد ١ (تونس، يونيه ١٩٩٣) ص ٤٠.

٣٢. نخلة، المرجع نفسه.

٣٣. عبد الدايم، عبد الله (١٩٩٣): تجارب عالمية في رفع مستوى المعلمين في أثناء الخدمة، المجلة العربية للتربية، مجلد ١٣ عدد ١ (تونس، يونيه ١٩٩٣) ص ١٥٦.

٣٤. البنك الدولي (١٩٩٥): تقرير حول المغرب، الفقرة ١٣.

٣٥. بومنيش، إدريس (١٩٩٠): التعليم الأساسي، التكوين وإعادة التكوين عن طريق شبكات الملاحظة للأقسام، مجلة المطاف التربوي، عدد ١ سنة ١، ص ٤.

٣٦. سليم، مريم (١٩٨٥): علم تكوين المعرفة: إبستمولوجية بياجيه، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص ٢٤٣.

٣٧. بومنيش، المرجع السابق نفسه.

٣٨. النجيحي، محمد لبيب (١٩٧٨): الأسس الاجتماعية للتربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٧١ وما بعدها.

٣٩. المجدوبي، محمد(١٩٩٥): إصلاح التعليم وظروف الأزمة الاقتصادية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، يوم ١٣ دجنبر ١٩٩٥ ص ٨.

الثورة الرقمية وتأثيرها على تشكيل الوعي الإفريقي

(كينيا أنموذجاً «مبادرة Ushahidi»)

د. عبير الفقي*

ملخص

للثورة الرقمية دور مؤثر في التوعية المجتمعية في إفريقيا بوجه عام، وفي كينيا خاصة؛ إذ تعد كينيا لاعباً رئيسياً في شرق إفريقيا، وتعد مركزاً حيوياً في مجال الاتصالات والتكنولوجيا. وقُدر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كينيا عام ٢٠١٧ بمبلغ ٥,٤٨ مليار، يحوز قطاع الاتصالات الغالبية العظمى من هذا المبلغ بما يقدر بـ ٣,٢ مليار دولار[١].

شهدت كينيا خلال العقد الماضي، زيادة كبيرة في اعتماد واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs)، وخاصة الهواتف المحمولة، حيث ازدادت أعداد مشتركي الهاتف المحمول في كينيا عن أعداد مستخدمي الإنترنت ومستخدمي الهواتف الثابتة، نظراً لسهولة الاستخدام الذي أنتج عدداً من المبادرات التي ساهمت في تيسير تلقي الخدمة وتوعية المواطنين بحقوقهم، وكيفيه الشكوى من سوء الخدمات المقدمة لهم، وكذلك أيضاً في مساعدتهم على إيجاد فرص عمل لهم وإتاحة المعلومات عنها. وتعد مبادرة Ushahidi من أهم المبادرات التي اعتمدت على الجانب التكنولوجي في توعية المواطن الكيني، وتوفير المعلومات المستهدفة وخاصة خلال فترة الانتخابات.

---

* مدير عام بالخدمة المدنية في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (مصر).

تناقش هذه الدراسة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والتواصل، وتأثيرها في المجتمع الكيني ودورها في توعية المواطنين ومساعدتهم في خلق فرص عمل جديدة، وذلك من خلال استعراض مجموعة إشكالات تتعلق بواقع استخدام التكنولوجيا الرقمية في كينيا، ومجالات توظيفها ودورها في التأثير على حياة المواطنين في كينيا من خلال المحاور التالية: ١. واقع التكنولوجيا الرقمية في كينيا. ٢. أهم مجالات التكنولوجيا الرقمية المستخدمة في كينيا. ٣. الدور التكنولوجي في توعية المواطنين في كينيا (مبادرة Ushahidi) ٤. فرص وتحديات التكنولوجيا الرقمية في كينيا.

مقدمة

يدخل العالم اليوم العصر الرقمي خاصة مع النمو القوي في الوصول إلى الهواتف المحمولة، والبدء التدريجي في توسع نطاق الإنترنت وزيادة الشركات الناشئة الجديدة. فما هو التأثير الذي قد تمر به إفريقيا نتيجة لذلك. بطرق عديدة، قفزت القارة الإفريقية إلى العديد من المناطق في مجال استيعاب التكنولوجيا، حيث شهدت خلال العقد الماضي نمواً غير مسبوق في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، الذي أدى إلى تحول كبير في العديد من المجالات. ويعد مجال تكنولوجيا الهاتف المحمل أكثر مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تقدماً وازدهاراً، فقد تم تسجيل أكثر من نصف مليار اشتراك في الهاتف المحمول عام ٢٠١٦ في إفريقيا بشكل عام، وفقاً لتقرير GMSA Mobile Economy[٢].

لقد وجدت العديد من القطاعات مثل قطاعات الخدمات المالية، والصحة، والتعليم والزراعة زيادة في فرص الحصول على المعلومات والأسواق والتمويل – مع كل انخفاض كان يحدث في تكلفة الاتصال، نتيجة لهذه الابتكارات التي كان لها تأثير بعيد المدى على الاقتصاد والمجتمع الكيني.

فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أجراها أكاديميون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ٢٠١٦ أنه بمجرد الحصول على خدمة M-Pesa، وهي خدمة

الأموال المتنقلة في كينيا، تم إخراج ٢٪ من الأسر الكينية من هامش الفقر بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤[٣].

كذلك نجد أنه لم يظهر تأثير التكنولوجيا الرقمية في المجالات الخدمية فقط، بل كان لها دوراً على مستوى التوعية السياسة تم استخدامه بشكل جيد، فبلا شك كان للاستخدام المتزايد لهذه التقنيات الأثر في إنتاج مبادرات كان لها تأثيراً على المجتمع الكيني من الناحية السياسية. وتناقش هذه الورقة الدور الذي قامت به مبادرة Ushahidi التي نشأت خلال فترة العنف الانتخابي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في كينيا، وكيف كان لها الأثر في توعية المواطنين والشباب بدورهم المجتمعي في الإبلاغ عمّا يرونه من حوادث وأزمات خلال هذه الفترة، مما ساعد على تقليل عمليات العنف التي صاحبت الانتخابات في كينيا.

على جانب آخر، لم يتوقف دور هذه المبادرة بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ٢٠٠٨؛ إذ لم يكتف المؤسسون لهذه المبادرة بالدور الذي قامت به خلال الانتخابات، بل عملوا على تطويرها وتوسع استخداماتها في مجالات أخرى، سواء في الصحة أو الزراعة أو في الحياة البيئية، وكلها استهدفت تعميم الفائدة على المجتمع الكيني. كما أنّ نجاح هذه المبادرة أدى إلى عدم اقتصار استخدامها في كينيا فقط، بل تم تصديرها إلى عدد من الدول الإفريقية والأوروبية بعد أن تحولت إلى منظمة عالمية لا تهدف إلى الربح، وهو ما سنستعرضه بالتفصيل في الأجزاء التالية من هذه الدراسة.

أولاً: واقع التكنولوجيا الرقمية في كينيا

تؤدي التغيرات التي تحدثها التكنولوجيا إلى تحول جذري في العالم، وتساعد البلدان النامية على تخطي عقود من الزمن في التنمية الصناعية التقليدية. وقد أظهرت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء قدرتها على الاستفادة من التكنولوجيا عندما تبنت ثورة الاتصالات باستخدام الهاتف المحمول في القرن الحادي والعشرين. والآن، ومرة أخرى، يظهر أن ثمة إمكانيات كبيرة للتأثير الرقمي في إفريقيا.

لقد حددت كينيا في استراتيجيتها الوطنية للإنترنت عام ٢٠١٣، أن الوصول إلى الإنترنت سيكون أمراً حاسماً في تطوير البلد ومحرك رئيسي للابتكار، ومع وضع هذا في الاعتبار، كان تغلغل الإنترنت في كينيا مدفوعاً بالبنية التحتية المحسّنة، حيث حصلت على ٥٤,٨ درجة في البنية التحتية على النحو المحدد في المنتدى الاقتصادي العالمي، وارتفع عدد مشغلي شبكات الهاتف المحمول إلى حوالي ٩٠٪ من السكان، إلا أنه على الرغم من ذلك، ما تزال بعض أجزاء البلد منفصلة عن استخدام الإنترنت.

لذا فقد أتاح هذا الوضع فرصاً للابتكار والمبادرات في كينيا، على سبيل المثال مبادرة شركة Loon، وهي شركة شقيقة من Google تعرض تقديم وصلات الإنترنت إلى المناطق الريفية في البلاد باستخدام البالونات[٤].

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة تنفيذ هذه المبادرة سيكون للمشروع إمكانية توسيع الاتصال عبر الإنترنت لآلاف الأشخاص في جميع أنحاء كينيا، ومع أكثر من ٤٦ مليون شخص، سيستمر الإنترنت في النمو في كينيا، حيث إن اشتراكات معظمهم تتم من خلال اشتراكات البيانات المتنقلة. فهناك أكثر من ٤٣ مليون كيني لديهم اشتراكات للهواتف المحمولة، و٣٣ مليون منهم لديهم اشتراك في الإنترنت منذ ديسمبر ٢٠١٧، وفقاً لما أصدرته هيئة الاتصالات الكينية من بيانات، وترجع الزيادة في الاشتراكات لما تتمتع به الدولة الواقعة في شرق إفريقيا من سرعة في الإنترنت إذ تعد واحدة من أسرع سرعات الإنترنت عبر الهاتف المحمول في العالم[٥].

أما بالنسبة للابتكارات وإنشاء الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا الرقمية أيضاً فنجد أن كينيا تتصدر مجال التكنولوجيا الرقمية في إفريقيا، إذ لديها ما يبلغ مليار دولار استثمارات في هذا المجال، وما يقدر بحوالي ٢٠٠ شركة ناشئة بالإضافة إلى شركات قائمة بالفعل مثل IBM وIntel وMicrosoft، تم هذا خلال عقد من الزمن بفضل الشراكة بين القطاع الخاص وقوة الدعم الحكومي والاستثمار الخارجي، وكانت أولى النجاحات الكبيرة في عام ٢٠٠٧ من خلال تطبيقات تحويل الأموال مثل تطبيق M-PESA الذي يتمتع بشعبية

كبيرة في كينيا، وكذلك منصة الرصد المعلوماتية Ushahidi التي بدأت بهدف تتبع أخبار العنف الانتخابي ثم تحولت إلى رصد الكوارث والصراعات في أنحاء كثيرة من العالم[٦].

لقد صارت التكنولوجيا الرقمية في كينيا ضيفاً في كل بيت تقريباً، وعلى الرغم من نسب الفقر والبطالة التي تسود المجتمع في كينيا، تنتشر في المقابل التكنولوجيا بين كل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وصولاً إلى أفقر الأحياء في نيروبي. كما صارت كينيا رائدة في صناعة خدمات المعاملات المالية باستخدام الهاتف المحمول، والآن تصدِّر نموذجها إلى الدول الإفريقية الأخرى. وتماشياً مع هذه الريادة تستمر نسبة استخدام التليفون المحمول في كينيا في الازدياد سنوياً؛ إذ لا يعدّ الهاتف المحمول في كينيا سلعة ترفيهية وإنما أداة إنتاجية يتم استخدامها في كل شيء، بدءاً من إرسال الأموال إلى الأشخاص في البلاد وصولاً إلى تسديد الدفعات النقدية ودفع الفواتير. ووفقاً لآخر إحصائيات هيئة الاتصالات في كينيا، فقد ارتفع معدل انتشار الهواتف المحمولة في كينيا عام ٢٠١٨ إلى ٩٥,١ ٪ من ٩٤,٣٪[٧]. ويرجع ذلك الانتشار إلى عدد من العوامل منها ازدياد تغطية شبكة G3 في جميع أنحاء البلاد من ٦٧٪ عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٨٥٪ عام ٢٠١٧، ومع انتشار أكبر للجيل الرابع حيث وصلت نسبة المستخدمين إلى أكثر من ثلث السكان[٨].

هذا النمو الهائل من الناحية التكنولوجية جعل من الهواتف الذكية ضرورة للحياة في البلاد، كذلك أدى تحسين تغطية الإنترنت إلى نمو محتوى الهواتف المحمولة باللغة السواحيلية، اللغة الوطنية في كينيا؛ إذ ارتفع عدد تطبيقات الأجهزة المحمولة في اللغة السواحيلية من ٥٠٠٠ تطبيق في عام ٢٠١٤ إلى ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ تطبيق في عام ٢٠١٧[٩].

لقد أصبحت الشركات الكينية اليوم تتعامل عبر التطبيقات الموجودة على الهواتف المحمولة لتجري الأعمال في قارات مختلفة من خلال تطبيقات مثل Skype، وإنشاء مجموعات عمل –Group business على الإنترنت للحصول على ملاحظات المستهلكين الفورية، وتتواصل بنشاط على مواقع متعلقة بالأعمال

مثل LinkedIn، وتدير حساباتها المصرفية ورسائل البريد الإلكتروني من الهواتف الذكية، كما يتم مشاركة الصور والقصص المتعلقة بالأعمال على WhatsApp و Sound Cloud وYouTube من بين المنصات الأخرى، وأكثر من ذلك بكثير.

بوجه عام فإن التنمية التي تشهدها إفريقيا وكينيا على وجه الخصوص في كافة المجالات وخاصة مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جعلت من الإنترنت والهواتف المحمولة أداة جديدة للتواصل وأداء الأعمال وحشد الجماهير، من شأنها السماح للمواطنين الأفارقة بالمشاركة والتعبير عن آرائهم على نحو أفضل.

ثانياً: أهم مجالات التكنولوجيا الرقمية المستخدمة في كينيا

تستخدم التكنولوجيا الرقمية في كينيا في عدة مجالات مثل الأعمال التجارية والتعليم والمجال المصرفي، والصحة والزراعة وغيرها؛ إذ لم يعد التليفون المحمول في كينيا أداة للتواصل وإجراء المكالمات وتبادل الرسائل فقط، وإنما اقتحم مجالات عدة لأداء الأعمال، والوظائف فقط بمجرد الضغط على بضعة أزرار في لوحة مفاتيح الهاتف.

ومن هذه المجالات ما يلي:

- **تحويل الأموال**

يعد القطاع المالي الكيني من أسرع القطاعات نمواً في إفريقيا، حيث تحدد التكنولوجيا بشكل متزايد الإدارة اليومية للشركات في البلاد. وتقود العديد من الشركات المبتدئة الابتكارات الجديدة في هذا القطاع، وخاصة في تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة، وتشمل هذه الشركات الخدمات المصرفية عبر الهاتف والادخار والتمويل البديل والمدفوعات عبر الهاتف المحمول[١٠].

ومع التطور في عالم الهواتف المحمولة توسعت مجالات الاستفادة منه في القطاع المالي، فلم تعد المدفوعات الرقمية والتحويلات حكراً على البنوك

المرخصة فقط؛ إذ ظهرت كيانات أخرى غير مصرفية تقدم خدمات مماثلة بموجب تنظيم قانون البنك المركزي الكيني، وبموجب قانون نظام الدفع الوطني[١١].

كما أصبحت خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول شائعة الاستخدام على وجه الخصوص بالنسبة للحوالات المحلية من شخص لآخر، كما تستخدم أيضاً لتسديد الفواتير للمرافق العامة أو الرسوم المدرسية، ومن عمل تجاري إلى آخر، وفي المدفوعات الحكومة إلى رجال الأعمال وفي التحويلات الاجتماعية من الحكومة للمواطن[١٢]. ويسيطر على مجال خدمات الهاتف المحمول في كينيا أربع شركات رئيسية، وهي Safaricom و Airtel (Zain سابقاً) و YU و Orange (رسمياً Telkom Kenya)، وتعتبر شركة Safaricom أول شركة تقدم خدمات الهاتف المحمول وخدمات MMT تحويل الأموال في كينيا[١٣].

غير أن ذلك لا يعني أن باقي الشركات المذكورة بعيدة عن المجال؛ إذ أطلقت كل من الشركات الاربع خدمات تحويل الأموال، والتي بدأ استخدامها في المناطق الريفية حيث كان يتم تحويل الأموال من الأقارب العاملين في المدينة إلى عائلاتهم في القرى الريفية.

لقد أصبح تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة متاحاً الآن بشكل عملي في كل مكان في كينيا: ووفقاً للبنك المركزي في كينيا، يوجد ما يقرب من ٣٩,٣ مليون حساب نشط للتحويلات المالية عبر الهواتف المحمولة، مما يعني أن نحو ٨٠٪ من السكان يستخدمون هذه الخدمة[١٤].

وتعد السرعة في أداء المعاملة وقلة الرسوم النقدية المدفوعة على خدمة تحويل الأموال عن طريق الهاتف المحمول سبباً رئيسياً في زيادة أعداد المستخدمين لهذه الخدمة، فعلى سبيل المثال يكلف تحويل مبلغ ٣٥,٠٠شلن (٣٥٠$) عن طريق وسائل التحويل العادية مثل الوسترن يونيون على سبيل المثال رسوماً تقدر بحوالي (١٢$) في حين أنه لو تم تحويله عن طريق خدمة الموبايل لن يكلف سوى (٠,٧٥ $) وهو ما يعد أرخص ببما يعادل ٦ مرات (البنك المركزي الكيني)[١٥].

كما أن أساليب تحويل الأموال الكلاسيكية تتطلب من المرء زيارة مكتب بريد أو بنك معين (والذي يمكن أن يكون على مسافة بعيدة من العميل) لتلقي الأموال المحولة إليه؛ إذ ترتبط معظم البنوك ومكاتب البريد بقوائم انتظار طويلة وأوقات تشغيل ثابتة، وبالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة للوقت الذي تستغرقه أثناء انتظار الحصول على النقد وتكاليف المعاملات الأخرى عادة مرتفعة[١٦].

- **الحياة البرية**

على مدى العقدين الماضيين، كان الصيد الجائر والاتجار غير المشروع في الحياة البرية، وكذلك نزاع الحياة البرية بين البشر في المناطق المحمية وحولها في كينيا في ازدياد، مما يشكل تهديداً كبيراً للتنوع البيولوجي وصناعة السياحة القائمة على الحياة البرية في البلاد، والتي تمثل ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا وأكثر من ١٠ ٪ من العمالة في القطاع الرسمي[١٧].

وفي الوقت نفسه، استلزم ارتفاع عدد السكان في كينيا تغييرات في استخدام الأراضي لزيادة الإنتاج الزراعي والبنية التحتية الأساسية والتنمية الريفية والحضرية، وكان لتغير المناخ أيضاً آثاره المدمرة على النظم الإيكولوجية والحياة البرية، بما في ذلك التقليل الشديد للأراضي المفتوحة والغطاء النباتي والمياه، مما يهدد بانقراض الحياة البرية التي تعتمد على مناطق طبيعية كبيرة للتكاثر والتغذية[١٨].

واستجابة لذلك، وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولي تم التخطيط لمشروع الصمود في شرق إفريقيا من خلال السياسة والتكيف والبحث والتطوير الاقتصادي(PREPARED) بالتعاون مع ٣٥ من مديري المحميات والكشافة المجتمعية في كينيا وتنزانيا في عام ٢٠١٦، لاستخدام التكنولوجيا لتحسين الاوضاع والرصد والإبلاغ وتحليل معلومات الحياة البرية في المناطق المحمية الوطنية والمجتمعية[١٩].

• **التعليم**

أدَّت التكنولوجيا دوراً كبيراً في تغيير الطريقة التي يتم بها التعليم، فمن خلال برامج التعليم الإلكتروني، يمكن للطلاب أن يتخرجوا من جامعات في جميع أنحاء العالم لم يضعوا أقدامهم فيها بالفعل. أما بالنسبة للحكومة الكينية، فقد شرعت في برنامج تنفيذ برامج تعليمية حيث يتم تدريس المناهج التعليمية عن طريق الوسائل التكنولوجية كجزء من برنامج محو الأمية الرقمية الأكثر شمولاً، والمنفَّذ من قبل هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكينية، والذي يشمل التلاميذ في جميع المدارس الابتدائية العامة والذين تم منح عدد ١١٥٠٠ من تلاميذ الصف الأول الابتدائي أجهزة كمبيوتر لوحي(تابلت)[٢٠].

وقد بدأ البرنامج في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، والذي أطلقت الحكومة الكينية من خلاله النسخة التجريبية الشاملة لبرنامج محو الأمية الرقمية، حيث قامت هيئة تقنية المعلومات والاتصالات بتوزيع أكثر من مليون جهاز على أكثر من ١٩,٠٠٠ مدرسة ابتدائية عامة في جميع أنحاء البلاد[٢١].

كما تم تدريب حوالي ٩١,٠٠٠ معلم على كيفية تقديم محتوى التعليم الرقمي، وتم تزويد أكثر من ٨٩,٢٪ من جميع المدارس الابتدائية العامة بالأجهزة، حسبما ذكرت هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في الوقت نفسه، أبلغ المعلمون في المدارس الابتدائية العامة في البلاد عن زيادة اليقظة الطلابية، وزيادة الالتحاق بالمدارس، وزيادة القبول بالمدارس، وفقاً لما ذكرته هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٢٢].

ومن الجوانب المشرقة أيضاً أنه مع توسع إمكانية الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول، ستزيد إمكانات الإنترنت من تضييق الفجوة التعليمية، مع ارتفاع معدل التعليم الإلكتروني بسبب قدرة المستخدم على تحمل التكاليف وسهولة الوصول إليه من خلال منصات التعلم الإلكتروني، على سبيل المثال، من هذه المنصات التعليمية، Eneza Education، وهي منصة تعليمية مقرها كينيا، تجاوزت المليون مستخدم في عام ٢٠١٦، حيث تتيح المنصة للمستخدمين الوصول إلى المواد التعليمية باستخدام أجهزة متنوعة، كما يمكنهم الوصول إلى

الدورات والاختبارات عبر الرسائل النصية مقابل ١٠ شلن كيني فقط (أقل من دولار أمريكي) في الأسبوع، وتعمل Eneza مع الطلاب والمدرسين في المناطق الريفية حيث تكون الفرص التعليمية محدودة[٢٢].

- **الخدمات الصحية**

يعد دور تكنولوجيا الهاتف المحمول في مجال الرعاية الصحية أمراً حاسماً، لأنه يساعد على تحسين الاتصالات بين مقدم الرعاية الصحية والمريض، وبالتالي تسريع عملية رعاية المرضى. و شمل هذه التكنولوجيا الأجهزة والتطبيقات والخدمات العلاجية للمرضى ورعايتهم، وكذلك الأنظمة والأجهزة المصممة لمراقبة الامتثال لنتائج العلاج والرعاية الصحية. يتم تشجيع تكنولوجيا الهاتف المحمول لتحسين خدمات الرعاية الصحية في كينيا، البلد الذي تنتشر فيه الهواتف الذكية، حيث يتم استخدام تطبيق (mHealth)على نطاق واسع في كينيا لتثقيف الناس حول الأمراض والتدابير الوقائية ودعم العلاج، حيث تمكن قدمو الرعاية الصحية بمساعدة بعض هذه التطبيقات من تقديم خدمات أفضل لمرضاهم[٢٤].

كذلك يتم استخدام تطبيق DAktari Popote (طبيب في أي مكان) من خلال الهاتف المحمول، حيث يتيح التطبيق ربط المرضى بخدمات الاستشارات الصحية من جميع تخصصات ممارسي الطب من البيت أو المكتب. وأتاح هذا التطبيق تغطية النقص في عدد الأطباء في كينيا، حيث من خلاله يمكن للطبيب وأخصائي الرعاية الصحية إرسال الوصفات الطبية، كما يمكن المرضى من زيارة أقرب صيدلية لشراء الأدوية، ويسمح بإرسال الصور ونتائج التحاليل الطبية إلى الأطباء. ويتيح التطبيق للمرضى ٥ أيام مجانية للتحدث مع الطبيب بعد دفع رسوم الاستشارة[٢٥].

كذلك نجد أنه من خلال الاستفادة من هذه التكنولوجيا، تعمل مؤسسة مكافحة الأمراض والوقاية منها، التي تعمل مع خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)، ومركز السيطرة على الأمراض، ووزارات الصحة

الأفريقية، ومجموعات مثل mHealth Kenya، على إحداث تغيير حقيقي في تغطية الرعاية الصحية، وفي النهاية تنقذ الأرواح[٢٦].

ثالثاً: الدور التكنولوجي في توعية المواطنين في كينيا (مبادرة Ushahidi)

فتحت وسائل الإعلام الجديدة وسائل أمام الشعب الإفريقي للمشاركة بشكل أكثر مباشرة واستراتيجية في الشؤون العامة، وبدأت المبادرات المختلفة التي محورها الناس في الظهور مع استخدام عامة الناس من الأفارقة للتقنيات الجديدة لمعالجة القضايا الاجتماعية. واحدة من هذه المبادرات التي اعتمدت على الوسائل التكنولوجية الجديدة كانت مبادرة أوشاهيدي Ushahidi في كينيا.

- **كيف نشأت مبادرة Ushahidi**

بدأت مبادرة Ushahidi مع اندلاع العنف في انتخابات ٢٠٠٨ في كينيا. وتترجم كلمة Ushahidi في اللغة السواحلية بمعنى «شهادة»، والتي كانت مبادرة من أربعة أفراد هم:

Juliana Rotich , Ory Okolloh, Erik Hersman, David Kobia

لتوفير المعلومات والبيانات عبر تطبيق على الإنترنت يسمح للمستخدم بالتبليغ عن المناطق التي يحدث فيها عنف انتخابي، وتم تطوير المبادرة فيما بعد وإعلانها مؤسسة اجتماعية لتوفير البرامج والخدمات للعديد من القطاعات، ومساعدة المجتمع المدني في التحقق من تدفق المعلومات[٢٧].

وتبلور شكل المبادرة خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ إذ شكل فريق من المدونين المعنيين منصة Ushahidi للإبلاغ الجماعي و«لرسم خريطة» للأزمة على الإنترنت، وخلق خريطة مرسومة للعنف وحجمه، ومن خلال هذه الجهود التعاونية المخطط لها، تمكن فريق Ushahidi والمبلّغون من المواطنين الكينيين من جمع البيانات لأغراض التنبه العام، وتوليد الوعي العالمي[٢٨].

وتعتبر الهواتف المحمولة أحد المكونات الرئيسية في مبادرة Ushahidi حيث تعتمد العملية كلها على استخدام الهواتف المحمولة كوسيلة أساسية لإرسال التقارير من قبل شهود العيان عن الحوادث والأزمات، وكذلك لتلقي التحديثات. ويرجع ذلك بالأساس للنسبة الكبيرة في استخدام التليفون المحمول وكذلك لصعوبة الوصول إلى الإنترنت أو عدم توفرها تماماً في بعض الأنحاء، لذلك تم إنشاء النظام الأساسي للتطبيق باستخدام الهاتف المحمول[٢٩].

- **تطوير المبادرة في كينيا**

بدأ فريق من المتطوعين في مبادرة Ushahidi بتطوير المبادرة كي يتمكن المواطنون الكينيون من الإبلاغ وإرسال المعلومات عبر البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة لرسم خرائط للأماكن التي يحدث فيها العنف الانتخابي. وفي غضون أسبوع تطورت Ushahidi من مجرد فكرة إلى مبادرة حية. وتعد مبادر Ushahidi نموذجاً أولياً ودرساً لما يمكن القيام به من خلال دمج المعلومات عن الأزمات من التقارير التي يقدمها المواطنون ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، ومزج تلك البيانات مع أدوات رسم الخرائط الجغرافية للأماكن المبلغ عنها[٣٠].

لقد تحولت هذه المبادرة المهمة الآن إلى منظمة عالمية غير ربحية للتكنولوجيا، وبالتالي أضفي الطابع المؤسسي على منصة Ushahidi.

نتيجة لذلك تم تطوير العديد من الابتكارات البارزة، بما في ذلك البرمجيات (مفتوحة المصدر)، لتقديم حلول للتحديات الصعبة التي واجهت المبادرة، ومنذ عام ٢٠٠٨، قدمت Ushahidi خدماتها إلى ١٦٠ دولة (معظمها في إفريقيا) بإحدى وثلاثين لغة، وأنتجت أكثر من ٦٠,٠٠٠ تمثيل تفاعلي لرسم الخرائط الناجح[٣١].

كذلك وسعت Ushahidi خدماتها لتصل إلى عدد من الدول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، على سبيل المثال، حيث عمل الطلاب الأكاديميون والشركاء الآخرون عبر القطاعات معاً لتزويد المجتمعات بالدعم لتتبع الأزمات الوبائية، وبالمثل، استفادت بلدان مثل شيلي وهايتي من منصات التبليغ الجماعي للكوارث كالزلازل لتقديم المساعدات الإنسانية[٣٢].

أما عن الفريق الذي يعمل في هذه المبادرة فيتكون من أفراد يتمتعون بخبرات متنوعة - بدءاً من العمل في مجال حقوق الإنسان حتى تطوير البرمجيات، بغض النظر عن الفريق الأصغر الذي يتقاضى رواتب، لدى Ushahidi.com فريق من المطورين المتطوعين في المقام الأول في إفريقيا، ولكن أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح موقع Ushahidi.com مفتوح المصدر، وتمت مشاركته في جنوب إفريقيا في مايو ٢٠٠٨ واستخدامه لرسم خريطة لحوادث عنف كراهية الأجانب[٣٣].

ونظراً لهذا التنوع، أدرك المؤسسون ضرورة الحاجة إلى إعادة بناء الإطار المؤسسي للموقع من الألف إلى الياء، ومنذ ذلك الحين، أصدر موقع Ushahidi.com عدة إصدارات من البرنامج المستخدم، والتي تم نشرها في عدد من الدول ومنها الهند وكينيا والفلبين وباكستان ومن قبل دور الإعلام الكبرى، بما في ذلك الجزيرة وواشنطن بوست[٣٤].

وبينما كان الهدف الرئيسي من المبادرة هو تلقي المعلومات في وقت الأزمات لرسم خريطة للمناطق التي تعاني من الأزمة، وجد الفريق العامل علي تطويرها إمكانية استخدامها في مجالات أخرى، وتم تشجيع عدد من المنظمات لاستخدام المبادرة لتلقي المعلومات من الجمهور في كينيا، وبحلول مارس ٢٠١٠ كان هناك ما يقرب من عشر منظمة تعمل على اختبار المنصة داخل كينيا مثل منظمات الحفاظ على الحياة البرية والصحة وريادة الشباب وغيرها[٣٥].

في عام ٢٠١٧ أصدرت شركة Ushahidi الكينية، تطبيقات iOS و Android التي تتيح للمستخدمين إعداد التقارير حتى عندما يفتقرون إلى الاتصال بالإنترنت؛ إذ تدعم التطبيقات الجديدة جمع البيانات في وضع عدم الاتصال - بما في ذلك مقاطع الفيديو والصور - وتساعد الأشخاص على إكمال الاستطلاعات بسرعة من هواتفهم الذكية في أي مكان، مع أو بدون اتصال بالإنترنت[٣٦].

وتتيح هذه التطبيقات الجديدة حفظ البيانات التي يجمعها المساهمون، بما في ذلك بيانات موقع GPS المفصلة، ويرسلون التقرير للنشر المناسب في

Ushahidi بمجرد الوصول إليه. وتتكون عمليات النشر في موقع Ushahidi من أدوات برمجية شاملة تتيح للمؤسسات إنشاء استبيانات مخصصة، واستيراد البيانات من خدمات الجهات الخارجية، ومشاركتها بشكل عام في خريطة أو جدول زمني بعد فرزها[٣٧].

وجدير بالذكر أنه تم استخدام تطبيق Ushahidi في مصر والذي يديره مركز دعم التنمية والمؤسسات (DISC). وهي منظمة مصرية مقرها في القاهرة، حيث تم استخدام تطبيق Ushahidi لأول مرة خلال الانتخابات البرلمانية في نوفمبر وديسمبر ٢٠١٠. كما تم استخدامه أيضاً في مشروع Harasmap، والذي يمكّن النساء المصريات من الإبلاغ عن أي حالات مضايقات يتعرضن لها[٣٨].

رابعاً: تحديات وفرص التكنولوجيا الرقمية في كينيا

ساهم قطاع المعلومات والتكنولوجيا بحوالي ١٢٪ في النمو الاقتصادي في كينيا وفقاً لإحصاء عام ٢٠١٣، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى موقع كينيا كمركز تكنولوجي لشرق ووسط إفريقيا، ويتجلى هذا الأمر في عدة تطورات رئيسية تتمثل في:

١- إنشاء الشركات الكبرى متعددة الجنسيات مثل Google وMicrosoft و Intel مقراً إقليمياً في نيروبي، كما تحتفظ شركة IBM بأول معمل أبحاث على مستوى إفريقيا في كينيا[٣٩].

٢- مرور البلاد بثورة الاتصالات على مدار العام الماضي؛ إذ يشهد البنك الدولي أن الاتصال بالهاتف المحمول في كينيا قد وصل إلى ١٠٠ ٪، وأن أسعار المكالمات الهاتفية والرسائل النصية الوطنية هي من أدنى المعدلات في إفريقيا.

٣- ظهور مجموعة متنوعة من مساحات الابتكار لإنشاء مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء نيروبي، حيث تعمل مراكز الابتكار وبرامج التسريع وبرامج التدريب على ريادة الأعمال على تسهيل إنشاء شركات محلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع ظهور مجتمع خبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كينيا[٤٠].

التحديات التي تواجه التكنولوجية الرقمية في كينيا

على الرغم من الجهود التي تبذلها كينيا في مجال التكنولوجيا الرقمية، إلا أن هناك عدداً كبيراً من التحديات، خاصة فيما يتعلق بتسجيل الأعمال والبنى التحتية المتاحة والتمويل، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بمبادرة Ushahidi. وتتمثل هذه التحديات في:

- إن رواد الأعمال الذين يسعون إلى إنشاء شركات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقيدون بإجراءات إدارية معقدة ومكلفة(٤١).
- تمثل نقاط الضعف في البنية التحتية في كينيا، مثل الطرق دون المستوى وإمدادات الطاقة غير الموثوق بها، حواجز رئيسية أمام نجاح الأعمال(٤٢).
- تعد مسألة التمويل من المشكلات الرئيسية أيضاً، فعلى الرغم من توفره بسهولة أكبر من بلدان شرق إفريقيا الأخرى، إلا أن التمويل الأساسي، بشكل عام، ما يزال يمثل تحدياً للعديد من رواد الأعمال في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعلى سبيل المثال، قد يكون الحصول على أدوات مثل حسابات المطورين على Apple أو برامج تطوير تطبيقات الويب والجوال على Google باهظ التكلفة، مما يجعل من المستحيل على العديد من رواد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستفادة من تمكين الأدوات والبنية التحتية التي تسهل تصنيع المنتج(٤٣).
- بالنسبة لمبادرة Ushahidi تعد المناطق التي تعاني من نطاقات تردد إنترنت ضعيفة من التحديات التي تواجه عمل المبادرة وخاصة في المناطق الريفية، غير أن القائمين على المبادرة بدأوا في تطوير برامج التطبيق لإيجاد حلول تشمل هذه المناطق، تمثلت في دمج الرسائل القصيرة في تلك المناطق ذات النطاق الترددي المنخفض للإنترنت(لكن لديها تغطية لاسيلكية جيدة) وذلك عن طريق وصل الهاتف مع جهاز الكمبيوتر عبر USB أو حتى Bluetooth ليمكن استخدام تطبيق Ushahidi(٤٤).
- قد يواجه الحصول على هذا النوع من التكنولوجيا تحدياً خاصة في المناطق الفقيرة والقرى في الدول التي استخدمت المبادرة فيها. فعلى سبيل المثال، واجهت المبادرة بعض المشاكل الأساسية في شرق جمهورية الكونغو

الديمقراطية، كان التحدي الأكبر منها هو حالة التشرد الساحقة بين السكان؛ من الذين يعيشون في المخيمات، أو الذين نزحوا إلى القرى المجاورة أو الذين يفرون إلى المدن، والذين تعبوا ويكافحون من أجل حماية أسرهم، لكن ليس لديهم وقت لتقديم تقارير عما يواجهونه من صعاب[٤٥]. فكثير من أعمال العنف يقع في القرى النائية المنعزلة عن أي تكنولوجية، بالإضافة إلى ذلك، هناك الحواجز اللغوية، والقيمة العالية للمعلومات في نزاع معقد مثل ذلك الذي في جمهورية الكونغو الديمقراطية زادت من احتمال وجود معلومات كاذبة. لذلك حتى لو كان لدى الناس القدرة على تقديم تقرير، فإن المخاوف الأمنية – الخوف من تحديد الهوية والاستهداف – سوف تردعهم عن القيام بذلك أكثر من غيرها[٤٦].

- تظهر مشكلة تعيين المصادر المفتوحة (Open Sources) في إمكانية إرسال تقارير مباشرة متعددة عن حادث واحد ؛ لذا يجب إدارة الموقع بفعالية حتى لا تظهر التبليغات كحوادث متعددة، وللتغلب على هذا التحدي، تم إنشاء فئة جديدة من «مصادر تم التحقق منها» لتمييزها عن التقارير الواردة إلى النظام من مصادر غير معروفة[٤٧].

الفرص المتاحة للتكنولوجيا الرقمية في كينيا

على الرغم من التحديات التي تواجه القطاع التكنولوجي في كينيا إلا أن هناك عدداً من الفرص التي يمكن استغلالها لتطوير هذا القطاع والاستفادة منه في ازدهار الاقتصاد الكيني، وخاصة فيما يتعلق بالهواتف المحمولة؛ إذ تجاوزت معدلات زيادة خدمات الاتصالات الهاتفية المتنقلة، في كينيا مقارنة بالاشتراكات لكل ١٠٠ نسمة، نسبة ١٠٠٪ لتبلغ نسبتها إلى ١٠٦,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٨، ويعزى ارتفاع هذا المستوى إلى تعدد ملكية بطاقات SIM[٤٨].

– وفقاً لتقرير المسح الاقتصادي الوطني الكيني لعام ٢٠١٩، زادت قيمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ١٢,٩ ٪ من ٣٤٥,٦ مليار شلن كيني في عام ٢٠١٧ إلى ٣٩٠,٢ مليار شلن في عام ٢٠١٨، مدفوعاً بالنمو في

الاقتصاد الرقمي[٤٩]؛ إذ يعد الاقتصاد الرقمي في كينيا فرصة لقفزة كبيرة في التنمية الاقتصادية، عن طريق استغلال الفرص المتأصلة في تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، والروبوتات، والطائرات بدون طيار، والإنترنت والبيانات الضخمة، والمنصات الصناعية التي تدعم البرمجيات، والتي لها إمكانات كبيرة للتأثير على التنمية الاقتصادية، وتحويل اقتصاد كينيا من اقتصاد منخفض الدخل إلى اقتصاد متقدم[٥٠].

- من المتوقع أن ينمو سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في كينيا من ٢,٧٤ مليار دولار إلى ٣,٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، ويتوقع أن يكون النمو مدفوعاً بالطلب المتزايد بسرعة على بيانات الأجهزة المحمولة حيث تعتمد الشركات والمستهلكون بشكل متزايد على هذه الأجهزة، كذلك من المتوقع أن ينمو سوق الخدمات الرقمية في كينيا من ٢,٣٤ مليار دولار إلى ٥,١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢[٥١].

- اعتبرت كينيا الابتكار التكنولوجي أحد الركائز الرئيسية في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، والآن يشار إلى نيروبي أحياناً باسم «سيليكون سافانا»لاعتبارها موطناً لعدد كبير من حاضنات التقنية والشركات الناشئة، وتقدر هيئة الاتصالات في كينيا انتشار الإنترنت بنسبة ٩٠ ٪؛ اذ تتمتع كينيا بأفضل سرعات الاتصال في إفريقيا (حوالي ١٢ ميجابت في الثانية) نظراً لوجود عدد من الكابلات البحرية الموجودة بها[٥٢]. لذا يعد موقف كينيا من التطور التكنولوجي جذاباً لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدرس ما إذا كان ينبغي التوسع، علاوة على ذلك، تم تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل جيد، خاصة في المناطق الحضرية[٥٣].

- كذلك يمكن الاستفادة من الانفتاح في المجال التكنولوجي في إفريقيا والذي سيوفر نوعية جديدة من الوظائف التي يمكن للشباب خاصة الاستفادة منها. وعلى الرغم من أن البنك الدولي يرسم صورة أقل وردية للمكاسب الرقمية في إفريقيا، إلا أن فرص الملايين من فرص العمل في هذا القطاع هي أخبار مشجعة لشباب القارة، الذين يشكلون ٦٠٪ من العاطلين عن العمل في إفريقيا، ويمثلون ضعف المعدل لدى البالغين، حيث يمكن للشباب بسهولة الاستفادة من الوظائف

التي تجلبها الثورة الرقمية، وفقاً لتصريح السيد بيتانج نديمو، السكرتير الدائم السابق في وزارة الإعلام والاتصالات في كينيا[٥٤].

- بالنسبة لتطبيق Ushahidi، يمكن له من خلال تقارير الجهات الخارجية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية ومصادر وسائل الإعلام، ومن خلال البحوث الأكاديمية والتقارير الأخرى لتتبع العلاقة بين المتغيرات مثل النزاعات المستمرة على الأراضي، عمليات التعدين، مشاريع التنمية الزراعية، حوادث العنف من قبل مختلف الجهات الفاعلة، يمكن للتطبيق أن يوفر معلومات مفيدة يمكن استخدامها كنظام للإنذار المبكر، يمكن استخدامه لتنبيه العاملين في المجال الإنساني إلى احتمال وجود حركة سكانية في ظل ظروف معينة، ويمكن أن يساعد في رصد حقوق الإنسان للاجئين والمشردين.[٥٥]

- زيادة المشاركة المجتمعية في الدول التي يتم فيها استخدام التطبيق عن طريق توفير فرص عمل للطلاب وتدريبهم لنشر المعلومات المطلوبة عن كيفية استخدام المبادرة وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية مثل هيئات الاتصالات وشبكات الهواتف المحمولة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.

- هناك فرصة لكينيا في التعلم من المبادرات المبتكرة في جميع أنحاء العالم وتطبيق ما هو ضروري منها، في حالة توفير بنية تحتية مناسبة لها ليتم تطبيقها على المستوى المحلي.

- يتضح وجود ضرورة إصلاح نظام التعليم في كينيا وتحفيز التفكير النقدي، فمن أجل خلق جيل جديد من رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية، تحتاج كينيا إلى تحديث نظامها التعليمي بما يواكب هذه الاحتياجات.

- ضرورة تعزيز جهود الحكومة الكينية وكذلك الشركات الخاصة لدعم التنمية والابتكارات في المناطق الريفية.

- توجد فرص متاحة لتدعيم هذه الابتكارات عن طريق تواصل الحكومة الكينية مع منظمات المجتمع المدني وتدعيمها والتوسع في النطاق الاعلامي لتوصيل هذه الابتكارات إلى المجتمعات المحلية.

خاتمة

لقد أحدثت الهواتف المحمولة ثورة في عالم الاتصالات والأعمال التجارية والتنمية المجتمعية في إفريقيا خلال السنوات الـ ١٥ الماضية أو نحو ذلك؛ إذ إن إتاحة الهواتف المحمولة بجميع أنواعها بأسعار زهيدة في الأسواق الإفريقية إضافة إلى سهولة الدخول على شبكات الاتصالات المختلفة أمور من شأنها تعزيز مجال التكنولوجيا الرقمية هناك. وما يؤكد هذا هو أنه في عام ١٩٩٩، كان ١٠٪ فقط من السكان الأفارقة يتمتعون بتغطية هواتف محمولة، في شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس) وجنوب إفريقيا (بيانات GSMA لعام ٢٠٠٩)، وبحلول عام ٢٠٠٨ كان حوالي ٦٠٪ من سكان القارة لديهم تغطية لشبكة الهواتف المحمولة التي ظلت نسبتها في ارتفاع مستمر.[٥٦] على سبيل المثال، في كينيا زادت نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة وشبكات الانترنت طبقا لأخر إحصاء لهيئة الاتصالات في كينيا إلى ١٠٠٪ بالنسبة للهواتف المحمولة، وأصبح استخدام التليفون لا يتوقف فقط على المكالمات والرسائل القصيرة، لكنه دخل في مجالات متعددة أخرى. وترجع نسبة الزيادة في استخدام الهواتف المحمولة إلى رخص أسعارها في كينيا.

وبفضل ارتفاع معدل انتشار الإنترنت وسرعته واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة وطنية، أصبحت كينيا بيئة جذابة لأصحاب المشاريع الرقمية والمستثمرين. وساعدت السياسات التقنية الداعمة في تطوير البنية التحتية وإنشاء محتوى محلي وتكوين شراكات بين القطاعين العام والخاص.

في هذا المناخ، تمكنت من النمو تطبيقات ويب ناجحة مثل منصة تحديد الأزمات "Ushahidi"، التي ولدت خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠٠٨، وصارت تستخدم الآن في جميع أنحاء العالم للمساعدة في الاستجابات الإنسانية أو مراقبة الانتخابات، ثم تم تطويرها ليتم الاستفادة منها في مجالات أخرى كالتعليم والصحة.

لقد جعلت التنمية التي تشهدها إفريقيا بوجه عام في كافة المجالات وخاصة مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جعلت من الهواتف المحمولة أداة جديدة للتواصل وحشد الجماهير، معتبرة أن الوقت قد حان لمواكبة الثورة الإلكترونية الحديثة؛ إذ من المتوقع أن تؤثر التكنولوجيا المتقدمة بشكل كبير على الحكومات سواء في الإنفاق على الإيرادات أو في البنية التحتية. وقد تحل التكنولوجيا محل الوظائف البشرية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، وهو ما قد يتطلب تغيرات شاملة في البنية التحتية والاجتماعية أيضاً. فعلى سبيل المثال ستتطلب الحاجة إلى الهوية الإلكترونية تغييرات هائلة في اللوائح والقوانين وثقة المواطن وثقافته، وفي الوقت الذي تبدأ فيه الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات عبر الإنترنت، فإن المستقبل سيكون حول قوة الحكومة الرقمية في تعزيز الابتكار الاجتماعي والمرونة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، حيث ستحل وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات وتطبيقات المحمول محل القنوات التقليدية كوسائل للتفاعل مع الحكومات، سواء للإبلاغ عن المخاوف أو لتقديم الملاحظات[٥٧]؛ إذ سهلت تطبيقات الهواتف مثل الرسائل النصية القصيرة، للأشخاص الوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها بطريقة أكثر ملاءمة واستهدافاً، كما شجعت أدوات المشاركة الإلكترونية على زيادة التعاون مع المواطنين من خلال إشراكهم في صنع القرار ووضع السياسات وتحديد أولويات الميزانية، وحل المشكلات والتصميم المشترك للخدمات، ومن ثم أصبح ضرورياً على الحكومات الاستفادة من ذلك التطور في صنع شراكة فعالة مع مواطنيها من أجل الوصول إلى تحقيق خططها التنموية.

الهوامش

1. A Frost & Sullivan, Digital Market Overview: Kenya.(California: A Frost & Sullivan, 25 May, 2018).P6.
2. Bax Mabinya And Luba DyantyionA, " Digital transformation and Africa's youth bulge: The perfect bedfellows?", (Cape Town: How We Made It In Africa- Maritz Publishing CC, 30 NOVEMBER 2017).at: https://www.howwemadeitinafrica.com/digital-transformation-africas-youth-bulge-perfect-bedfellows/60541/.
3. Idem.
4. Abdi Latif Dahir, "Google's high-altitude internet balloons could soon connect rural Kenya", (Quartz Africa July 11, 2018 at: https://qz.com/africa/1325552/googles-project-loon-to-use-balloons-to-beam-the-internet-in-kenya/.
5. Idem.
6. "The Techles Turning Kenya Into A Silicon Savannah" at: https://www.wired.com/story/kenya-silicon-savannah-photo-gallery/.
7. "Kenya: Mobile phone penetration at 95.1 percent – Report" Nairobi, July 17, 2018 ,at: http://apanews.net/en/news/kenya-mobile-phone-penetration-at-951-percent-report.
8. Kevin Namunwa, "Kenya leads Africa in Smartphone usage", March 11, 2019, Nirobi, Business today at: https://businesstoday.co.ke/kenya-leads-africa-smartphone-usage/.
9. Idem.
10. "Fintech in Kenya", January 8 ,2019,Nirobi, Lexology Navigator,at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=1f2b3c53-60c6-4fb5-b6af-9d02cc9bab0c.
11. Idem.
12. جودي باين وكريش كومار «أستخدام خدمات تحويل الأموال والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتطوير الزراعة في إفريقيا» (واشنطن: الوكالة الأمريكية للتنمية) ص٢.
13. Oliver K. Kirui ,"Impact Of Mobile Phone-Based money Transfer Services In Agriculture: Evidence From Kenya "Presented paper at the International Association of Agricultural Economists (IAAE) Triennial Conference.(Brasilia: International Association of Agricultural Economists (IAAE),18-24 August, 2012). P.4.

١٤. الهاتف المحمول يقود ثورة في عالم الطاقة الشمسية في كينيا»، أغسطس ٢٠١٨، نيروبي، الاتحاد، في: https://www.alittihad.ae/article.

15. Oliver K.Kirui,OP.Cit, P.5.

16. Idem.

17. United States Agency For International Development, "How Smartphones Are Helping To Save Kenya's Dwindling Elephant Population", (Washington DC. USAID,March 2017) at: https://www.usaid.gov/results-data/success-stories/smartphones-and-elephants.

18. Idem.

19. Idem.

20. "Technology Impact on Education in Kenya" at: http://elimu7.com/eXplored/?blog=technology-impact-on-education-in-kenya-11-en.

21. "Bringing The Digital Revolution To All Primary Schools In Kenya", March 27, 2018,ITUNews at: https://news.itu.int/bringing-the-digital-revolution-to-all-primary-schools-in-kenya/.

22. Idem.

23. Eleni Mourdoukoutas, "Digital Revolution Holds Bright Promises For Africa",(New York: United Nation , December 2017 - March 2018). at:https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2017-march-2018/digital-revolution-holds-bright-promises-africa.

24. Brian Kosgei, "The Role Of Mobile Technology In Kenya Helthcare", March8,2019,at:https://www.i3consult.com/the-role-of-mobile-technology-in-kenya-healthcare/#_edn1.

25. THE Daktari, Nairob, at: http://thedaktari.com/contact-us.php.

26. "Mobile Health: How Phones Are Reshaping Healthcare In Africa", CDC Foundation,Nirobi,at:https://www.cdcfoundation.org/content/mobile-health-how-phones-are-reshaping-healthcare-africa.

27. "Ushahidi", at: https://www.ushahidi.com/about.

28. Toyin Ajao, "Ushahidi Crowdsourcing Platform: A People-Centered Approach to Conflict Transformation in Kenya", (New York: Social Science Research Council, September 26, 2014) at: https://kujenga-amani.ssrc.org/2014/09/26/ushahidi-crowdsourcing-platform-a-people-centered-approach-to-conflict-transformation-in-kenya/.

29.Global Giving Foundation,"The Ushahidi Story", Washington DC.at: https://www.globalgiving.org/pfil/6203/projdoc.pdf.

30.Idem.

31.Ushahidi Inc., "10 Years of Impact 2008–2018 Report" (Nairobi: Ushahidi Inc.,2018) P.3.

32.Fackson Banda, Citizen Journalism And Democracy In Africa: An Exploratory Study (Grahams town:Highway Africa ,2014) p.46.

33.Idem.

34.Idem.

35.Ibid., P47.

36.Tom Jackson, "Kenya's Ushahidi launches apps For Offline Data Collection", 23 March 2017,It Web Africa, at: 2017at: http://www.itwebafrica.com/mobile/309-kenya/237590-kenyas-ushahidi-launches-apps-for-offline-data-collection.

37.Idem.

38.Njeru Abraham Kirea (Others), Challenging Facing social Media Platforms In Conflict prevention In Kenya Since 2007: A Case Of Ushahidi Platform", International Academic Journal of Social Sciences and Education (Nirobi:Delonix Consulting Company Limited Volume 2, Issue 1, 16th October 2018) P.90.

39. Adam Chagani, "Investigating The Potential For Digital Job Creation In Kenya's Information and Communication Technology Innovation Landscape",(Nairobi: iHub Research,2014) P.17.

40.Ibid.,P18.

41.Idem.

42.Idem.

43.Idem.

44.Juliana Rotich ,"Overcoming The Challenges of Using Ushahidi in Low Bandwidth Areas", November 9, 2010,Media Shift at: http://mediashift.org/2010/11/overcoming-the-challenges-of-using-ushahidi-in-low-bandwidth-areas305/.

45.Galya B Ruffer, "What Ushahidi Can Do To Track Displacement", Forced Migration Review (Oxford: University of Oxford Refugee Studies Centre, MR 38, October 2011) PP.25-26.

46.Idem.

47. Idem.

48. Republic Of Kenya, "Digital Economic Blueprint- Powering Kenya's Transformation", (Nairobi: National Communications Secretariat (NCS),2019) P.18.

49. Ibid., Pp.17,18.

50. Ibid., P18.

51. Frost & Sullivan,"Digital Market Overview: Kenya",(San Antonio: Frost & Sullivan ,25 May 2018), P5.

52. Ibid.,P7.

53. Idem.

54. Eleni Mourdoukoutas, Op.Cit, https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2017-march-2018/digital-revolution-holds-bright-promises-africa.

55. Galya B Ruffer,Op.Cit., PP25-26.

56. Jenny C. Aker and Isaac M. Mbiti,"Mobile Phones and Economic Development in Africa",Journal of Economic Perspectives(Pittsburgh Volume 24, Number 3,Summer 2010) P.208.

57. Republic of Kenya,"Digital Economy Blueprint Powering Kenny's Transformation" (Nairobi: Ministry of Information and Communication,2019) p. 22.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

- جودي باين وكريش كومار «استخدام خدمات تحويل الأموال والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتطوير الزراعة في إفريقيا» (واشنطن: الوكالة الأمريكية للتنمية، بدون تاريخ).
- الهاتف المحمول يقود ثورة في عالم الطاقة الشمسية في كينيا»، أغسطس ٢٠١٨، نيروبي، الاتحاد، في: https://www.alittihad.ae/article.

English Sources

- Ajao, Toyin, "Ushahidi Crowdsourcing Platform: A People-Centered Approach to Conflict Transformation in Kenya", (New York: Social Science Research Council, September 26, 2014).
- Aker, Jenny C., Isaac M. Mbiti, " Mobile Phones and Economic Development in Africa", Journal of Economic Perspectives (Pittsburgh Volume 24, Number 3, Summer 2010).
- Banda, Fackson, Citizen Journalism and Democracy in Africa: An Exploratory Study (Grahams town: Highway Africa, 2014).
- Chagani, Adam, "Investigating the Potential for Digital Job Creation In Kenya's Information and Communication Technology Innovation Landscape", (Nairobi: iHub Research, 2014).
- Dahir , Abdi Latif, "Google's high-altitude internet balloons could soon connect rural Kenya", (New York:Quartz Africa July 11, 2018).
- Frost & Sullivan, Digital Market Overview: Kenya. (California: A Frost & Sullivan, 25 May, 2018).
- Kirui, Oliver K, "Impact Of Mobile Phone-Based money Transfer Services In Agriculture: Evidence From Kenya "Presented paper At The International Association of Agricultural Economists (IAAE) Triennial Conference.(Brasilia: International Association of Agricultural Economists (IAAE), 18-24 August, 2012).
- Republic of Kenya, "Digital Economy Blueprint Powering Kenny's Transformation" (Nairobi: Ministry of Information and Communication, 2019).
- Ruffer, Galya B, "What Ushahidi Can Do to Track Displacement", Forced Migration Review (Oxford: University of Oxford Refugee Studies Centre, MR 38, October 2011).
- United States Agency for International Development, "How Smartphones Are Helping to Save Kenya's Dwindling Elephant Population", (Washington DC. USAID, March 2017).
- Ushahidi Inc., 10 Years of Impact 2008–2018 Report (Nairobi: Ushahidi Inc., 2018).
- Web Sources

- "Bringing The Digital Revolution To All Primary Schools In Kenya", March 27, 2018, ITUNews at: https://news.itu.int/bringing-the-digital-revolution-to-all-primary-schools-in-kenya/
- "Fintech in Kenya", January 8 , 2019, Nirobi, Lexology Navigator, at: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=1f2b3c53-60c6-4fb5-b6af-9d02cc9bab0c
- Global Giving Foundation, "The Ushahidi Story", Washington DC .at: https://www.globalgiving.org/pfil/6203/projdoc.pdf
- Kosgei, Brian, "The Role Of Mobile Technology In Kenya Helthcare", March8, 2019,athttps://www.i3consult.com/the-role-of-mobile-technology-in-kenya-healthcare/#_edn1
- Jackson , Tom, " Kenya's Ushahidi launches apps For Offline Data Collection", 23 March 2017, It Web Africa , at: 2017at: http://www.itwebafrica.com/mobile/309-kenya/237590-kenyas-ushahidi-launches-apps-for-offline-data-collection
- Kenya: Mobile phone penetration at 95.1 percent – Report"Nairobi, July 17, 2018 , at:http://apanews.net/en/news/kenya-mobile-phone-penetration-at-951-percent-report
- "Mobile Health: How Phones Are Reshaping Healthcare In Africa", CDC Foundation, Nirobi, at:https://www.cdcfoundation.org/content/mobile-health-how-phones-are-reshaping-healthcare-africa
- Namunwa, Kevin, "Kenya leads Africa in Smartphone usage", March 11, 2019, Nirobi, Business today at: https://businesstoday.co.ke/kenya-leads-africa-smartphone-usage/
- THE Daktari, Nairob, at: http://thedaktari.com/contact-us.php
- Technology Impact on Education in Kenya" at: http://elimu7.com/eXplored/?blog=technology-impact-on-education-in-kenya-11-en
- "The Techles Turning Kenya Into A Silicon Savannah" at: https://www.wired.com/story/kenya-silicon-savannah-photo-gallery/
- Rotich, Juliana , "Overcoming The Challenges of Using Ushahidi in Low Bandwidth Areas", November 9, 2010, Media Shift at: http://mediashift.org/2010/11/overcoming-the-challenges-of-using-ushahidi-in-low-bandwidth-areas305/

اقتصـــاد وتـنميـــة

قراءة في إخفاقات مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي

أ.د. حميد الجميلي*

أولاً- تحليلات شمولية حول أهمية القطاع الزراعي العربي

للقطاع الزراعي أهمية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع الزراعي يستوعب حوالي ٢٠٪ من حجم القوى العاملة العربية، مما يجعله مصدراً رئيسياً لدخل حوالي ٤٠٪ من السكان، إلى جانب تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية، ودوره في تنشيط الصناعات التحويلية وخاصة الغذائية والملبوسات والصناعات الجلدية وصناعات الأثاث وغيرها.

وبالرغم من هذه الأهمية، فإن مساهمة القطاع الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لا تتجاوز (٦٪) كمتوسط خلال السنوات العشر الماضية، وبلغت هذه المساهمة حوالي (٦,١٪) في عام ٢٠١٦ و(٥,٨٪) في عام ٢٠١٧، مما يؤكد المساهمة المتدنية لهذا القطاع ودوره المحدود في تأمين الأمن الغذائي العربي.

وبالرغم مما تمثله التنمية الزراعية من مكانةٍ متقدمة في سلّم أولويات السياسات الإقتصادية في العديد من برامج التنميةٍ في الدول العربية، فإنّ القطاع الزراعي العربي ظلّ يُعاني من قلة الاستثمارات الزراعية، وظلّ بعيداً عن التطورات التكنولوجية والبحثية التي بات القطاع الزراعي في العديد من دول العالم يتصف بها، وهذا يشير إلى فشل سياسات التنمية الزراعية العربية في

* خبير ومستشار اقتصادي، وعضو منتدى الفكر العربي (العراق).

تطوير وتحديث القاعدة الزراعية العربية، وفي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي العربي.

وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي العربي فإنه يُعاني من استمرار التفاوت بين معدلات نمو الناتج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسية وبين تزايد الطلب على هذه السلع مما يُفسر تدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وتزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي وتزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.

كما أن استمرار عدم كفاية الانتاج الزراعي العربي لسد الطلب العربي المتزايد على المنتجات الزراعية يُلقي بظلاله على حجم التحديات التي يُعاني منها الأمن الغذائي العربي.

ومن الملاحظ أن مظـاهر إخفاق مؤشـــرات أداء القطاع الزراعي العربي لا تتناسب والأهمية الكبيرة لهذا القطاع، ولا تتناسب مع الإمكانات الكبيرة المتوفرة لهذا القطاع ومنها:-

Δ وفرة الموارد الطبيعية المتمثلة بالأراضي الصالحة للزراعة.

Δ توفر إمكانات التكامل الزراعي العربي.

Δ وفرة الموارد المالية العربية.

Δ توفر فرص إنشاء المشاريع الزراعية العربية المشتركة.

Δ وجود الإطار المؤسسي للقطاع الزراعي على مستوى الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمراكز الزراعية العربية المتخصصة).

Δ توفر القوى العاملة الزراعية.

*** وهذه مفارقةٌ لا توجد سوى في الاقتصادات العربية من بين دول العالم.**

ومن بين أبرز مؤشرات إخفاق أداء القطاع الزراعي العربي، مايلي:

- تدني كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة للقطاع الزراعي على الرغم من محدودية هذه الموارد، ويرتبط بتدني كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة للزراعة تخلّف أساليب الرّي.
- تدني القيمة المُضافة لناتج القطاع الزراعي.
- تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.
- عدم الاهتمام بتطوير وتحديث القاعدة الزراعية العربية.
- تدهور مستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية وإنتاجية العامل الزراعي.
- تدني كفاءة استغلال الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.
- عدم كفاءة الري.
- تزايد قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي.
- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.
- اتسام العمالة الزراعية بارتفاع مستوى البطالة المقنعة، كما تتصف العمالة الزراعية بانخفاض مستوى الإنتاجية لكل عامل.
- محدودية استخدام التقنية الزراعية الحديثة.
- قلة مساحات الأراضي المروية.
- معاناة القطاعة الزراعي من فجوة تكنولوجية تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية.
- تدني انتاجية الثروة الحيوانية.
- عدم استكمال البُنى الأساسية والخدمات الزراعية.
- محدودية الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
- قلة المساحات المزروعة فعلاً من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة ومحدودية التوسع في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.
- تزايد الفجوة بين معدل نمو الإنتاج الزراعي ومعدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية، بمعنى عدم كفاية الانتاج الزراعي العربي لسد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية.

وهذه العوامل مجتمعة أدّت إلى تزايد الخدمات التي تواجه الأمن الغذائي العربي.

ثانياً- خصائص القطاع الزراعي العربي

الموارد الأرضية

- تمثل الموارد الأرضية الزراعية نسبة ضئيلة من المساحة الإجمالية للدول العربية نظراً لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة التي لا يتعدى هطول الأمطار منها (١٥٠)ملم في السنة، مقابل (٣٠٠)ملم في السنة في المناطق شبه الجافة.
- تتعرض الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية إلى عوامل التدهور وضعف الغطاء النباتي، حيثُ تتعرض التربة للانجراف والتملح والتلوث، فضلاً عن وبعض ممارسات الاستغلال الجائر، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى ضعف القدرة الإنتاجية للموارد الأرضية الزراعية.
- تعتبر الدول العربية من المناطق الفقيرة من حيث سقوط الأمطار، حيث يُقدّر معدل المتوسط السنوي للهطول المطري بحوالي (١٦٠)ملم مقابل حوالي (٧٠٠)ملم على المستوى العالم.

  وتتمثل الزراعة المطرية حوالي (٧٣٪) من المساحة المزروعة مقابل ٢٧٪ للزراعة المروية.
- يُقدّر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (١٩٧) مليون هكتار المزروع منها فعلاً (٧٥) مليون هكتار، أي حوالي (٣٨٪) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمعنى أن غير المزروع من الأراضي الصالحة للزراعة يقدّر بـ (٦٤٪)، ويعود محدودية الأراضي الزراعية المستغلة والبالغة (٧٥٪) مليون هكتار إلى محدودية وقدرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، إضافة إلى انحصارالأمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة وتزايد نسبة ملوحتها وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلّة لزراعة المحاصيل المستديمة (١٢٪) من مساحة الأراضي الزراعية المستغلة. وبقيت مساحة المراعي الطبيعية ثابتة في حدود (٤٨١) مليون هكتار بسبب انخفاض معدلات الأمطار كما

تنحصر معظم الدول العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة ولم تفلح جهود الدول العربية في وقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية فضلاً عن فشلها في تنميتها.

لذا شكلّت مساحة الأراضي المستغلّة للإنتاج الزراعي نسبة محدودة جداً من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، في حين أن النسبة الأكبر من مساحة الأراضي القابلة للزراعة غير مستغل، وهذا يؤكد تدني كفاءة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

وتفتقرمعظم الدول العربية لوجود الغابات فيها لوقوع معظم الدول العربية في المناطق الجامفة وشبه الجافة ولم تفلح جهود الدول العربية في وقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية فضلاً عن فشلها في تنميتها.

جدول رقم (١): مؤشر الموارد الأرضية/ عام ٢٠١٨

المؤشـر	
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	١٩٧ مليون هكتار
مساحة الأراضي المزروعة فعلاً من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة	٧٥ مليون هكتار
نسبة الأراضي المزروعة فعلاً من الأراضي الصالحة للزراعة	٣٨٪
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة	١٢٢ مليون هكتار
نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلّة	٦٢٪
نسبة الزراعة المطرية	٧٣٪ من المساحة الزراعية المستغلة
نسبة الزراعة المروية	٢٧٪ من المساحة الزراعية المستغلة
مساحة الأراضي المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة	١٢٪ من مساحة الأراضي الزراعية المستغلّة
مساحة المراعي الطبيعية	ثابتة في حدود ٤٨ مليون هكتار بسبب انخفاض معدلات الأمطار

تُمثل مساحة الغابات في الدول العربية ٤٪ من المساحة الإجمالية للدول العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد لعام ٢٠١٧ ولعام ٢٠١٨.

الموارد المائية العربية

تقع معظم الدول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، حيثُ تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد العربي من المياه بحوالي ٧٠٠م^{٣} مقابل ٧٠٠٠م^{٣} على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى حوالي ٥٠٠م^{٣} في عام ٢٠٢٥ وذلك في ضوء:-

معدلات النمو السكاني

تناقص كميات المياه التي ترد إلى الدول العربية من الأنهار المشتركة التي توجد منابعها في الدول المجاورة والتي تحتل نصف كميات المياه المتاحة.

- تقدر الموارد المائية من المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوفي بحوالي ٣٥٠ مليار متر مكعب في السنة بالإضافة إلى كميات كميات الموارد المائية غير التقليدية، وهي مياه التحلية والتنقية فتُقدّر بحوالي ١٠,٦ مليار متر مكعب سنوياً. ومن الملاحظ أن الموارد المائية السطحية المتجددة في الدول العربية والتي تقدّر بحوالي ٢٩٨ مليار متر مكعب سنوياً نصفها مستغل والنصف الآخر يتعرض للهدر.
- وتشكل الأمطار أهم مصادر المياه السطحية المتجددة ويتصف هطول الأمطار في الدول العربية بالتذبذب وعدم الانتظام، مما يجعل المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية عريضة للجفاف، إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من هذه الأمطار بسبب التبخر، حيثُ تصل نسبة التبخر إلى ٨٠٪.
- تستحوذ الزراعة على حوالي (٨٨٪) من المياه السطحية المتجددة، أما الاستخدام المنزلي فيستحوذ على نسبة (٧٪) من تلك المياه، أما الاستخدامات الصناعية فتستحوذ على نسبة (٥٪) من تلك المياه.
- يأتي حوالي ٣٥٪ من الموارد المائية السطحية المتجددة عن طريق تدفقات الأنهار المشتركة التي توجد منابعها خارج الوطن العربي.

- يتصف استخدام المياه في الرّي بكفاءة متدنية تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ وذلك بسبب انتشار طرق الرّي السطحي التقليدية والتي تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية، في حين يستحوذ الرّي بالرش على ١٥٪ من مساحة الأراضي المروية.
- يُسهم الرّي السطحي التقليدي في هدر كميات كبيرة من المياه وزيادة ملوحة التربة وانخفاض إنتاجية الأرض، كما يؤدي إلى إنخفاض عائد المياه واستنزان العناصر الغذائية من التربة.
- تُعتبر نسبة استخدام المياه للأغراض الزراعية في الدول العربية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الدول الأخرى، والسبب في ذلك الإسراف في استخدام المياه للزراعة نتيجة انتشار الرّي السطحي التقليدي على نطاق واسع، حيثُ تشكل الأراضي التي يُستخدم فيها نظام الرّي السطحي التقليدي ٨٠٪ من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية.

بالإضافة إلى شحّه وندرة الموارد المائية العربية فإن اقتصاديات المياه العربية تتسم بالآتي:-

- تزايد عمليات هدر المياه في الزراعة وفي الاستهلاك المنزلي.
- تعرض الموارد المائية العربية على ندرتها للهدر بصورة عامة والضياع وتدهور النوعية.
- تلوث المياه العربية بمخلفات الصناعات المختلفة.
- تملّح المياه الجوفية ومعدنتها.
- سرقة المياه العربية.
- تناقص كميات المياه التي ترد إلى الدول العربية من الأنهار المشتركة التي تنبع من الدول المجاورة، حيث حوالي ٧٣٪ من الموارد المائية العربية تأتي من خارج الأراضي العربية أي حوالي ثلثي الموارد المائية والعربية وتأتي من الخارج.

- يعتبر عدم كفاءة استخدام موارد المياه الحالية من أكبر التحديات التي تواجه الأمن المائي العربي، إذ بالإضافة إلى محدودية الموارد المائية المتجددة، فإن عدم كفاءة استخدام هذه الموارد يؤدي إلى استنزاف هذه الموارد حيث تتراوح كفاءة استخدام هذه الموارد بين ٤٠٪ - ٥٠٪ على صعيد الدول العربية.
- من المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه في المستقبل في الدول العربية بفعل النمو السكاني والتصنيع وتحسين مستويات المعيشة، عليه فالمستويات المتراجعة من موارد المياه سوف يؤدي إلى المزيد من تحديد معدل نمو الزراعة.
- عدم قدرة الدول العربية على تأمين الطلب المتزايد على المياه بسبب تزايد معدلات نمو السكان نمو الانتاج الزراعي.

مما يزيد من التحديات التي تواجه أزمة المياه العربية الاعتماد الكبير على المياه المشتركة المتدفقة من خارج المنطقة والتي يقدرحجمها بحوالي ١٥٣ مليار متر مكعب ٥٦٪ من إجمالي مياه أنهار المنطقة.

كما يُعاني القطاع الزراعي في الدول العربية من تدني كفاءة الري التي تتراوح في معظم البلدان بين ٤٠-٦٠٪ وبمتوسط عام يقدر بـ ٥١٪.

وهذه الإشكالية تنجم عن اعتماد المزارع بشكل أساسي على الرّي السطحي التقليدي عن طريق الذي يرفع نسبة المياه الفاقدة سواء بالتبخر أو التسرب العميق خلال التربة.

جـ- القوى العاملة الزراعية وإنتاجية العامل الزراعي

يبلغ عدد القوى العاملة الزراعية (٢٦) مليون عامل لذا تشكل القوى العاملة الزراعية في الدول العربية حوالي ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة العربية في عام ٢٠١٦ والبالغة (١٣٠) مليون عامل. كما أن نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى السكان الزراعيين البالغ عددهم ٨٧,٥ مليون نسمة تبلغ حوالي (٣٠٪).

والملاحظ أن نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأضعف بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وهذا الوضع يُظهر مدى حجم الطاقة البشرية المعطلة، وتدني مساهمة القوى العاملة الزراعية من الناتج الزراعي العربي.

وتتصف العمالة الزراعية في الدول العربية بانخفاض مستويات أجورها مقارنة بأجور القطاعات الأخرى الإقتصادية، فضلاً عن انخفاض حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة للقطاع الزراعي بسبب السياسات الاستثمارية غير المتوازنة.

جدول رقـم (٢): القوى العاملة الزراعية كما في عام ٢٠١٧

القوى العاملة العربية	١٣٠ مليون عامل
السكان الزراعيين	٨٦,٥ مليون نسمة
العاملون في القطاع الزراعي والقوى العاملة الزراعية	٢٦ مليون عامل
نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة العربية	٢٠٪
نسبة القوى العاملة الزراعية إلى السكان الزراعيين	٣٠٪

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ بيانات الحاسب الآلي لعام٢٠١٦.

د- إنتاجية العامل الزراعي

تعتبر إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول الأخرى إذ تحتل تلك الإنتاجية حوالي ٩٪ من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدّمة في الحبوب، وحوالي ٦٪ في الخضار، وحوالي ٥٪ في الفاكهة، وحوالي ١٢٪ في البقول، هذا إضافة إلى انخفاض أجر العامل الزراعي.

وتمثل إنتاجية العامل في القطاع الزراعي في الدول العربية ٤٪ من إنتاجية العامل الزراعي في أمريكا، و١٥٪ من إنتاجية العامل الزراعي في فرنسا.

وتشترك مجموعة من العوامل المسببة لتدني إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية:

- ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
- ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.
- ضعف نسبي في الأراضي المروية.
- ضعف قدرة المزارع على استغلال الأراضي الزراعية.
- قلة نصيب المزارع من الأراضي الزراعية.

ثالثاً- مؤثرات إخفاق أداء القطاع الزراعي العربي

مؤشر تدني مساهمة قيمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي

من أبرز مؤشرات إخفاق أداء القطاع الزراعي العربي، تدني مساهمة القيمة المُضافة الناتج الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي.

فقد بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي عام ٢٠١٠ حوالي ١٣٠ مليار دولار مما جعل مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي العربي ٦,٢٪، وفي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي ١٣٨ مليار دولار، مما جعل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العربي لا يتجاوز ٥,٦٪.

هذا المؤشر المتدني لمساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي لا ينسجم مع حقيقة كون القطاع الزراعي العربي يسهم في ٢٠٪ من قوة العمل العربية.

ومن الملاحظ أن متوسط مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ظلّت بحدود ٦٪ منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحاضر ٢٠١٨.

وهذا الهبوط في القيمة المُضافة للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يعكس مجموعة من الحقائق من أبرزها:

- استمرار التفاوت بين معدلات نمو الناتج الزراعي من السلع الغذائية الرئيسية وتزايد الطلب عليها.
- تدني إنتاجية العامل الزراعي.
- تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي.
- تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.
- تراجع نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.
- ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية.
- فشل سياسات التنمية الزراعية وسياسات وبرامج التكامل الزراعي العربي في تطوير وتحديث القاعدة الزراعية العربية.

جدول رقـم (٣): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٢٠٠٥-٢٠١٧ (نسبة مئوية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (مليار دولار)	قيمة الناتج الزراعي (مليار دولار)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (نسبة مئوية)
٢٠٠٥	١١٦٧	٧١	٦,١٪
٢٠١٠	٢٠٨٤	١٣٠	٦,٢٪
٢٠١٣	٢٧١٦	١٣٣	٦,٤٪
٢٠١٤	٢٧٤١	١٤١	٥,٢٪
٢٠١٥	٢٤٣٧	١٤٢	٥,٨٪
٢٠١٦	٢٣٤٧	١٤٢	٦,٠٪
٢٠١٧	٢٤٧١	١٣٨	٥,٦٪

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموّحد، آخرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٨ الفصل الثالث، القطاع الزراعي ص٤٧، والتقرير الاقتصادي العربي الموّحد لعام ٢٠١٧، الفصل الثالث ص٥٢.

العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي

ارتفع العجز الزراعي العربي من ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٦٢ مليار دولار عام ٢٠١٦، بسبب زيادة قيمة الواردات الزراعية من ٨٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٩١ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وسبب هذه الزيادة في قيمة الواردات تراجع كميات الإنتاج الزراعي من عام ٢٠١٦ وزيادة عدد من أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

وفي حال الميزان التجاري الزراعي العربي، يُلاحظ الارتفاع المطرد للعجز في هذا الميزان ليصل إلى ٦٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وهذا العجز ناتج عن الفرق بين الصادرات الزراعية العربية البالغة ٩١ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

وقد زاد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي من ٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، إلى ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وإلى ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وإلى ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٥، وإلى ٦٢ مليار دولار عام ٢٠١٦ (**كما هو موضّح في الجدول رقم ٤**).

جدول رقـم (٤): العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي ٢٠٠٠-٢٠١٦

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز في الميزان التجاري
٢٠٠٠	٦,٩	٢٩,٥	٢٢,٦
٢٠٠١	٦,٧	٢٦,٣	١٩,٥
٢٠٠٢	٧,٥	٢٨,٧	٢١,٢
٢٠٠٣	٨	٢٩,٩	٢١,٩
٢٠٠٤	١٠,٣	٣٤,٢	٢٣,٩
٢٠٠٥	١١,٠	٣٨,٣	٢٧,٣
٢٠٠٦	١١,٦	٤٠,١	٢٨,٥
٢٠٠٧	١٣,٨	٥١,٤	٣٧,٦
٢٠٠٨	١٦,٤	٦٠,٢	٣٤,٦
٢٠٠٩	١٩,١	٦٥	٤٦
٢٠١٠	٢٠	٦٧	٤٨
٢٠١٥	٢٥	٨٥	٦٠
٢٠١٦	٢٩	٩١	٦٢

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، آخرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٧ الفصل الثالث، ص٦٠.

وقد شكلّت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي ٧٤٪ من إجمالي قيمة الواردات الزراعية البالغة ٨٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥، كما شكلت الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي ٧٧٪ من إجمالي قيمة الواردات الزراعية البالغة ٩١ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

ومن بين أبرز الأسباب التي أدت إلى تزايد عجز الميزان التجاري الزراعي العربي، تدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وتراجع مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وعدم كفاية نمو الناتج الزراعي لسد الطلب العربي المتزايد على المنتجات الزراعية، الأمر الذي أدّى إلى تزايد الاستيراد من السلع الغذائية الرئيسية وتزايد العجز في الميزان التجاري من ٢٩,٥ مليار دولار في ٢٠٠٠ إلى ٩١ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

وهذه الأرقام تؤكد حقائق التفاوت الكبير بين معدلات نمو الناتج الزراعي وخاصة من السلع الغذائية والطلب عليها، وتؤكد كذلك المستويات المتدنية من نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية وتؤكد التصدع الكبير الذي تعاني منه القاعدة الزراعية العربية.

وتشير كذلك احصاءات الميزان التجاري الزراعي العربي، أن الدول العربية استوردت ثمن الواردات العالمية من السلع الغذائية، واستوردت خمس واردات العالم من الحبوب، واستوردت ٦٠٪ من احتياجاتها من الحبوب.

ج- مؤشر الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية

من أبرز جوانب قصور الإنتاج الزراعي العربي تدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية نظراً للتفاوت الكبير بين معدل نمو الناتج الزراعي البالغ ٢٪ في عام ٢٠١٧، وبين معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية البالغ ٥,٥٪، وقد انخفضت مستويات ونسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية،

مما يتسبب بدوره بزيادة الاستيرادات من أهم السلع الغذائية الرئيسية وزيادة قيمة الفجوة الغذائية، وتفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي.

وقد تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية كالآتي خلال عامي ٢٠١٥،٢٠١٦ كما موضح في أدناه:

تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٥٣٪ عام ٢٠١٤ إلى ٤٥٪ من عام ٢٠١٥ وإلى ٣٨٪ عام ٢٠١٦.

تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من ٥٢٪ في عام٢٠١٤ إلى ٤٢٪ في عام ٢٠١٥ وإلى ٣٤٪ عام ٢٠١٦.

تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الشعير من ٤١٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٩٪ في عام ٢٠١٥.

أما نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت فقد تراجعت من ٣٧٪ عام ٢٠١٥ إلى ٣٢٪ عام ٢٠١٦ كما هو موضح في الجدول رقم ٣.

جدول رقـم (٥): نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية

السلعة	عام ٢٠١٥	عام ٢٠١٦
الحبوب	٤٥٪	٣٨٪
القمح	٤٢٪	٣٤٪
الأرز	٦٠٪	٦٣٪
الشعير	٤١٪	٢٨٪
البقوليات	٥٦٪	٥١٪
الزيوت	٣٧٪	٣٢٪
السكر	٣٤٪	٤٨٪
الذرة الشامية	٢٧٪	٣٢٪

- المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ٢٠١٨، الفصل الثالث، ص٦٤.
- ملحق التقرير.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الزراعة العربية لعام ٢٠١٨.

يتضح من الجدول رقم (٥) استمرار تدني معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية للأسباب المذكورة آنفاً، وأهمها عدم تحقيق زيادة في الإنتاج تكافئ زيادة الطلب على الأغذية، وعدم استثمار الموارد الأرضية والمائية المتوفرة بشكل رشيد، وضعف حصة القطاع الزراعي من الاستثمارات الزراعية، والتوجه القطري في رسم السياسات الزراعية.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في نسبة الاكتفاء لبعض السلع الغذائية إلا أن معدلات الاكتفاء بقيت في مستوياتها أو حققت تراجعاً.

وهذه النسب تؤكد أن الأمن الغذائي العربي لازال في خطر وأن هذه النسب تؤكد الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية لسد الاحتياجات من السلع الغذائية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، الزيوت والسكر.

كما نستنتج من الجدول السابق أن الدول العربية استوردت النسب التالية من أهم السلع الغذائية في ٢٠١٦:

١- استوردت ٦٢٪ من احتياجاتها من الحبوب.

٢- استوردت ٦٦٪ من احتياجاتها من القمح.

٣- استوردت ٧١٪ من احتياجاتها من الشعير.

٤- استوردت ٤٣٪ من احتياجاتها من البقوليات.

٥- استوردت ٦٨٪ من احتياجاتها من الزيوت.

٦- استوردت ٤٩٪ من احتياجاتها من البقوليات.

٧- استوردت ٥٢٪ من احتياجاتها من السكر.

٨- استوردت ٣٧٪ من احتياجاتها من الأرز.

وهذه النسب العالية لاستيراد السلع الغذائية نتيجة تدني نسب الاكتفاء الذاتي تؤكد الحقائق التالية:

- أن الدول العربية تواجه عجزاً كبيراً في الطلب على السلع الغذائية الرئيسية.
- ارتباط تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بزيادة كمية الانتاج من المحاصيل الرئيسية.
- عند مقارنة نسب الاكتفاء الذاتي خلال السنوات العشر الأخيرة يتضح عدم حدوث تغيرات نوعية في تحسين مستوى الاكتفاء من أهم السلع الغذائية.
- إن تدني نسب الاكتفاء الذاتي يعكس زيادة قيمة الفجوة الغذائية وارتفاع فاتورة الغذاء التي تشكل أعباء ضاغطة على الميزانيات الدول العربية.
- إن تدني نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية هو انعكاس لضعف الأداء بمعايير الكفاءة الإنتاجية ومستويات استخدام
- إن تدني نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الزراعية هو انعكاس لقلة الاستثمارات الموجهه للقطاع الزراعي وخاصة في مجالات الري الحديثة والثقافة الزراعية وتطوير الموارد الأرضية والاهتمام بالبحوث الزراعية.
- لم تعد أساليب الانتاج والاستثمار الزراعي التقليدي قادرة على تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسلع الغذائية مقابل تزايد معل نمو السكان في الدول العربية.
- لم يعد التوسع في المساحات المزروعة وتخفيض كميات أكبر من المياه كافياً لتحقيق زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.
- إن القطاع الزراعي العربي يواجه تحديات بنيوية تتمثل في استخدا الثقافة الحديثة في كل مجالات القطاع الزراعي إذا ما أريد معالجة تدني نسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية.

د- مؤشر تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية

يُعد تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية (العجز الغذائي) أهم مؤثرات التبعية الغذائية والانكشاف الغذائي العربي، ويُعزى تزايد قيمة الفجوة الغذائية إلى عدم كفاية الإنتاج الغذائي، لسد الطلب المتزايد على السلع الغذائية الرئيسية وخاصة مجموعة لحبوب والدقيق والبقوليات والزيوت والسكر مما أدى إلى تزايد متسارع للاستيرادات من السلع الغذائية الرئيسية.

ونتيجة لتدهور نسب الاكتفاء الذاتي زادت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية بدرجة عالية.

ومع محدودية الصادرات العربية من هذه المجموعة السلع الغذائية الرئيسية فقد زادت قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية، من ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وإلى ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وإلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، وإلى ٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٦، ومن المتوقع زيادة قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسية خلال السنوات العشر القادمة.

جدول رقم (٦): تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية (٢٠٠٠-٢٠١٦)

السنة	قيمة الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسية
٢٠٠٠	١٤
٢٠٠٥	١٨
٢٠١٠	٣٠
٢٠١٥	٣٥
٢٠١٦	٣٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الزراعة في الدول العربية عام ٢٠١٨.

جدول رقـم (٧): قيمة الفجوة الغذائية العربية/مليار دولار (٢٠١٥-٢٠١٦)

الفقرة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦
الفجوة الغذائية الاجمالية	٣٠	٣٥	٣٣
الحبوب والدقيق	١٨	٢١	١٨,٣
القمح	٨	١٠	٩,٥
الشعير	٢	٢	١,٨
الأرز	٣	٤	٣,٣
الذرة	٣,٦	٤,٥	٤,٣
السكر	٣	٣	٣
بقوليات	٥٠٧	٩١١	٨٦٠
زيوت	٤	٤	٤,٤

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير عن أوضاع الزراعة في الدول العربية عام ٢٠١٨.

وتشكل قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب حوالي ٥٥,٤٪ من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية في عام ٢٠١٦، ويحتل القمح من حيث الأهمية النسبية المركز الأول في قائمة سلع الحبوب ذات القيمة الفجوة العالية، إذ تحتل قيمة فجوة القمح حوالي ٥٢٪ من قيمة فجوة الحبوب، وحوالي ٣٢٪ من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية في عام ٢٠١٦.

رابعاً- العوامل التي أسهمت في الانكشاف الغذائي العربي

- قصور سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية العربية.
- التفاوت الكبير بين معدلات نمو الناتج الزراعي ومعدلات نمو الطلب على السلع الزراعية.
- عدم كفاءة الري.
- تدني نسب الاكتفاء الذاتي.
- تدهور إنتاجية العامل الزراعي.

- انتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
- محدودية الأراضي المستغلة زراعياً.
- شح وندرة الموارد المائية اللازمة للزراعة.
- ضعف الهياكل والمباني المؤسسية الزراعية، وضعف الخدمات الزراعية المساندة.
- ضآلة المشروعات الزراعية العربية المشتركة.
- تخلف القطاع الزراعي في استخدام التقنيات الزراعية.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات لمعظم الدول العربية المستوردة للغذاء غير النفطية.
- قصور سياسات التمويل الزراعي وضعف نسب القروض ذات الأمد الطويل والمتوسط.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية الحديثة التقنية.
- ضعف الاستثمارات العربية البينية الموجه للزراعة.
- ضعف مساهمة الصناعة التحويلية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وخاصة ضعف مساهمة الفرع المنتج للآلات والمعدات الموجهة للقطاع الزراعي.
- ضعف تجربة التعاون والتنسيق العربي في مجال الأمن الغذائي.
- ضعف التعاون والتنسيق العربي في مجال الاستثمارات الزراعية والانتاج.
- تخلف نظم الري وزيادة معدلات التصحر.
- انتشار الزراعة المطربة التي تتحيز بضعف الانتاج وتذبذبه.
- عدم الاهتمام بتنسيق السياسات الزراعية العربية.

خامساً- الاستنتاجات

من خلال قراءة إخفاقات أداء القطاع الزراعي العربي، نستنتج مايلي:

١. قصور سياسات التمويل الزراعي على مستوى الدول العربية، حيث تتسم سياسات التمويل الزراعي القطرية بما يلي:

- التركيز على القروض الزراعية قصيرة ومتوسطة الأجل.
- استخدام التمويل طويل الأجل المخصص للبنية التحتية الزراعية وبرامج الأمن الغذائي العربي فقد بلغت نسبة القروض الزراعية قصيرة الأجل ٨٥٪ من مجمل التمويل للقطاع الزراعي العربي.

٢. عدم مواكبة الصناعات الغذائية العربية لمتطلبات الأمن الغذائي العربي واعتماد الأسواق الوطنية العربية على الصناعات الغذائية المستوردة التي تملأ أسواقنا.

٣. تدني كفاءة استغلال الأراضي القابلة للزراعة والتي تقدر بـ ١٩٧ مليار هكتار في حين أن المساحة المزروعة تقدر بـ ٣٦٪ من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، لذا فإن ٦٤٪ من الأراضي الصالحة للزراعة لا يزال غير مستغل.

٤. إلى جانب تدني نسبة استغلال الأراضي الزراعية القابلة للزراعة يعاني القطاع الزراعي والغذائي والعربي من:

- محدودية استخدام البحوث الزراعية.
- تدني الإنتاجية الهكتارية خاصة في مجال الجنوب.
- ضعف كفاءة وتقنيات الري الصحي.
- تدني نسب التخصيصات المالية للبحوث الزراعية وتقنيات الري.

٥. تدني نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي من مجمل الاستثمارات العربية البينية، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية عام ٢٠١١ أكثر من ٢٠ مليار دولار خصص منها للقطاع الزراعي ٦٪.

٦. إن الدرجة العالية للانكشاف الغذائي العربي تشير إلى:

- عمق التبعية الغذائية العربية.
- فقدان السيطرة على كمية بناء الأمن الغذائي العربي.
- الفشل الذريع للبرامج والاستراتيجيات والسياسات القومية والقطرية التي ابتبعتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وتلك التي طبقتها الدول العربية.
- فشل جهود التكامل الزراعي العربي خاصة في مجال المشروعات الزراعية العربية المشتركة.

٧. يتعرض الأمن الغذائي العربي اليوم للعديد من المحددات والتحديات الداخلية والخارجية، وتتمثل المحددات الداخلية التي تواجه الأمن الغذائي العربي في:

- تصدع القاعدة الزراعية العربية.
- تشوه بنية القطاع الزراعي العربي.
- هامشية وزن القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي.
- احتلال التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية العربية.
- رخوة هيكل القطاع الزراعي.
- الاختلال البنيوي للقطاع الزراعي.
- فقدان الاقتصادات العربية قدرتها على رسم السياسات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي.

سادساً- التوصيات

من أجل معالجة أوضاع القطاع الزراعي العربي نوصي بالآتي:

١. استثمار موارد الأراضي والمياه بشكل رشيد ووقف الهدر وامتلاك التقانة الزراعية، وإنشاء مراكز الأبحاث المتطورة والتوسع في الاستثمار الزراعي وتنسيق بين السياسات الزراعية والتنموية بين الدول العربية، ودعم الصناعات الغذائية، لتحويل فائض الغذاء في بعض الدول إلى منتج يحقق المواصفات ويسّوق في الدول الأخرى، وتقديم الدعم لصغار المزارعين، واقرار خطط تسويق عربية متكاملة.

٢. إن تطوير أداء القطاع الزراعي يتطلب ترشيد استخدمات المياه والتخلص من طرق الري التقليدي وخلق بيئة فعلية لجذب الاستثمارات الزراعية، وتخصيص موارد كافية لدعم البحوث العلمية وتطوير التقانة، واستثمار الأراضي المتوفرة واستغلال أعداد الثروة الحيوانية الهائلة، وزيادة التجارة البيئية العربية التي تتمتع بميزات نسبية، وتطوير الريف والاتحواذ على التكنولوجيا، ومواكبة التطورات العلمية في التقانات الزراعية، والتوسع في تطوير قنوات التجارة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية بالاضافة إلى تطوير البنية المؤسسية والهيئات التي تقود القطاع الزراعي ورفدها بالكفاءات العلمية، والعمل على تطويرها باستمرار في كافة مشروعات الري والمشروعات الزراعية المختلفة وربط عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم.

٣. توجية السياسات الزراعية لزيادة مساحة وكفاءة استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

٤. استكمال المبنى الأساسية والخدمات الزراعية.

٥. زيادة كفاءة استغلال الموارد المائية المتاحة للزراعة.

٦. استخدام أساليب الري الحديثة والتقنيات الزراعية الحديثة.

٧. زيادة الاستثمار الزراعي في مجال البحوث الزراعية.

٨. حماية الموارد الطبيعية وزيادة كفاءة استثمارها.

٩. تعديل التشريعات المرتبطة بالاستثمار الزراعي وباستخدام الأراضي والمياه.

١٠. زيادة كفاءة استغلال الأراضي المستغلة فعلاً.

١١. التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة.

١٢. التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية الكبيرة.

مصادر البحث

١. تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، لسنوات متعددة آخرها لعام ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة آخرها ٢٠١٧-٢٠١٨.

٣. تقارير منظمة الأمم التحدة للزراعة والأغذية (الفاو)، لسنوات عديدة آخرها لعام ٢٠١٨.

٤. التقرير الاقتصادي عن الأمن الغذائي الصادر عن قمة الكويت الاقتصادية لعام ٢٠٠٩.

٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تقرير عن الأمن الغذائي العربي، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، القاهرة،٢٠١٠.

٦. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية، الخرطوم، ٢٠١٧.

٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، احصاءات قطاع الزراعة والثروة السمكية، الخرطوم، ٢٠١٨.

٨. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تطوير المزارع التقليدية في الوطن العربي، الخرطوم، ٢٠١٦.

٩. البنك الدولي، استراتيجية التنمية الزراعية في مصر، القاهرة، ٢٠١٠.

١٠. منظمة الأمم المتحدة الزراعية والأغذية (الفاو)، بيانات الإنتاج الزراعي العالمي ٢٠١٦.

١١. منذر خدام، الأمن المائي العربي: واقع وتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

١٢. محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

١٣. محمود أحمد خليل، تنمية الموارد المائية في الوطن العربي، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

١٤. صبحي مجدي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الأطراف، القاهرة: مركز الدراسات والسياسات والاستراتيجية بالأهرام، دراسات استراتيجية رقم ٧، ١٩٩٢.

١٥. سامي مخبر، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٠٩، عام ٢٠٠٩.

١٦. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير حول أوضاع الزراعة العربية، ٢٠١٨.

١٧. حميد الجميلي، العولمة وأزمة الأمن الغذائي العربي، دراسة متقدمة إلى المؤتمر الدولي المتاح لجامعة الزرقاء، ٢٠١٢.

١٨. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، احصاءات القطاع الزراعي العربي، ٢٠١٨.

الآثار الاقتصادية الأولية والمستقبلية لجائحة كورونا في المنطقة العربية (الاقتصاد الأردني أنموذجاً)

د. عدلي قندح*

مقدمة

عندما اكتشف فيروس كورونا في الشهر الأخير من عام ٢٠١٩ في مدينة أوهان الصينية لم يكن أحد يتوقع أن ينتشر بهذه السرعة في مختلف دول العالم ويحدث آثاراً ضخمة وكارثية على الاقتصاد العالمي نتيجة الإغلاقات والجدران التي فرضت وشيدت بين الدول وداخل الدولة الواحدة للحد من انتشار الفيروس. الفيروس الذي أطل برأسه من الشرق، تنقل بمختلف الطرق من شخص لآخر، ومن دولة لأخرى، قافزاً فوق الجدران غير آبه بمدى ارتفاعها ومَنْ خلفها ليصل دون تأشيرات دخول إلى أكثر من ٢١٠ دول مسجلاً أكثر من ١١ مليون إصابة وحجم وفيات تجاوزت ٥٣٠ ألف حالة، مقابل أكثر من ٦ ملايين حالة شفاء.

وقد أدت محاولات الحد من انتشار الفيروس التاجي إلى حدوث إغلاق كلي وجزئي للاقتصاد العالمي، ما انعكس على شكل تراجع العرض والطلب بوقت متزامن. وقد انعكست آثار أوامر البقاء في المنزل وسياسات المباعدة الاجتماعية استجابة لوباء «كوفيد-١٩» بشكل سلبي على البيانات الاقتصادية الكلية والجزئية في مختلف دول العالم، وعالمنا العربي ليس استثناء. ويمر الاقتصاد العالمي حالياً بحالة تراجع وركود اقتصادي غير عادي نتيجة انتشار جائحة كورونا.

* مستشار اقتصادي ومالي، عضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

تقديرات وتنبؤات لحجم تأثير كورونا

أعدت الكثير من الدراسات لتقدير حجم الآثار الاقتصادية الأولية والمستقبلية لجائحة كورونا في العالم وعن المنطقة العربية. وقد اختلفت هذه التوقعات والتقديرات باختلاف الجهة التي قامت بها وباختلاف زمن نشر تلك التقديرات. وتقوم الجهات المعنية بتحديث تلك التقديرات باستمرار نظراً لأن الجائحة ما تزال مستمرة ومتفاقمة وأثارها تتكشف يوماً بعد يوم. فهناك قدر كبير من عدم اليقين حول حجم تأثير الجائحة على الاقتصاد. فتأثير الجائحة يعتمد، من جهة، على عمق الانكماش في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وهو الربع الذي شهد انتشار الجائحة على المستوى العالمي وشهد مختلف أشكال الإغلاقات ولا تتوافر بيانات كاملة عنه بعد، ويعتمد من جهة ثانية على حجم الصدمة المعاكسة ومدى استمراريتها.

آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

على المستوى العالمي، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي -٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠، وفقاً لعدد حزيران/ يونيو ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد كان تأثير جائحة «كوفيد-١٩» على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ أكثر سلباً من مستوى التنبؤات. ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجاً مما أشارت إليه التنبؤات السابقة. أما في عام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن يبلغ النمو ٥,٤٪. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في مجموعة الاقتصادات المتقدمة -٨,٠٪ في ٢٠٢٠ وفقاً لعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. الاقتصادات الرئيسية في أوروبا تواجه تراجعاً بأرقام مزدوجة. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بنسب تصل إلى ١٢,٥٪ و ١٢,٨٪ و ١٢,٨٪ على التوالي خلال العام الحالي ٢٠٢٠. وتشير التنبؤات إلى هبوط النشاط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى -٣,٠٪ عام ٢٠٢٠. ويعكس تخفيض التوقعات أيضاً زيادة التداعيات المترتبة

على تراجع الطلب الخارجي. الصين، هي الدولة الوحيدة التي يتوقع أن يسجل فيها الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو موجب يصل إلى ١,٠٪ عام ٢٠٢٠.

خسائر الاقتصاد العالمي

يمكن أن تقدر تكلفة جائحة «كوفيد-١٩» على الاقتصاد العالمي ما بين ٥,٨ تريليون دولار و ٨,٨ تريليون دولار، وفقاً لبنك التنمية الآسيوي (ADB). وهذا أكثر من ضعف توقعات شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠ ويعادل ٦,٤ ٪ -٩,٧ ٪ من الناتج المحلي العالمي.

آفاق الاقتصاد العربي ٢٠٢٠ و٢٠١٢

يشكل حجم الاقتصاد العربي حوالي ٣,١٪ من الاقتصاد العالمي، ويصل ناتجه المحلي الاجمالي إلى ٢,٦٩٧ ترليون دولار عام ٢٠١٩، وكان من المتوقع أن ينمو بنسبة ٣,٣٪ عام ٢٠٢٠، الا أنه وبسبب الجائحة وتراجع أسعار النفط يتوقع أن ينمو بنسبة - ٤,٧٪، ما يعني أنه سيخسر ما يعادل ٢٢٠ مليار دولار من ناتجه عام ٢٠٢٠، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وهذا يعتمد على ما سيحصل لاقتصادات الدول العربية الستة الكبرى (السعودية والإمارات ومصر والعراق والجزائر وقطر) التي تستحوذ على حوالي ٧٧٪ من اقتصاديات العشرين دولة عربية.

أثر كورونا على سوق العمل

تأثرت القوى العاملة في العالم العربي وخاصة في قطاعي السياحة والنقل باعتبارهما أكثر القطاعات تضرراً من تفشي الفيروس، غير أن الأثر امتد ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى تأثرت لاحقاً بالتدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي قضت بإغلاق المحال التجارية، ومناطق التسوق، والأماكن الترفيهية، علماً بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة. وبناءً على ذلك فإن تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس

على سوق العمل كونها ستؤدي إلى تسريح العمالة التي تتقاضى أجوراً ضئيلة، فضلاً عن تخفيض ساعات العمل المؤقتة، بالتالي انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة. في المقابل، سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبياً خلال الأجلين القصير والمتوسط نظراً لوجود بدائل أخرى للتواصل، مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيز التنفيذ تزامناً مع إعلان الدول الحجر الصحي. لذا فمن المتوقع للبطالة أن تزداد على المستويين الدولي والعربي على خلفية إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد وتراجع أسعار النفط، ما يفاقم معاناة اقتصادات تضرّرت على مدى عقود بفعل الحروب. فعلى المستوى العالمي، يتوقع أن تؤدي أزمة كورونا إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل في العالم بنحو ٢٥ مليون شخص، وعلى المستوى العربي يتوقع أن يفقد حوالي ١,٧ مليون شخص وظائفهم في الدول العربية، ما يرفع نسبة البطالة بنسبة لا تقل عن ١,٥٪ إلى ٢,٥٪ بالإجمالي.

أثر كورونا على المالية العامة والمديونية العربية

من المتوقع أن يتدهور العجز المالي في المنطقة العربية من ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، نتيجة لتراجع الإيرادات الضريبية وإيرادات النفط وزيادة الإنفاق نتيجة تبني حزم إنقاذ كبيرة تراوحت ما بين ٢٪ و٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما ويتوقع أن ترتفع ديون الحكومات العربية بنسبة ١٥٪ أو ١٩٠ مليار دولار هذا العام لتصل إلى ١,٤٦ تريليون دولار، في وقت تقفز كلفة الاقتراض بسبب ضيق الأوضاع المالية.

أثر كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة ٣٠٪ على الأقل في عام ٢٠٢٠ (السيناريو الأكثر تفاؤلاً) مقارنة بعام ٢٠١٩ قبل العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول نهاية عام ٢٠٢١. من المتوقع أن تؤدي صدمات الطلب والعرض الناتجة، إلى جانب انخفاض أسعار النفط، وانخفاض ثقة المستثمرين، إلى انخفاض أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتقدر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة أن المنطقة العربية ستفقد على الأرجح ٤٥٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٠.

أثر كورونا على الحوالات الخارجية

إن الاضطرابات العالمية الناجمة عن «كوفيد-١٩» سيكون لها تأثير كبير على التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة من أوروبا ودول الخليج. في عام ٢٠١٨، تلقت المنطقة تحويلات بلغ مجموعها ٦٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام السابق. نتيجة للأزمة، ويقدر البنك الدولي أن التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستنخفض بنسبة ١٩,٦٪ لتصل إلى ٤٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. ومن بين الاقتصادات في المنطقة الأكثر تأثراً بانخفاض التحويلات بسبب أزمة كورونا مصر ولبنان والأردن وتونس (-١٢٪).

أثر كورونا على قطاع السياحة في الدول العربية

إن السياحة من أكثر قطاعات الاقتصاد تضرراً خلال الأزمة. ويمكن أن تصل الصدمة إلى صناعة السياحة العالمية إلى ٤٥-٧٠ ٪ من الناتج اعتماداً على شدة الوباء. على الصعيد العالمي، تتوقع منظمة السياحة العالمية انخفاضاً في وصول السائحين الدوليين بنسبة ٥٨ ٪ إلى ٧٨ ٪، بما يصل إلى خسارة قدرها ٩١٠ إلى ١١٧٠ مليار دولار أمريكي في عائدات السياحة الدولية. ومن المتوقع أن

يكون لهذا الانخفاض في النشاط السياحي تأثير كبير في العديد من دول المنطقة العربية، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للدخل، ولا سيما المغرب وتونس ولبنان ومصر والأردن.

أثر كورونا على السياسة النقدية والبنوك المركزية

إن الوظيفتين المهمتين اللتين تؤديهما البنوك المركزية خلال الأزمات الاقتصادية والمالية، تتمثلان في توفير الحوافز النقدية لدعم الطلب الكلي وبالتالي النشاط الاقتصادي، إلى جانب العمل كمقرض أخير من أجل تجنب أزمة السيولة. فقد ضخّت البنوك المركزية حول العالم حزماً تحفيزية في اقتصادات دولها بأكثر من ١٠ تريليونات دولار بإضافة أصول إلى دفاترها، كان النصيب الأكبر للاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي الذي أضاف إلى حسابه الجاري مشتريات أصول بنحو ٢,٦ تريليون دولار (زادت الأصول على دفاتره من ٤ تريليونات إلى ٦,٦ تريليون بنهاية نيسان/أبريل٢٠٢٠). وأعتقد أن البنوك المركزية لم تطلق كل ما تملك من ذخيرة احتياطية للتدخل في وقت الإغلاق وتعطل قطاعات الاقتصاد، بما يجعلها ما تزال قادرة على القيام بما هو أكثر للمساعدة في انتعاش الاقتصاد بعد الانفتاح. وخلال الأزمة، تم الاتفاق على صفقة بين ستة بنوك مركزية عالمية رئيسية بما في ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي لخفض أسعار الفائدة على مقايضات العملات لمساعدة الأسواق المالية على العمل بشكل طبيعي. وقد عملت البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والمشرفين بشكل أسرع من أي وقت مضى لاتخاذ التدابير اللازمة. فقد استخدمت تلك البنوك العديد من الأدوات الموجودة في مستودعاتهم لدعم البنوك حتى يتمكنوا بدورهم من دعم الشركات والعائلات التي تكافح من أجل البقاء.

وقد انصبت اهتمامات البنوك المركزية العربية على اتخاذ حزم من الإجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف أثر انتشار الفيروس على المصارف من جهة وعلى عملائها من جهة أخرى. ومن بين هذه الإجراءات الموافقة على إعادة

هيكلة أو تأجيل التمويل المقدم إلى العملاء دون رسوم إضافية، وتقديم التمويل الضروري لعملاء القطاع الخاص الذين فقدوا وظائفهم. كما لجأت بعض البنوك المركزية إلى وضع حدّ يومي مؤقت لعمليات السحب والإيداع النقدي بفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي وذلك بهدف الحد من مخاطر انتشار الفيروس، وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة ٦ أشهر إلى سنة، وعدم تطبيق أية غرامات على التأخر في السداد.

أثر كورونا على اقتصادات دول الخليج

يتوقع لاقتصادات دول الخليج العربي أن تنكمش بنسبة ٧,٦ بالمئة في ٢٠٢٠، بسبب الضربة المزدوجة لتداعيات كورونا وانخفاض أسعار النفط، على أن تعود للنمو بنسبة ٢,٥ بالمئة في ٢٠٢١، إلا أن النمو سيرتبط بتعافي أسعار النفط.

أثر كورونا على سوق النفط العالمي

شهد قطاع النفط أداءً ضعيفاً خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، حيث تعرض لضربات مزدوجة من العرض والطلب؛ الضربة الأولى بسبب انهيار الطلب مع دخول أجزاء كبيرة من العالم في حالة إغلاق، والثانية مع تصاعد التوترات بين المنتجين (السعودية وروسيا على وجه الخصوص في شهر آذار/ مارس الماضي بعد رفض روسيا تجديد اتفاق خفض الانتاج، اتفاق أوبك +)، ما أدى إلى إغراق الأسواق بالنفط الخام، ولم يكن هناك مكان لتخزين النفط مع جفاف الطلب. من المتوقع لأسعار النفط أن تبقى تحت رحمة التراجع الكبير للطلب -خاصة من الصين أكبر مستهلك للخام في العالم- بسبب تداعيات فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة وجود مخزون كبير سواء في البر أو الناقلات التي تطفو فوق البحار، بالإضافة إلى ضعف الطلب من قبل مصافي التكرير. ونتيجة للعوامل أعلاه، انخفضت أسعار النفط من متوسط ٦٠ دولاراً للبرميل في بداية العام ٢٠٢٠ إلى أقل من ١٥

دولاراً للبرميل في النصف الاول من شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٠ وتتراوح الأسعار حالياً حول ٤٠ دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الاول من هذا الشهر يوليو/تموز ٢٠٢٠. ويتوقع لأسعار النفط أن تتراوح بين ٤٠ –٥٠ دولاراً للبرميل خلال العام الحالي ٢٠٢٠. وتشير بعض التوقعات إلى احتمالية انتعاش أسعار النفط حتى تصل في عام ٢٠٢٢ إلى نطاق ٦٠ دولاراً للبرميل، مع معدل طلب نحو ١٠٠ مليون برميل يومياً.

أثر كورونا على قطاع التجارة الخارجية العالمية

يتوقع لهذا القطاع أن يتراجع بنسبة ١٢ بالمئة خلال العام ٢٠٢٠، نتيجة أصابة حركة التجارة الدولية بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقال السلع والأفراد بمنتصف شهر آذار/مارس وكامل شهر نيسان/ إبريل في العديد من الدول، وامتداد القيود في بعض الدول لشهور أيار/مايو وحزيران/يونيو.

أثر كورونا على أسواق الأسهم في الدول العربية

انهارت أسواق الأسهم فيما عرف بـ «الاثنين الأسود» في ٢٣ مارس/ آذار الماضي، لكنها عاودت الصعود مع ضخ مليارات الدولارات من الحكومات والبنوك المركزية لإنعاش الاقتصاد، عززها تخفيف إجراءات الإغلاق. ووفقا لدراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا «إسكوا»، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، خسرت الأسواق المالية العربية الرئيسية ٢٥٪ من قيمتها في الربع الأول من العام الجاري ٢٠٢٠، وذلك على خلفية تداعيات تفشي فيروس كورونا وإجراءات الحدّ من انتشاره التي عرضت أسواق النفط إلى تقلبات غير مسبوقة. إن تزامن تقلبات أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا، ساهما في إحجام المستثمرين عن الاستثمار في أسواق المال، وانخفاض التداول في الأسهم، وانحسار تدفقات الاستثمار والسياحة والتحويلات المالية، وتدني آفاق النمو. ويتوقع لأسواق الاسهم أن تبقى في حالة عدم يقين نتيجة شح السيولة الناجم عن تردد وإحجام المستثمرين المحليين والأجانب الدخول في هذه الأسواق وتفضيلهم الانسحاب من السوق أو الانتظار.

حزم الانقاذ لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

الدول العربية اتبعت مجموعة من السياسات المالية والنقدية والمصرفية والإجراءات وحزم الانقاذ لمواجهة تداعيات أزمة كورونا ساهمت في استعادة نشاط الدورة الاقتصادية. وقد تراوح حجم تلك الحزم نسبة للناتج المحلي الاجمالي ٢٪ بحدها الأدنى (تونس ومصر) و١٣٪ بحدها الأعلى (قطر).

الاقتصاد الأردني أنموذجاً

واجه الأردن أزمة اقتصادية غير مسبوقة نتيجة اندلاع جائحة فيروس كورونا والتدابير اللازمة لاحتواءه. وقد عملت الحكومة بشكل حاسم لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الصحة العامة، ونتيجة لذلك، حتى هذا التاريخ، فإن عدد حالات الإصابة بالفيروس في الأردن صغير نسبيًا. حتى ٤ تموز/يوليو ٢٠٢٠، كان هناك ١١٤٧ حالة مؤكدة و ١٠ وفيات و٨٩٧ حالة شفاء. ومع ذلك، فإن تأثير تفشي المرض على اقتصادنا كان شديداً بالفعل. لقد أدى هذا الوباء إلى وقف النشاط الاقتصادي بالكامل، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية والإقليمية، وخفض السفر والتحويلات المالية من الأردنيين العاملين في الخارج، وانخفاض الطلب على الصادرات. وتعرضت الميزانية لضغوط بسبب خسارة الإيرادات والحاجة إلى توفير موارد مالية عامة إضافية للصحة والحماية الاجتماعية.

آفاق الاقتصاد الأردني ٢٠٢٠

وقد تدهورت آفاق الاقتصاد الأردني الكلي في المدى القريب بشكل كبير. فمن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤٪ كحد أدنى في عام ٢٠٢٠، بانخفاض عن توقعات ما قبل الوباء بنسبة نمو ٢,١٪ - بسبب التراجع الكبير في القطاعات المتعلقة بالسياحة، والاضطرابات الشديدة لباقي الاقتصاد. ومن المتوقع أن تتعرض المالية العامة لضغوط كبيرة، حيث يقدر أن تنخفض الإيرادات الضريبية بحوالي ١,٦١ مليار دينار أو ما نسبته ١٢٪ مقارنة مع عام بسبب الانكماش الاقتصادي وتراجع حجم التجارة الخارجية ٢٠١٩.

وهذا سينعكس على شكل زيادة في العجز المتوقع بمقدار ١,١ مليار دينار مما سيرفع العجز المقدر للعام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٢,١ مليار دينار. وهناك حاجة إلى نفقات إضافية لتعزيز نظام الصحة العامة وتقليل التداعيات الاقتصادية على الأكثر ضعفاً، حيث سيصل عجز الموازنة العامة نسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى -٦,٨٪. وبنفس الوقت، سيتعرض ميزان المدفوعات (BoP) لضغوط إضافية بسبب الانخفاض المتوقع في عائدات السياحة (-٤٣,٥٪) والصادرات (-١٢٪) وضعف الحوالات (-١٢٪)، وتراجع المستوردات (-١٠,٤٪) حيث ستصل نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى -٩,٨٪ عام ٢٠٢٠، على الرغم من تخفيف فاتورة الاستيراد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط العالمية.

تقدر حجم الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بحوالي ١,٦ إلى ١,٨ مليار دينار خلال العام ٢٠٢٠.

وقد اتخذ الأردن عدداً من الإجراءات الطارئة لاحتواء المخاطر الصحية الشديدة والتداعيات الاقتصادية للوباء للتخفيف من انتشار الفيروس، فقد أوقف النقل الجوي وحركة المرور وأغلقت الحدود البرية، وعلقت الحركة عبر المحافظات، وفرضت الحجر الصحي الإلزامي، وفرضت حظر التجول، وعلقت عمليات القطاعين العام والخاص، باستثناء القطاعات الحرجة، وجَرت حملة توعية عامة واسعة النطاق. بالإضافة إلى تدابير الاحتواء القوية، تم إنشاء صندوق لتغطية النفقات الطبية الطارئة، وإعفاء اللوازم الطبية من ضريبة المبيعات، وتوفير الإغاثة المؤقتة للتدفقات النقدية للشركات والأسر.

وتم اتخاذ تدابير لتعويض بعض التكاليف المالية، بما في ذلك من خلال: (١) خفض رواتب أعضاء مجلس الوزراء وكبار المسؤولين مؤقتًا، وتأخير زيادة أجور موظفي الحكومة والمدرسين والجيش؛ (٢) تعليق علاوات العمل الإضافي

والبدلات للموظفين الأعلى أجورًا؛ (٣) تعليق بدلات الوقود الشهرية ومكافآت السفر وبدلات النقل الشهرية؛ (٤) تجميد التوظيف للمناصب الجديدة في جميع الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة.

إجراءات البنك المركزي الأردني وبرامجه

على صعيد القطاع المصرفي في الأردن، فقد اتخذ البنك المركزي الأردني إجراءات احترازية كبيرة وفعالة خلال الآونة الأخيرة لاحتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، والتي يتم تحقيقها بالتعاون مع البنوك في المملكة، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي: تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار ١٥٠ نقطة أساس ؛ وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من ٧٪ إلى ٥٪، وهو ما وفّر للبنوك سيولة إضافية تقدر بحوالي ٥٥٠ مليون دينار؛ وإمكانية عمل اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك بقيمة ٥٠٠ مليون دينار لآجال تصل إلى سنة بهدف توفير الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص؛ والسماح للبنوك بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة، التي تأثرت بتداعيات الجائحة. وتخفيض كلف تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموي على التسهيلات القائمة والمستقبلية، كما قرر البنك المركزي الأردني السماح للبنوك بتأجيل الأقساط المستحقة على المقترضين ضمن برنامجه لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية والبالغ قيمته ١,٢ مليار حتى نهاية العام الحالي ٢٠٢٠. وتخفيض عمولات ضمان القروض للتمويل الصناعي والخدمي من ١,٥٪ إلى ٠,٧٥٪ حتى نهاية العام، وتخفيض عمولة المشاريع الناشئة من ١,٠٠٪ إلى ٠,٧٥٪، ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من ٨٠٪ إلى ٩٠٪، ورفع نسبة تحمّل المخاطر من برنامج البنك المركزي لضمان ائتمان الصادرات إلى ١٠٠٪ لدعم استمرارية الصادرات. علاوة على إطلاق برنامج البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا بقيمة ٥٠٠ مليون دينار، والهادف إلى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين واصحاب

المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة، لمساعدة هذه الفئات على تغطية احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل.

ويمكن تقدير مستوى الحزم المقدمة في الأردن من البنك المركزي الأردني بحوالي ١,٥٥٠ مليار دينار، وهذا ما يشكل نسبة ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩.

كتب ومراجعات ونقد

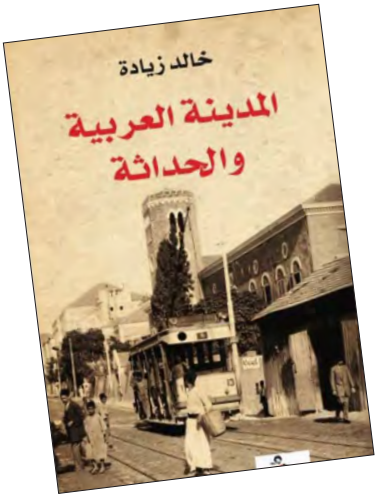

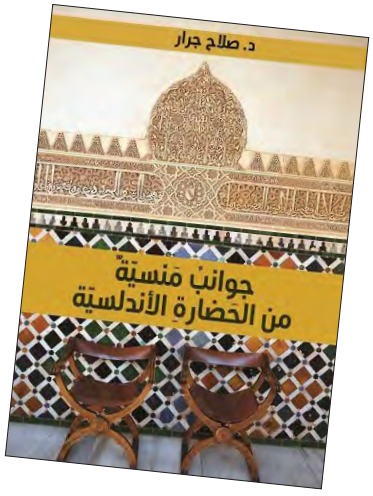

عن كتبهم بأقلامهم

جوانب منسيّة من الحضارة الأندلسية*

أ.د. صلاح جرّار**

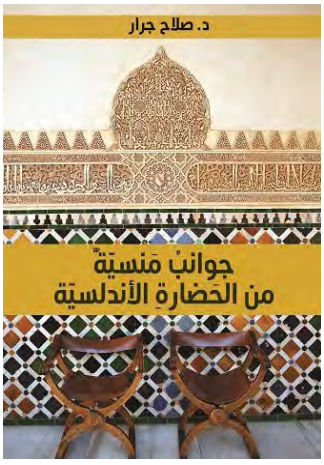

عني الدارسون للتراث الأندلسي من العرب والإسبان والأوروبيين وغيرهم بما خلّفه العرب من حضارة عظيمة ما زالت آثارها ماثلة إلى اليوم في خزائن العلم الزاخرة بمؤلّفات الأندلسيّين ذات المجالات المتنوّعة، والآثار العمرانية البديعة مثل قصر الحمراء بغرناطة والمسجد الكبير في قرطبة والجيرالدا في إشبيلية وغير ذلك.

وفي غمرة انشغالهم بالمستوى الحضاري الرفيع الذي بلغه الأندلسيّون في العمران والهندسة والطب والموسيقى والفلاحة والصناعة وسائر العلوم، غابت عن أنظار الدارسين والمؤرّخين بعض جوانب الحضارة الأندلسيّة، أو كان التفاتُهم إليها التفاتاً عابراً، وذلك لقلّة ما ورد عنها من معلومات في المصادر الأندلسيّة.

وقد وقفت في هذا الكتاب على جوانب لافتة للنظر من حضارة الأندلس تمثّل في مجموعها إنجازاً حضاريّاً يتكامل مع المنجز الحضاري المشهور.

محاضرة ألقاها الكاتب في لقاء عبر الاتصال المرئي نظمه منتدى الفكر العربي يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٦/١٧.

* منشورات دائرة الثقافة والسياحة، أبو ظبي، ٢٠١٩.

** أستاذ اللغة العربية وآدابها/ أستاذ الأدب الأندلسي والمغربي في الجامعة الأردنية، وعضو منتدى الفكر العربي (الأردن).

وقد أسّست هذا الكتاب على تعريف للحضارة مفاده أنّها:
كلّ إنجاز بشريّ فرديّ أو جمعيّ، ماديّ أو معنوي، عمليّ أو نظريّ، يحمل إضافةً للمنجز البشريّ السابق أو تطويراً له، ويصبّ في خدمة الفرد والمجتمع وبني الإنسان، وله انتشار عبر المكان أو الزمان أو كليهما.

ولئن كان معظم الدارسين يعتمدون في دراستهم على الأخبار والنصوص التاريخية في تسليط الضوء على جوانب الحضارة الأندلسية، فإنّ هذا الكتاب اعتمد على ما ورد متفرقاً في المصادر التاريخية وعلى صدى تلك الجوانب وظلالها في النصوص الأدبيّة من شعر ونثر وموشّحات، وهي مصادر مهمّة تساعد في تجلية صور الحضارة الأندلسية، وتعزّز وظيفة مهمّة من وظائف الأدب هي تصوير حياة المجتمعات والشعوب عن قصدٍ أحياناً وعن غير قصد في أحيان كثيرة.

وقد وقفْتُ خلال تطوافي في مصادر التراث الأندلسيّ الأدبيّة والتاريخية والفقهية وسواها على أخبار متفرقة وإشارات متناثرة تميط اللثام في حال جمع المتشابه منها عن جوانب وحقائق مجهولة أو مطويّة من الحضارة الأندلسيّة، ممّا دفعني إلى تتبّع هذه الأخبار والإشارات ورصد الجوانب الحضارية التي تكشف عنها، وإن كان ما تناولته في هذا الكتاب لا يشمل جميع الجوانب المنسيّة في حضارة الأندلس، إذ لا بدّ من وجود جوانب أخرى سوف تكشف عنها الأيّام باستمرار الكشف عن مخطوطات التراث الأندلسي وتحقيقها ونشرها. وكذلك لا بدّ من وجود جوانب حضارية أخرى أضاعتها يد الزمن نتيجة ما تعرّض له التراث الأدبي والعلمي والديني الأندلسيّ من حرقٍ ونهبٍ وتدمير نتيجة الفتن الداخلية والحروب وما قامت به محاكم التفتيش الإسبانية من حرقٍ للكتب العربية في غرناطة بعد الاستيلاء عليها سنة ٨٩٧ هـ/١٤٩٢م.

ومن الجوانب الحضارية التي يتناولها هذا الكتاب: صورٌ مدهشة من مجتمع المعرفة، ونموذج من سياسية اقتصادية متقدّمة، واستعمال الأندلسيين للعربات، ومصارعة الثيران في الأندلس، وقوانين المحافظة على البيئة كشفت عنها كتب الحسبة، وأسبقية الأندلسيين في استخدام خيال الظلّ، وقبة عبّاس بن فرناس الفلكية، وتدريب الطيور على الكلام، والرقص على الحبال، واستخدام البارود والمدافع، والحركة العلمية في قرطبة في عصر الخلافة ودورها في حوار الثقافات. ووقف هذا البحث عند قضايا المرأة من خلال مبحثين: الأول عن شخصية المرأة الأندلسيّة من خلال شعرها، والثاني عن كريمة المروزية شيخة علماء الأندلس في القرن الخامس الهجري.

وقد توّج هذا الكتاب بتقديم خطّه المحقّق والعلاّمة الأستاذ الدكتور بشار عوّاد معروف تحدّث فيه عن قيمة هذا الكتاب وأهميّته، وسوف أتابع العمل بمشية الله تعالى في التنقيب في المصادر الأندلسية عن أدلّة على جوانب أخرى غير معروفة أو غير مشهورة من الحضارة الأندلسية.

المدينة العربية والحداثة*

أ.د. خالد زيادة**

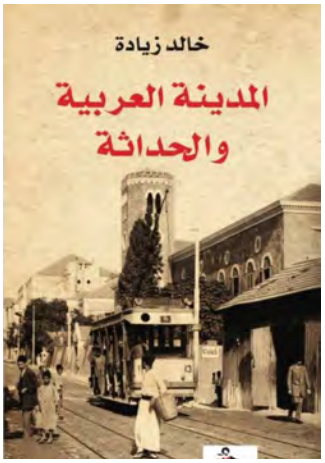

يتناول كتاب «المدينة العربية والحداثة» التطورات التي لحقت بالمدن العربية، وخصوصًا المتوسطية، في الحقبة العثمانية، والتي بدأت تظهر ملامحها بوضوح مع المؤثرات الغربية، وكانت استامبول على سبيل المثال أول المدن التي ظهرت فيها هذه المؤثرات منذ بداية القرن الثامن عشر، وظهرت التغيرات التي أصابت المدن العربية مع بداية القرن التاسع عشر، وأول المدن التي تأثرت بذلك القاهرة بفعل الإجراءات التي أنجزها بونابرت خلال حملته على مصر، والتي شملت هدم معالم وشق طرقات ثم كانت التطورات اللاحقة التي عرفتها القاهرة والاسكندرية خلال عهد محمد علي باشا. وعن التغيرات التي أصابت الاسكندرية قال الطهطاوي خلال مروره بها في طريق رحلته إلى باريس إن اسكندرية أشبه بمدينة أوروبية. ومن بين المدن التي عرفت المؤثرات الأوروبية الحديثة مدينة بيروت، والتي بدأت معالمها بالتبدل خلال حملة إبراهيم باشا على بلاد الشرق.

والملاحظ أن المدن الأكثر تأثرًا بالتحديث العمراني، ونمط العيش والعادات هي المدن-المرافىء، وذلك بسبب استقبالها للجاليات الأجنبية والقناصل وتوسع أعمال التجارة مع أوروبا.

وقد مرّ التحديث بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى والتي قام بها الحكام المصلحون أمثال محمود الثاني في استامبول ومحمد علي باشا واسماعيل باشا في القاهرة، وخلال هذه المرحلة كان ثمة اندفاع في تمثل أنماط العمران والثقافة والعادات الأوروبية، بما في ذلك إقامة المؤسسات البلدية.

ملخص محاضرة عبر الاتصال المرئي نظمها منتدى الفكر العربي يوم الأربعاء ٢٠٢٠/٧/١٥.

* من منشورات دار رياض الريس في بيروت، ٢٠١٩.

** مفكرومؤرخ؛ مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – فرع بيروت، وسفير سابق للبنان في مصر ومندوب دائم لبلده في جامعة الدول العربية (لبنان).

والمرحلة الثانية هي المرحلة الاستعمارية وخصوصًا في البلاد العربية، والتي شهدت خلالها المدن التخطيط وفق العقلانية الغربية دون الأخذ بالاعتبار البيئة والثقافة. كذلك فإن الإدارات الاستعمارية كانت تهدف إلى تأمين مصالحها التجارية بالدرجة الأولى. وخلال المرحلة الاستعمارية أصبح التناقض بارزًا بين الحيّز الحديث والحيّز القديم في المدينة الواحدة، وهذا التناقض لا يقتصر على الجانب العمراني، وإنما على الجوانب الثقافية كذلك، فإن الحيّز القديم أصبح مركزًا وموقعًا لمناهضة الاستعمار.

أما **المرحلة الثالثة** فهي مرحلة ما بعد الاستعمار، حين برزت الحكومات الوطنية التي اندفعت هي الأخرى في التحديث ورسم الخطط العمرانية والتنموية، وتحت سلطة حكومات ما بعد الاستعمار تضخمت العواصم بسبب الهجرة من الأرياف الإدارية والتجارية والصناعية.

وخلال هذه المرحلة بدأت الأزمات بالظهور، وتجلى ذلك بنمو الضواحي أو العشوائيات، التي تنقصها الخدمات الأساسية من كهرباء، وشبكات مياه وصرف صحي، والتي كانت تضطر السلطات إلى تشريعها، تفاديًا للأزمات الاجتماعية.

ويتناول الكتاب الكيفية التي تتم من خلالها دراسة المدن، بين المؤرخين وعلماء الاجتماع. فإذا كان المؤرخون يخبروننا بما اندثر من المدن التاريخية، التي لم يبق سوى القليل من معالمها العمرانية التراثية، فإن علم الاجتماع الحضري الذي تأثر بأعمال ماكس ڤيبر وجورج زيمل، واشتهرت بشكل خاص مدرسة شيكاغو، فإن أبحاث هذه المدرسة التي تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين لم تعد قادرة على تفسير التطورات التي تشهدها المدينة. ويشير المؤلف إلى الأعمال الأكثر جدة من هنري لوفيفر صاحب كتاب «الحق في المدينة» إلى ديفيد هاريڤ، صاحب كتاب «مدن متمردة» إلى آصف بيات صاحب كتاب«الحياة كسياسة». ففي هذه المؤلفات نجد فهمًا جديدًا للتطورات التي تعيشها المدن والتي تعكس أزمات النمو والإخفاقات التي واجهها التحديث العمراني وفشل السلطات في استيعاب التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

فلسفة القانون: السِّجال بين جمود النصّ وطفرات الواقع*

أ.د. ماغي عبيد**

تكمن فائدة الفلسفة في كونها تعلم الوعي بالله والذات والوجود، إذ إن في حضورها حضور للعقل والمقاومة والحرية؛ وفي غيابها حضور للتخلف والهمجية والإرهاب.

لعلّه من البديهي التساؤل حول مشروعية أن تتدخل الفلسفة في القانون وتقحم نفسها فيه، من هنا تولّد التساؤل حول جوهرية لمَ تذهب الفلسفة إلى إقحام نفسها في كل المعارف الإنسانية؟ وهذا ما يستتبع سؤالاً آخر: أوَليست الاعتبارات الميتافيزيقية تقع في صميم التجربة الإنسانية وتفرض دلالاتها بالتمايز، فتعمل على تمييز الإنسان بوصفه وجوداً وكائناً يسعى لبلوغ سعادته والإجابة عن تساؤلاته؟ أوَليست منطلقات مجمل مصطلحات العدالة والخير والجمال أهدافاً يسعى إليها كل فرد ومجتمع ليحقق كماله؟

من هنا، ينبغي على رجال القانون البحث في موضوع كهذا بغية إدراك إذا ما كانت هذه القواعد التي تحدد ما هو قانوني هي بذاتها قواعد قانونية: فهل هي قانونية بالكامل؟ أم هي جزء من القانون؟ أم شيء آخر ليس على تماس معه وفيه؟

إن هذا المنحى من التساؤل يطرح ذاته بوصفه سؤالاً فلسفياً لا قانونياً، مع العلم بأن هذه القضية لا تهم فلسفة القانون وحدها، بل تتجاوزها إلى فروع أخرى كالفلسفة الأدبية التي تتساءَل حول ما إذا كان الإنصياع للقانون أمراً جيداً، كما أنها تلامس التاريخ والأنتربولوجيا في التساؤل حول إمكانية خضوع المجتمعات لمنظومات قانونية أم لا، وإذا ما كانت عناوين المعرفة تؤمن السؤال والتساؤل. وتبقى الإشكالية التي لا بد من طرحها، وسيحاول البحث الإجابة عليها وهي: لمَ فلسفة القانون؟ ما أهميتها ووظيفتها ؟ وما هو واقعها ومرتجاها؟ وما مدى السجال بيَن جمود النص وطفرات الواقع؟

محاضرة عبر الاتصال المرئي نظمها منتدى الفكر العربي، الأربعاء ٢٠٢٠/٨/١٩.

* الكتاب من منشورات دار صادر في بيروت.

** أستاذة الفلسفة في كلية الآداب/الجامعة اللبنانية (لبنان).

قد يتبادر إلى الذهن أن الفلسفة بعيدة عن القانون، على اعتبار أن العاملين في القانون من قضاة وفقهاء ومحامين نادراً ما يحتاجون لأفكار فلسفية تدعم حججهم، مع العلم بأن كبار فقهاء القانون الوضعيين (غيز، دوغي، باتيفول...) لم يفرطوا في التحاليل الفلسفية؛ ولكن لو نظرنا بعمق لتحاليلهم لوجدنا الفلسفة حاضرة في مقارباتهم للقانون، إن في نصوصهم القانونية أو في أي مجال من مجالات اختصاصهم.

لعل الدافع للبحث والكتابة في فلسفة القانون يرجع إلى أننا نعيش في مجتمعات يسودها الظلم والقتل والإرهاب، فهل المشكلة تكمن في قوانيننا التي عفا عليها الزمن نتيجة لجمودها، وبالتالي هي تحتاج إلى طفرة أو تحول ينقلها من جمودها إلى حداثتها لتصبح أكثر مواءَمة ومواكبة لروح العصر؟. وكيف لهذه القوانين أو النصوص أن تستوحي روحها من فلسفة تمكنها من تحقيق العدالة والمساواة، والمواطنة الحقة؟.

كما أنني آمل من هذا الكتاب أن يشكل جواز عبور لفلسفة قانونية قادرة على إرساء مجتمع يسمح بتحقيق السلام في ظل عالم يعج بالحروب نتيجة القهر والعدوان، وعدم احترام حقوق الإنسان وحرياته. وأنا لا أدعي بأنني أجترح المعجزات أو أبني قصوراً من الخيالات والأوهام، إنما غرضي من كل ذلك قراءة متأنية، وتجربة علمية وفلسفة قانونية تعيد ترميم ما تصدع، وبناء ما تفكك، من خلال إبراز إمكانية أن تستوحي القوانين أو النصوص روحها من فلسفة تخولها القدرة على تحقيق العدالة والمساواة والمواطنة الحقة، بحيث يستعيد الإنسان إنسانيته.

وهدفي من هذا الكتاب أن يشكل بداية عهد جديد، لإنسان يعي حقوقه وواجباته، ويسعى لتحقيق أمنه وأمانه، في مجتمع يخلو من المخاطر، مرتكزين في ذلك إلى تحمل المسؤولية القانونية، والفلسفية، والإجتماعية، والتي تؤمن للباحثين والطلاب الجامعيين، والمهتمين بقضايا فلسفة القانون اطلاعاً واسعاً، وإحاطة شاملة بما يمت للقانون وفلسفته بصلة.

إن أهمية فلسفة القانون تتزايد يوماً بعد يوم في مجال دراسة القانون، إن لجهة فهم خلق قواعد قانونية، أو لجهة تطبيقها، وهذا ما يجعل البشرية في حالة تساؤل حول إمكانية إرساء مجتمع عادل يسمح بالتعايش السلمي في ظل إشراف العقل. فهل من الممكن تحديد آليات لصيانة هذا التعايش بين أفراد المجتمع؟

ولعل الرهان على فلسفة القانون يتمحور حول هذا التساؤل بالذات، وإذا ما رجعنا ل «بول ريكور Paul Ricoeur لاستوحينا منه إمكانية اعتبار أن فلسفة القانون في علاقتها بالسلم شبيهة بفلسفة القانون في علاقتها بالحرب.

وقد يشكل هذا الكتاب المرتجى للأجيال القادمة في ظل عولمة قضت على البشر والحجر، ويبقى الرهان على هذه الفلسفة لتنقذ القوانين، وتعمل على تطويعها وتعديلها وتطويرها بما يتلاءم وروح العصر.

قراءة في كتاب
«الأمن العربي في عالم متغير»

تأليف: د. جمعة بن علي بن جمعة

قراءة وتعليق
يوسف عبدالله محمود*

الأمن العربي في عالم متغير، كتاب من تأليف الباحث والمفكر العُماني د. جمعة بن علي بن جمعة، تولت نشره مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٠، تبلغ عدد صفحات الكتاب(٦٥٥) من القطع الكبير.

في كتابه يقدم المؤلف عرضاً للمفاهيم والرؤى المختلفة للأمن العربي بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفكرية والديموغرافية. كما يستعرض ما يتعرض له الأمن الغذائي والأمن البيئي والصحي من مشاكل تهدد سلامته.

يناقش د. جمعة موضوع «الهوية القومية والهوية الوطنية» مشيراً إلى العلاقة الجدلية بين الهويتين، وهي علاقة عضوية لا يمكن للأمن العربي أن يستقر دون ترسيخها. وهنا نراه يطالب الدول العربية من اجل الحفاظ على أمنها القومي «بوضع تصورات مستقبلية للنأي بالمنطقة عن الصراعات، فبعد عولمة مكافحة الارهاب اتضح أن التعاون الإقليمي وما دون الإقليمي يكتسب أهمية بالغة». (ص ٦٣٨)

---

* كاتب وناقد (الأردن).

يهدف هذا الكتاب إلى «إبراز أهمية الأمن بصورة عامة، والأمن العربي بصورة خاصة في مختلف جوانب الحياة».

وحتى يتم له ذلك وَزّع كتابه على اثني عشر فصلاً «تعكس أهمية الأمن العربي وابعاده المختلفة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفكرية والتكنولوجية والمائية». (ص ٢٠)

في الفصل الأول عرض للمفاهيم والرؤى المختلفة للأمن القومي العربي. وفي تعريفه لهذا الأمن القومي يستعرض بعض التعريفات التي صدرت عن عدد من علماء الاجتماع ومنها التعريف الذي يخضعه لمجموعة من الإجراءات التي يتعين على الدولة أو مجموعة الدول أن تتخذها في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.

آخرون عرفوه بأنه «جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها». (ص ٢٦)

وفي الفصل الثاني يحدثنا المؤلف عن الأبعاد السياسية للأمن العربي والتي تشمل الإطار المؤسسي للنظام العربي والتجمعات الإقليمية العربية وما تمتلكه السياسة العربية من قدرات، كما يتطرق إلى ظاهرة الارهاب وأسباب بروزها.

أما الفصل الثالث فيشتمل على الأبعاد العسكرية للأمن العربي وتأثرها بالقوة العسكرية الأمريكية التي تعادي الأمن القومي العربي بانحيازها لإسرائيل التي تحتل أرضاً عربية ضاربة عرض الحائط بالقرارات الدولية.

وفي الفصل الرابع يحدثنا الكاتب عن «الأبعاد الاقتصادية للأمن العربي» مشيراً إلى القدرة الاقتصادية وانعكاساتها على القدرة السياسية».

وللأسف فإن هذا الانعكاس لم يكن إيجابياً في كثير من الحالات بالرغم من القدرة الاقتصادية العربية.

وفي الفصل الخامس يحدثنا المؤلف عن «الأمن الديموغرافي في العالم العربي» وانعكاساته السلبية على «الأمن الغذائي والأمن البيئي والصحي»، وهذا مَردّه إلى قصور في الإرادة السياسية وليس إلى ضعف الإمكانات الاقتصادية.

ويتناول الفصل السادس موضوع «الأمن الثقافي والفكري». وفيه يتطرق المؤلف إلى «أهمية ثقافة تقبّل الآخر، كما ينوه إلى «تأثير السياسة ووسائل الإعلام على الثقافة وأثر لعولمة والتنوع الثقافي».

وفي حديثه عن «إشكالية التعليم في الدول العربية» يدعو إلى الارتقاء بمستواه محذراً من اثر العولمة عليه. (ص ٢١)

وفي الفصل السابع وهو المتعلق «بالعوامل الداخلية التي تؤثر في الأمن العربي» كما تهدد سلامة بعض الكيانات العربية يشير إلى «السودان والصومال واليمن»، كما يستعرض قضايا الحدود بين بعض الدول العربية او بينها وبين الدول الأخرى غير العربية داعياً إلى حلها بالوسائل السلمية.

أما الفصل الثامن من الكتاب فيركز «على الدور المؤثر للولايات المتحدة الأمريكية على الأمن العربي». وهو دور سلبي بالنسبة للأمن القومي العربي منحاز بالمطلق لإسرائيل».

وفي الفصل التاسع يتطرق إلى «القوى الفاعلة في الوطن العربي والتي تنقسم من حيث التأثير والمصالح إلى عدة أقسام». وكما يرى فإن هذه القوى الفاعلة «تزيد او تنقص في كل قسم طبقاً للمتغيرات الحادة التي تشهدها المنطقة». (ص ٢٢)

أما الفصل العاشر فيتناول تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي منذ ما قبل إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨، كما يقدم عرضاً تفصيلياً لأبعاد مشكلة القدس وقضية اللاجئين، وهي مشكلة يصعب حلها في ظرف عالمي شاذ تقف وراءه قوى عالمية مؤيدة للكيان الإسرائيلي الغاصب.

وفي الفصل الحادي عشر يحدثنا المؤلف عن أثر الثورة التكنولوجية والبحث العلمي على الأمن العربي، وعلاقة كل ذلك بالنظام السياسي. وهي علاقة غير إيجابية في كثير من الاحيان.

هناك قصور في البحث العلمي العربي لم يواكب الثورة التكنولوجية كما يجب لسبب أو لآخر.

أما الفصل الأخير من الكتاب وهو الفصل الثاني عشر «فيتناول مشاكل المياه وأثرها على الأمن العربي». وإن إخلال الأمن المائي في الدول العربية يتطلب السرعة في مواجهة هذا

الاختلال ومعالجته معالجة جادة تُحسن التصدي لمُهددات الأمن المائي العربي التي إن لم تُعالج فإن تداعياتها السلبية ستنعكس على التنمية الاقتصادية العربية.

وبعد، فإن كتاب «الأمن العربي في عالم متغير» وهو ينتقد ما يشوب هذا الأمن من خللٍ وقصورٍ، فإن مؤلفه يدعو الدول العربية إلى تخطي الأوضاع الراهنة -وهي بحق أوضاع لا تسّر أحداً منصفاً- تخطيها إلى وضع أفضل يلبي احتياجات الطموح العربي.

وحتى يتمكن الأمن العربي من الصمود في وجه التحديات الخارجية، فإن الباحث يدعو إلى «تقييم» مشاريع الوحدة والتعاون السابقة والاستفادة من إيجابياتها والنأي عن سلبياتها.

الكاتب يعزو هشاشة الأمن القومي العربي في عصرنا هذا إلى «افتقار» العرب لأجندة قومية أو إقليمية»، هذا الافتقار هو الذي مكّن أعداء العرب من استغلال الفراغ السياسي والمجتمعي العربي وبالتالي ضرب الأمن القومي العربي ضربة موجعة مزّقت أوصال بعض دوله.

في ختام كتابه يخاطب د. جمعة بن علي بن جمعة الدول العظمى وبخاصة أمريكا قائلاً: «إن سلام السيف ليس هو سلام المحبة». يدعوها إلى توخي «الحكمة» وهي تتعامل مع شعوب العالم ومنها الشعوب العربية، فلا يجوز انتهاك أمنها القومي تحت ذرائع واهية تبرر العدوان على سيادتها، والتمادي على شرعيتها السياسية.

لقد آن الأوان لـ «أنسنة» هذا العالم، فلا يجوز أن تبقى شريعة الغاب هي المهيمنة، تنتهك حقوق الشعوب دون أي وازع أخلاقي يردعها. آن «ألا تبقى المصالح الدولية والاقليمية طاغية على حسّ العدالة» (ص ٦٣٩)، «حس العدالة» ينبغي أن يستشعره القادة الكبار في العالم. عليهم إيجاد الظروف الملائمة لبناء مجتمع إنساني يعمه السلام والأمن الإنساني.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكمة في مجلّة «المنتدى»

محور العدد القادم:

• المشرق العربي ... إلى أين (٢)

تدعو المجلّة الباحثين والكُتّاب في الجامعات والمعاهد العلميّة ومراكز الدراسات والبحوث والمعنيين للمشاركة في الكتابة في المحور المشار إليه وما يتفرّع عنه من قضايا، وفقًا للشروط الآتية:

- أن لا تكون الدراسة أو البحث منشورة/ منشورًا من قبل في أي من المنشورات الورقيّة أو عبر الوسائل الإلكترونيّة، وأن يتعهَّد الكاتب بعدم نشره قبل تسلُّم رد هيئة تحرير مجلة «المنتدى» بقبول النشر أو الاعتذار.
- أن تتسم الدراسة/ البحث بالمنهجيّة العلميّة والموضوعيّة، والجدّة في الأفكار والطرح، ويُراعى التوثيق وفق قواعد البحث العلمي،
- الحرص على سلامة اللغة العربيّة نحوًا وصرفًا والأسلوب الواضح. وعند إيراد نصوص بلغات أجنبية ضمن الدراسة/ البحث ترجمتها نصًّا.
- أن لا تزيد عدد صفحات الدراسة/ البحث عن (٣٠) صفحة مطبوعة على الكمبيوتر بحرف *Simplified Arabic 16*، وتُدرج الهوامش وقائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة/ البحث بحرف *Simplified Arabic 14*.
- يُدرَج التوثيق في الهامش ويُعطى أرقامًا متسلسلة حتى نهاية الدراسة/ البحث، ويكون توثيق المصادر والمراجع بالشكل الآتي: (المؤلِّف/ الكاتب، عنوان الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، الناشر/ اسم الدورية ورقم العدد وتاريخه، مكان النشر/ الطبع، السنة (للكتب)، رقم الصفحة. وعند تكرار استعمال المصدر أو المرجع يكتب: اسم المؤلف، الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، اسم الدورية (ويُشار إليه بعبارة المصدر السابق نفسه، أو مصدر سبقت الإشارة إليه).

- تُرسَل الدراسة/ البحث إلى البريد الإلكتروني لمدير تحرير المجلّة *(kayed@atf. org. jo)*، أو تُسلّم على *CD* لمدير التحرير في مقرّ المنتدى، في موعدٍ أقصاه شهر واحد قبل صدور العدد الذي يتضمَّن المحور المتعلق بموضوع الدراسة/ البحث، مع السيرة الذاتية للكاتب وصورة شخصيّة حديثة.
- تحوَّل الدراسات والبحوث الواردة وفق الإجراءات التحكيمية المتبعة إلى أستاذين متخصصين في موضوعها، وتؤخذ النتيجة من حاصل مجموع العلامتين مقسومة على اثنين، ويُبلَّغ الكاتب بالقبول أو الاعتذار.
- لا تنشر المجلّة إلاَّ الدراسات والبحوث التي تنجح بالتحكيم، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادة ما لم يقبل نشره أو إبداء أسباب عدم القبول.
- لهيئة التحرير أن تستكتبَ أو تكلِّف باحثين وكُتَّابًا للكتابة في موضوعات معيّنة، وتُعامل دراساتهم وبحوثهم وفق هذه الشروط ودون استثناء أيٍّ منها.
- تدفع المجلّة مكافآت رمزية لأصحاب الدراسات والبحوث المقبولة للنشر.

المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: مجلة المنتدى ☐

مجلة المنتدى: الإصدارات السّنوية (الكتب) ☐

الاســم: .....

العنوان: .....

قيمة الاشتراك*: طريقة الدفع: **نقدًا** ..... ☐

حوالة بنكية (صافي القيمة): بنك الاتحاد/الجبيهة

رقم الحساب/ بالدينار: IBAN JO 46UBSI1090000160101556615101

رقم الحساب/ بالدولار: IBAN JO 05UBSI1090000160201556620102

سويفت كود: UBSIJOAXXXX **SWIFT:**

التوقيع: .....

التاريخ: .....

* تملأ هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي: ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

	المجلة	المجلة + الكتب
داخل الأردن	للأفــراد: (٢٠) عشرون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (٤٠) أربعون دينارًا أردنيًا	للأفــراد: (٥٠) خمسون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني
خارج الأردن	للأفــراد: (٥٠) خمسون دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفــراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي